الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة

كلية: الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

عنوان المذكرة

علاقة الإعراب بالمعنى بين القدماء والمحدثين

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر

الشعبة : أدب عربي

التخصص: لسانيات عربية

من تقديم الطالبتين:

- رميسة بلقصير
- رحمة شكريدة

تحت إشراف:

-جيهان بلمولود

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
هشام صويلح	أستاذ محاضر (أ)	رئيسا	20 أوث 1955
جيهان بلمولود	أستاذ محاضر (أ)	مشرفا	20 أوث 1955
كريمة لغريب	أستاذ مساعد (أ)	ممتحنا	20 أوث 1955

السنة الجامعية 2023/2022

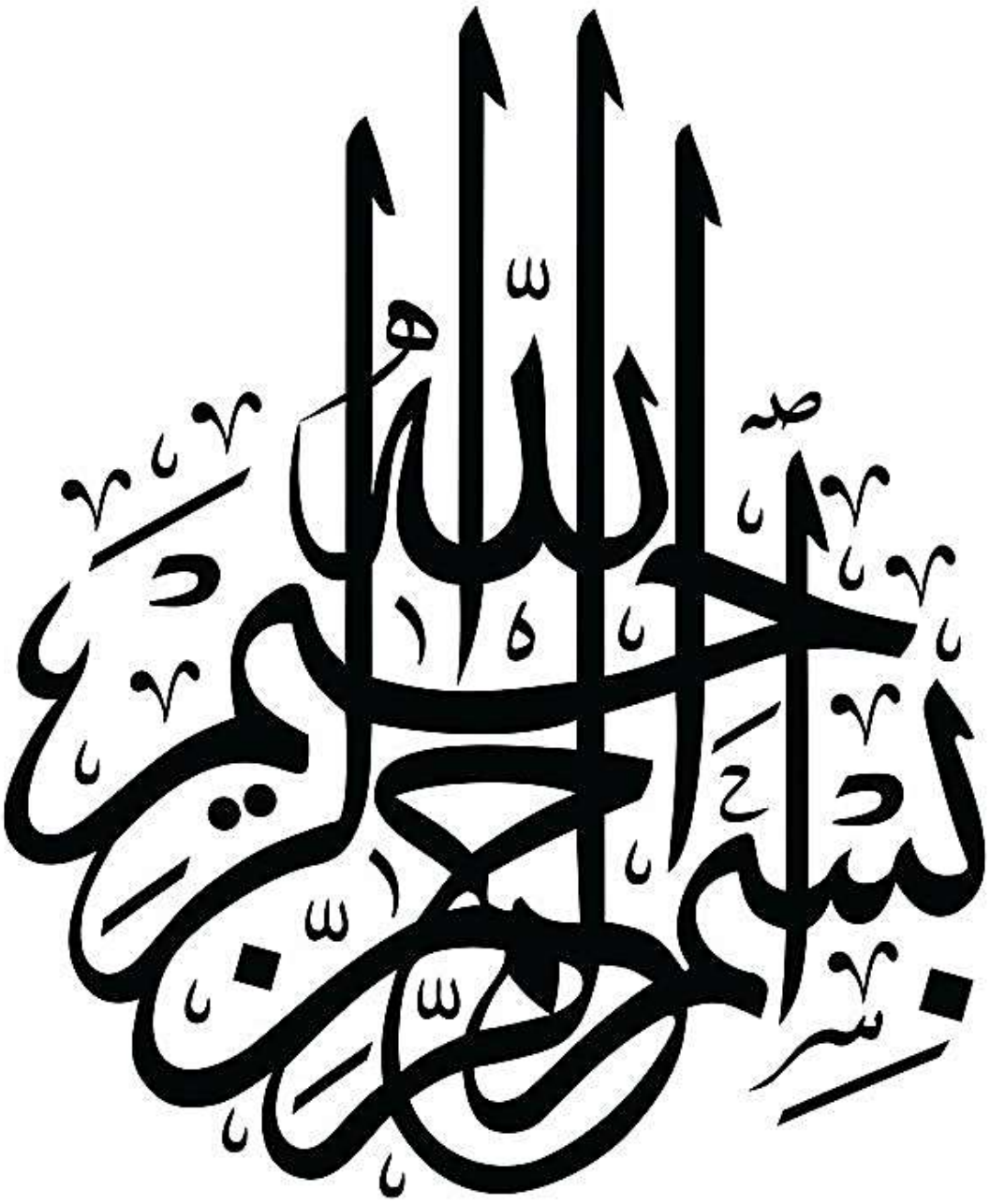
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان:

يسرني أن أضع اللمسات الأخيرة لهذه الدراسة و التي أتمنى أن تكون بادرة خير لدراسة أعمق و أشمل، و أن أتقدم بجزيل الشكر و فائق الاحترام و شديد الامتنان إلى الأستاذة " جيهان بلمولود" محاضر أ ، التي أشرفت على هذا البحث و كان لها الفضل – بعد الله عز و جل – في إعداد هذا البحث من خلال المساعدات و الإرشادات التي قدمتها لنا فاسأل الله أن يبارك لها في عمرها و يجزل لها المثوبة في الدنيا و الآخرة .

كما أتقدم بالشكر و العرفان و خالص التقدير و الاحترام إلى الأستاذ " هشام صويلح" أستاذ محاضر أ ، و الأستاذة الكريمة " كريمة لغريب" مساعد أ .

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأخ فيصل لبيض ولا تفوتني فرصة تقديم الشكر لمن أعانني من قريب أو بعيد لإنجاز و إتمام العمل.

الإهداء:

إلى من حملتني تسعة أشهر إلى أروع كلمة ينطق بها اللسان إلى التي كان دعاؤها سر نجاحي أمي الحبيبة.

إلى من تحمل الصعاب من أجل راحتي إلى حبيبي و قدوتي أبي قرة عيني .

إلى سندي و قوتي و ملاذي بعد الله إخوتي :" سماح ، خولة ، مصعب ، نافع ، شروق".

و إلى البرعومة الصغيرة ديمة ميار.

إلى من عشت معهم أحلى و أجمل و أغلى اللحظات صديقاتي : ريان ، وسام ، رميصة ، رقية ، كريمة.

إلى كل من لم تسعهم مذكرتي حبهم في قلبي و ذاكرتي. أهديهم ثمرة جهدي المتواضع .

رحمة .

الإهداء

إلى منبع الحب و الحنان أمي الحبيبة .

إلى سندي و مسندي أبي الغالي .

إلى رفيق دربي و زوجي المستقبلي سهيل.

إلى روح جدتي العزيزة –رحمة الله عليها– .

رميسة .

مقدمة

مقدمة:

تعد اللغة العربية من اللغات السامية التي بقيت محافظة على حروفها و تراكيبها الإسنادية المتنوعة ، و بقي نظامها نظامها اللغوي صامدا عبر الزمن، و مما لا شك فيه أن هذه الخاصية ترجع إلى كونها لغة كتاب الله المقدس ، القرآن الكريم ؛ فقد أنزل بلسان عربي مبين، و هذا ما يجعلها في مراتب مرموقة إن لم تكن الأولى، فقد عاشت اللغة العربية في العصر الجاهلي و عصر صدر الإسلام عيشة بعيدة عن أدران اللحن ؛لأن العرب كانوا يتكلمون على الفطرة السليمة والسليقة المستقيمة ، فلا يحتاجون إلى القواعد والقوانين ليحتكموا إليها فقواعد لغتهم موروثة عن آبائهم جيلا بعد جيل وحفظوها في نفوسهم ، و مثلما قال الجرجاني (471ه) كانوا يمتلكون معاني النحو ، و لم يحتاجوا إلى قواعده ،فامتلكوا ناصية القول ، و أبدعوا في ذلك أيما إبداع ، و ما الشعر الجاهلي إلا أكبر دليل على ذلك .

و مع الفتوحات الإسلامية اتسعت الرقعة الإسلامية و دخل كثير من الأعاجم في الإسلام ؛أي دخل عدد كبير من غير العربية إلى العربية ، فأخذ الأعاجم يتكلمون باللغة العربية ففسدت فصاحة اللغة ، وظهر اللحن بخاصة عند قراءتهم القرآن الكريم ، فحاول علماء اللغة ، و كذا مفسري القرآن الكريم التدخل و محاولة الحفاظ على اللغة العربية عامة وحماية القرآن الكريم بخاصة من الزلل و الخطأ، فأثمرت جهودهم بنشأة النحو العربي الأصيلفي القرن الأول للهجرة ، فحرصوا على أداء نصوص الذكر الحكيم أداء فصيحا سليما إلى أبعد حدود السلامة والفصاحة، فجعلوا الإعراب المرآة العاكسة لجهودهم و بحوثهم من خلال ضبط القواعد النحوية ، فظهر نتيجة لذلك علم النحو العربي بمدارسه المختلفة ؛ البصرية ، و الكوفية ، و البغدادية ، و الأندلسية ، و المصرية ، و المغربية ، و قد تناولنا في بحثنا هذا قضية الإعراب و علاقته بالمعنى بين القدماء و المحدثين، محاولين طرح وجهات النظر حول هذه القضية بين مؤيد و معارض لحقيقة أثر الإعراب في المعنى.

ووسمنا بحثنا بـــــــــــــــــــــ :**الإعراب و علاقته بالمعنى عند القدماء و المحدثين .**

و للبحث في الموضوع حاولنا الإجابة عن التساؤل المركزي التالي :

- هل للإعراب أو بالأحرى العلامات الإعرابية علاقة بالمعنى ؟

و تفرعت عن هذا السؤال أسئلة فرعية أخرى هي :

- إذا كانت هنالك علاقة بين الإعراب و المعنى فهل هي بين الإعراب و المعنى المعجمي ؟ و هل كانت نظرة القدماء لهذه العلاقة نظرة موحدة أو متباينة ؟ و ماذا عن المحدثين هل تنبهوا إلى هذه المسألة و خاضوا

فيها ، أو أنهم غضوا الطرف عنها ؟

منهـــج دراســـة البحـــث:

لقد اقتضـــت طبيعـــة الدراســـة أن نسلك فـــي سبيلها المنهـــج الوصفي التحليلي، في دراسة ظاهـــرة الإعراب بكل إشكالياتهـــا المطروحـــة، لمناسبـــة هذا المنهج لمثل هذه الدراسة، و ذلك للوصـــول إلـــى حقيقـــة العلاقة بين الإعراب و المعنى ، و مدى أثر هذه العلاقة في فصاحة اللغة العربيـــة ، و قد آزرته آليات أخرى نحو المنهج التاريخي ، لما تحدثنا عن معاني علامات الإعراب عند القدماء ، و من بعدهم المحدثين .

و عن أسباب اختيارنا لموضوع البحث نجملها فيما يلي:

- أسباب موضوعية:
- الغوص في ظاهرة الإعراب وتبيان أهدافه ،وأهميته في المحافظة على التكلم و الكتابة بيسر و بطريقة سليمة للغة العربية.
- تشكيل قراءة لغوية جديدة متمثلة في (معرفة المعنى شرط الإعراب) .

- دحض وتفنيد التهم والدعـــاوي التـــي تهدف إلـــى تقويض ركيـــزة النحـــو العربـــي "الإعراب"، وفي إنكاره إنكار للغة العربية، و تبيان زيف ذلك بالحجج والأدلة الدامغة.
- أسباب ذاتية:
- محاولة لفت اهتمام طالب النحو العربي إلـــى تعلم " الإعراب"، وممارسته نطقاً وكتابـــةً والتمـــرن عليه باعتباره أساس ومعيار للفصاحة ، و هذا الكلام يشملنا أيضا بخاصة و أننا صرنا نسمع جل الطلبة ، و مستعملي اللسان العربي يقفون على السكون في كل لفظ يتكلمون به .
- شغفنا الكبير" بالإعراب " ، وحب التّطلع لمزاياه، و الكشف عـــن ألغـــازه التي أوشكت أن تتحول إلى طلاسم .

و ككُل باحث واجهتنا عدة صعوبات ،تتمثل فـــي ضيق الوقت، و قلة المصادر في المكتبة الجامعية ، التي تمّ التغلب عليهـــا قدر الإمكـــان بفضـــلٍ مـــن الله ومنّته أولاً ، وثانياً بفضل مساعدة بعض أساتذتنا الأفاضل .

و قد رجعنا أثناء إنجازنا لهذا البحث إلـــى عدّة مصادر و مراجـــع تخـــصّ ظاهـــرة الإعراب بصفة خاصـــة أبرزهـــا: كتاب سيبويـــه، و"شـــرح الكافيـــة" للرضي الإستراباذي، و "الإيضاح في علل النحو" للزجاجي ، و "الخصائـــص" لابن جني وغيرهـــا مـــن أمهات الكتـــب النحويـــة، كمـــا رجعنا إلى كتب المحدثين و أبرزها: "اللغة العربية معناها و مبناها" لتمام حسان ، و "من أسرار اللغة" لإبراهيم مصطفى ....وغيرها.

و من بين الدراسات التي تناولت علاقة الإعراب بالمعنى نذكر : المعنى و أثره في تفسير الظواهر النحوية لسامان صلاح صابر، الإعراب و المعنى في العربية لزينب جمعة، و الإعراب و أثره في المعنى لفضل الله النور علي .

لذلك تطلبت طبيعـــة البحـــث تقسيمه إلـــى: مقدمة ، و فصلين ، وخاتمة ، و ذلك على النحو التالي:

الفصل الأول تحدثنا فيه عن الإعراب و الجملة و الإسناد و قد قسمناه إلى ثلاثة مباحث ، جعلنا الأول منه خاص بتعريف الإعراب و أنواعه و هدفه و نشأته ، ثم انتقلنا على الكشف عن معنى العلامة الإعرابية و ذكر ضروبها ،

أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى الجملة معرفين إياها لغة و اصطلاحا ، و أقسامها كل حسب رأيه و انتهينا بتعريف الإسناد .

أما الفصل الثاني فتحدثنا فيه عن الإعراب و أثره في المعنى و قسمناه إلى أربعة مباحث الأول كان حول العلامة الإعرابية و دلالتها و معانيها ، حيث وقفنا عند القدماء و المحدثين ، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه الفرق بين النحو و الإعراب و سبب الخلط بين المصلحين ، أما المبحثين الثالث و الرابع فقد كان نقطة فصل في موضوع بحثنا و هو أثر الإعراب في بيان المعنى .

ثم أنهينا بحثنا بخاتمة جمعت أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال رحلتنا في هذا البحث .

و في الختام أسدي جزيل الشكر ووافر الامتنان إلى أستاذتي المشرفة " جيهان بلمولود " ، بأن تشرفت بقبول الإشراف على هذا البحث أولا ، و ثانيا لما أفادتني به من توجيهات علمية زادت البحث ثراء ، كما أتقدم بخالص الشكر و الامتنان إلى لجنة المناقشة الأستاذ " هشام صويلح " و الأستاذة الكريمة : "كريمة لغريب " ، أشكرهما بقبولهما مناقشة بحثنا وتحملهما عناء قراءته كما أتوجه بالشكر لكل من ساعدني و لو بكلمة أو دعوة توفيق .

الفصل الأول:

الإعراب والجملة والإسناد

المبحث الأول: الإعراب والعلامة الإعرابية

المبحث الثاني: الجملة حدها وأقسامها

المبحث الثالث: العامل والعلة

المبحث الأول: الإعراب والعلامة الإعرابية

تعريف الإعراب:

تعد قضية الإعراب من القضايا التي شغلت أقلام علماء النحو و اللغة، و في هذا دلالة على أهميته ، فالإعراب قوام الألسن ؛ فهو يصون اللسان العربي من الوقوع في اللحن ، و البعد عن زلات اللسان ؛ التي تفقدك الملكة اللغوية و تجعلك تتخبط بين الغلط و الصواب . ومن هنا تطرقنا إلى الخوض في عالم الإعراب ، ومحاولة الكشف عن خباياه، واكتشاف جوهره ، والاستفادة من السابقين و المحدثين . حيث قدم علماء النحو و العربية للإعراب تعاريف كثيرة، وهذا للأهمية المصطلح في تحديد المجال المناسب الذي يُستعمل فيه .وسنذكر البعض منها لأن جلها يدور في فلك واحد:

أ- لغة:

الإعراب "مصدر أَعْرَبَ، وَأَعْرَبَ الرَّجُلُ بِمَعْنَى أَفْصَحَ القَوْلَ وَ الكَلَامَ"[1]. فالإعراب هنا يفيد الإفصاح ، و البوح بما هو خفي .

جاء في مقاييس اللغة: "أَعْرَبَ المَرْءُ عَنْ نَفْسِهِ ؛ أَيْ بَيَنَ وَ أَوْضَحَ ، وَ ذَكَرَ مِنْهُ أُعْرَبْ الكَلَامَ"[2]. و معنى ذلك أن الإعراب يدل على الكشف، و البيان .

ذهب الجوهري في الصحاح : "وَ عَرَبَ لِسَانُهُ بِالضَّمِ عُرُوبَةً؛أَيْ صَارَ عَرَبِيًّا ، وَ عَرَبَ كَلامَهُ إِذَا لَمْ يَلْحَنْ فِي

[1]أبو عبد الرحمان الخليل بن احمد الفراهيدي: كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال، (ط:2)،(د:ت)، ص : 128 ، مادة 'عَرَبَ'.

[2]أحمد بن فارس زكريا : مقاييس اللغة، دار الحديث، القاهرة، (د:ط)، 2000م، ص : 592 ، مادة 'عرب'.

الإِعْرَابِ، و أَعْرَبَ بِحُجَتِهِ؛ أَيْ أَفْصَحَ بِهَا وَلَمْ تَبْقَ أَحَدًا"[1]. و هنا دلالة واضحة على أن الكلام غير المعرب يؤدي إلى فساد المعنى؛ إذا لم يصل إلى أذن السامع بوضوح، و البديل هو استخدام الكلام المعرب الواضح ؛ الذي يحدد السامع من خلال المقصود بأفضل السبل ، و أسرعها .

و جاء في لسان العرب: " أَعْرَبَ عَنْهُ لِسَانَهُ، وَ عَرَّبَ ؛ أَيْ أَبَانَ، وَ أَفْصَحَ ، وَ يُقَالُ أَعْرِبْ بِمَا فِي ضَمِيرِكَ؛ أَيْ أَبِنْ"[2].

و هنا يوافق ابن منظور التعريفات السابقة ، و هي كون الإعراب يدل على الإبانة و الوضوح ، ويبن أن هذا التبيان عن شيء خفي لا يعلم عنه شيء.

كما ورد في القاموس المحيط: "الإِعْرَابُ الإِبَانَةُ ، وَ الإِفْصَاحُ عَنْ الشَيْءِ، وَالإِعْرَابُ أَنْ لَا يُلْحَقَ فِي الكَلَامِ"[3].

و هنا أيضا دلالة على أن الإعراب يدل على الإفصاح ، و الوضوح .

و يقال: "أَعْرَبْتُ الشَّيْءَ؛ أَيْ أَحْسَنْتُهُ"[4]. هنا جاء الإعراب بالدلالة على التحسين .

و يقال أيضا : "عَرَّبَ الجُرْحُ: بَقِيَ لَهُ أَثَرٌ بَعْدَ البَرَءِ"[5].

---

[1] اسماعيل بن عماد الجوهري : الصحاح تاج اللغة و صحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين، بيروت، (ط:4)، 1990م ، ص : 179 ، مادة 'عرب'.

[2] ابن منظور أبو الفضل محمد جمال المصري: لسان العرب، تحقيق:عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم الله محمد الشاذلي دار المعارف، القاهرة، (د:ط)،(د:ت)،ص: 786 ،مادة "عرب".

[3] الفيروز آبادي مجد الدين محمد بن يعقوب: القاموس المحيط، ضبط محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت ، مادة عرب .

[4] جمال الدين عبد الرحمان أبي بكر السيوطي: الأشباه و النظائر في النحو، دار الكتاب العربي، بيروت، (ط:3)، 1996، ج:1، ص: 90.

[5] جمال الدين عبد الرحمان أبي بكر السيوطي: همع الهوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الرسالة ، بيروت، (د:ط)، (د:ت)، ج:1، ص :13.

و من معاني الإعراب أيضا الإجالة : "عَرَبَتْ الدَابّةُ ، وَ جَالَتْ فِي مَرْعَاهَا ، وَ أَعْرَبَهَا صَاحِبُهَا؛ أي أَجَالَهَا"[1].

فقد وردت في التنزيل قوله تعالى: { **فجَعَلْنَاهُنَ أَبْكَارًا عُرُبًا أَتْرَابًا** } ﷺ **سورة الواقعةُ الأية 36 م37** ﷺ

و من الحديث : [جَاءَ رَجُلٌ إِلى النَّبِيّ صَلَى الله عَلَيْهِ وَ سَلَمَ، فَقَالَ إِنَّ ابْنَ أَخِي عَرَبَ بَطْنَهُ، فَقَالَ اسْقِهِ عَسَلًا].

و يقول الكميت بن زيد :

وجدنا لكم في آل حاميم أية فأولها منها تقي و معرب [2]

كما عرف الجوهري المعرب: "الذِي لَهُ خَيْلٌ عَرَابٌ ، وَ قِيلَ أَيْضًا المُعْرَبُ مَنَ الخَيْلِ الذِي لَيْسَ فِيهِ عِرْقٌ هَجِينٌ ، وَ الأُنْثَى المُعْرَبَ"[3] .

ب- اصطلاحا:

عرفه ابن هشام: "الإعراب أثر ظاهر و مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن، و الفعل المضارع"[4]. في هذا التعريف يعرض لنا مفهوم الإعراب، و هو الأثر ، كما ذكر ضروب الإعراب: الظاهر و المقدر، و قد بين أن هذا العامل تظهر علامته في آخر الكلم، و هذا الاسم المتمكن ؛أي الذي تظهر فيها الحركة صراحة ، بمعنى لا يكون منقوص أو مقصور، كم يكون في الفعل المضارع صحيح الأخير غير معتل .

---

[1] محمد بن مرتضى الحسني الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد العليم الطحاوي، مراجعة حسن محمد شرف و خالد جمعة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، (ط:1)، 2000م، ص:336 ،"مادة عَرِبَ".

[2] السيوطي: المرجع السابق ، ص :13.

[3] الجوهري: المرجع السابق ، ص :179.

[4] أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق عبد الغني الدفتر، الشركة المعتمدة للتوزيع، (د:ط) ،(د:ت) ، ص:5.

و قال ابن عصفور في كتابه المقرب: "أن الإعراب تغير آخر الكلمة لعامل يدل عليها في كلام الذي يبنى فيه لفظا و تقديرا عن البنية التي كان عليها قبل دخول العامل إلى هيئة أخرى"[1].وهذا التعريف ليس بعيدا عن التعريف السابق، فالإعراب يختص في آخر الكلمة حسب تغيير العامل سواء أكان لفظا أو مقدر، وهذا إشارة إلى أنواع العامل لفظي كحروف الجر ، و التقديري هو المعنوي؛ كقولك مبتدأ مرفوع بالابتداء ، و غيرها من العوامل المعنوية.

و ذكر ابن جني في كتابه الخصائص: "أن الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ"[2]. و هنا ابن جني اعتمد على جانب المضمون ، محاولا إبراز المعنى الوظيفي للإعراب .

عند المحدثين:

عند عباس حسن الإعراب هو: "تَغَيُّرْ العَلَامَةُ التِي فِي آخِرِ اللَّفْظِ بِسَبَبِ تَغَيُرِ العَوَامِلِ الدَّخِلْةِ عَلَّيْهِ، وَ مَا يَقْتَضِي كُلُ عَامِلٍ"[3].فاعتمد على جانب الشكل لرصد أواخر الكلام.وهذا التعريف نجده في المعجم الشامل بنصه[4]

أقسام الإعراب:

للإعراب ثلاثة أقسام: لفظي، وتقديري، ومحلي.

---

[1] علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور: المقرب، تحقيق مازن مبارك و محمد علي حمد الله ، مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق (ط:1) ، 1964م ، ص:47.

[2] ابو الفتح ابن جني: الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العليمة، (د: ط)، 1952، ص:35.

[3] عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، مصر، (ط:3)،(د:ت)،ج:1،ص: 74

[4] محمد سعيد أسير بلال خيدي: معجم الشاملفي علوم اللغة العربية ومصطلحاتها، دار العودة، (ط:2)،1989م ،ص:39

1- الإعراب اللفظي:

ويسمى أيضا بالظاهر ويقصد به ظهور علامات الإعراب في آخر الكلمات" وهو أثر ظاهر في آخر الكلمة يجلبه العامل، ويكون في الكلمات المعربة غير المعتلة الآخر، نحو: يكرمُ الأستاذُ المجتهدَ"[1]

نموذج الإعراب:

يكرمُ: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخر.

الأستاذُ: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

المجتهدَ: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

2- الإعراب التقديري:

هو الإعراب الذي لا تظهر علية الحركة الإعرابية في أخر الكلمة عكس الإعراب اللفظي ويعرفه الخليل في معجمه أنه: "أحد أقسام الإعراب حيث لا تكون علامة الإعراب أو البناء ظاهرة في الحرف الأخير من الكلمة المعربة أو المبنية وإنما مقدرة لأنها غير ملحوظة نحو:(لن ينسى القاضي قصتي)"[2] ويعرف أيضا"وهو أثر غير ظاهر على آخر الكلمة يجلبه العامل فتكون الحركة مقدرة لأنها غير ملحوظة ، وهذا يكون في الكلمات المعربة المعتلة الآخر بالألف والواو أو الياء، وفي المضاف إلى ياء المتكلم، وفي المحكي-إن لم يكن جملة باعتبار الجمل المحكية فإعرابها محلي- وفيما يسمى به من الكلمات المبنية أو الجمل، نحو: يقضي القاضي على الجاني"[3]

ومنه نستنتج أن الحركات الإعرابية تقدر في عدة حالات يذكرها النحاة :

---

[1].مصطفى الغيلاني : جامع الدروس العربية ، المكتبة المصرية ، صيدا بيروت، (ط:2) ، 1993 ، ص: 22

[2] الخليل بن أحمد الفراهيدي:معجم مصطلحات النحو العربي، الدكتور جورج متري عبد المسيح، وهاني جورج تابري، مكتبة لبنان ، بيروت ، (ط:1) ، 1410هـ /1990م ، ص : 90-91، مادة"إعراب".

[3] مصطفى الغيلاني ، المرجع السابق ، ص : 23 .

1-إذا كانت الكلمة معتلة الآخر بمعنى أنها ختمت بألف أو ياء ساكنة مكسور ما قبلها أو واو ساكنة مضموم ما قبلها.

2- الاسم المضاف إلى ياء المتكلم مثل كتابي الجديد رائع، فـ "كتابي" مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة مناسبة.

3- الجملة المحكية سواء كان علما لمكان أو شخص أو كتاب أو جملة محكية في الكلام المدرج حيث يظل المحكي "على حاله ملتزما حركته الأولى قبل العَلَمية في جميع تلك الحالات، مهما تغيرت الجمل تقول:(فتح الله نشيط)... فالعلم (فتح الله) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره للحكاية"[1].

3- الإعراب المحلي:

وهو إعراب لا ظاهر ولا مقدر وقد عرفه الخليل بأنه:"أحد أقسام الإعراب، حيث يكون التغيير الذي يحدثه العامل -في الكلمة المعربة أو المبنية –اعتباريا، لا ظاهرا ولا مقدرا، نحو:"هذا أبي"، "هذا" مبني في محل رفع مبتدأ، "إن هذا العامل نشيط"، "هذا"مبني في محل نصب اسم إن"[2] فالإعراب المحلي يختلف عن اللفظي والتقديري بأنه لا يختص بالمفردات فقط وإنما يشمل المفردات والجمل وأشباه الجمل.

أهداف الإعراب:

الأهداف التي يحققها الإعراب للعربية وللمتكلمين بها جمة أبرزها ما يلي:

[1] عباس حسن: المرجع السابق ، ص: 278.

[2] الخليل: معجم مصطلحات النحو العربي، ص:91 ، مادة (إعراب).

1- يعطي المتكلم حرية التصرف في البناء التركيبي للجملة، ويمنحه سعة في التقدير والتأخير، حيث اقتضى المقام البلاغي ذلك مع احتفاظ كل كلمة من ذلك البناء بمعناها الذي تؤديه ولا يكفي في ذلك رتبة الكلمة ما لم تمنح الحركة الإعرابية التي تضفي عليها المعنى، قال ابن يعيش:"ولو اقتصر في البيان على حفظ المرتبة فيعلم الفاعل بتقديمه والمفعول بتأخيره لضاق المذهب و لم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الإعراب، ألا ترى أنك تقول: ضربَ زيدُ عمرًا، وأكرمَ أخاكَ أبوكَ، فيعلم الفاعل برفعه والمفعول بنصبه سواء تقدم أو تأخر"[1] وهذا الأمر منح العربية مزية امتلكت من خلالها ثروة هائلة من التعابير تفي بحاجة كل متحدث بها، وحظيت بتجربة حضارية منحتها" قدرات خفية على العطاء وعلى الإيحاء وعلى تنوع التعبير"[2]

2- إن الإعراب يعين على التعبير عن الأغراض والرغبات التي تكون سابقة عليه، ومعلوم أن تلك الرغبات والأغراض تتفاوت وتتنوع، والذي يفصح عنها هو التنوع في التعبير والتركيب، أضف إلى ذلك فالإعراب:"يوقف على أغراض المتكلمين"[3]،"ويكون هو المستخرج لها"[4] قال أحمد حاطوم:"الإعراب كما كما عرفناه، تعبيرا لفظيا محسوما عن المعاني النحوية التركيبية للكلام المعرب، إنما يعني قلبيا أن للإعراب دورا هاما في أداء المعنى وفهمه أي وظيفة التفاهم لأن المعاني جزء أساسي من المعنى العام للكلام"[5].

3- يحرك الطاقة الكبرى التي تحويها اللغة العربية، ويزيل اللبس الذي قد يحصل من خلال التصرف في بناء الجملة، وهذا ما أكده ابن قتيبة وغيره من أهل العلم "فارقا في بعض الأحوال بين الكلاميين المتكافئين

---

[1] ابن يعيش : شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت ، ص: 72.

[2] شكري فيصل : قضايا اللغة المعاصرة، بحث منشور ضمن أعمال الدورة السابقة لمؤتمر وزارة الثقافة في الوطن العربي، ص: 32.

[3] أحمد بن فارس : الصاحبي، تح: مصطفى التومي، بيروت، 1992م ، ص: 90.

[4] عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز، (ط:2) ، 1380هـ، ص : 23-24 .

[5] أحمد حاطوم : كتاب الإعراب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1992م ، ص:191.

والمعنيين المختلفين كالفاعل والمفعول، لا يفرق بينهما إذا تساوت حالهما في إمكان الفعل أن لكل واحد منهما إلا بالإعراب"[1].

4- دليل الفطرة الكلامية التي كان العرب يتمتعون بها قبل اختلال الألسن، والالتزام به يقرب الملتزم من تلك الفطرة التي تضفي الرونق والجمال على التعبير ؛لأن العرب التزمت بهذه " الظاهرة اللغوية، وتكلموا بسليقتهم طبقا لها، ثم جاء علماء العربية، فقعدوا هذه الظاهرة ووضعوا لها المصطلحات والقوانين العامة، وبينوا ما ينطبق عليها، وما يشذ عنها وسبب ذلك وعلته"[2]، قال العقاد:"إنه أية السليقة الغنية في التراكيب العربية المفيدة"[3].

5- ما من شك في أن أوثق نص عربي تستفد إليه العربية في تقعيد قواعدها، وفهمها، واستجلاء بهائها، وحليتها النص القرآني " وأقوم طريق يسلك في الوقوف على معناه ، ويتوصل به إلى تبيين أغراضه ومغزاه معرفة إعرابية"[4]، إذ لولاه ما تسنى لنا أن نفهم معاني القرآن المبين، "ولا ندرك مواطن جماله، ومجال بلاغته، و إعجازه، وسائر أوامره ونواهيه، ومصادر أحكامه حلاله وحرامه، وآيات وعده ووعيده"[5].

---

[1] عبد الله بن مسلم بن قتيبة : تأويل مشكل غريب القرآن ، تبع : السيد أحمد صقر، القاهرة ، (ط:1973) ، ص:14.

[2] عبد الوكيل عبد الكريم الرعيض : ظاهرة الإعراب في اللغة العربية ، جمعية الدعوة الإسلامية، طرابلس ، ليبيا ، (ط:1) ، 1990م، ص:83.

[3] العقاد محمود عباس: اللغة الشاعرة، جمعية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، ص: 20 .

[4] أبو البقاء العكبري: التبيان في إعراب القرآن، تح: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، (ط:2) ، 1987، ص:1.

[5] سميح عاطف الزين: الإعراب في القرآن الكريم، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، ط: 2 ، 1990، ص:51.

6- إسهام الإعراب في فهم السنة النبوية الكريمة فهماً دقيقا صحيحا في معانيها وأحكامها لأنه:" لا تفهم معانيها على صحة إلا بتوفيتها حقوقها من الإعراب وهذا مالا يدفعه أحد ممن نظر في أحاديثه صلى الله عليه وسلم"[1].

زيادة على مكل ما تقدم فالإعراب" إنما دخل الكلام في أصل المعنى"[2]؛ لأن استيضاح المعنى، ودلالة الجملة عليه لا تتم إلا عن طريقه، وإذا كان علم الدلالة قد أصبح مستقلا له خواصه وأسسه، فإن الإعراب يبقى الأساس الأول له.

تعريف العلامة:

أ- لغة:

جاء في لسان العرب: "السِّمَةُ وَ الفَصْلُ يَكُونُ بَيْنَ الأَرْضَيْنِ ، وَ مَا يُنْصَبُ فِي القَلَوَات تهتدي به ضالته"[3]

وهذا يعني الإشارة التي تلجأ إليها القوافل وعابري السبيل في قلب الصحراء القاحلة.

وجاء في العين"ما جعل علما للشيء"[4].وذكر ابن فارس أن: "العين واللام والميم أصل صحيح واحد يدل على أثر بالشيء يتميز به غيره، ومنه العلامة"[5] .

"و العلامة: السمة"[6]. و منه فالعلامة ما اتفق عليه أنه ميزة شيء معين، وقد تتواضع عليه فئة معينة في مكان،

---

[1] أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تح: مازن مبارك، دار النقاش، بيروت،(ط: 5) ، 1986، ص:95

[2] أبو البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ، تح:محمد محي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، مسألة:2 ، ص: 20.

[3] ابن منظور:لسان العرب، مادة (علم).

[4] الفراهدي: كتاب العين ، ص:153.

[5] بن فارس: مقاييس اللغة، مادة(علم).

[6] ابن منظور: لسان العرب ، مادة(علم).

و تختلف عليه في مكان آخر، فالدخان علامة على وجود نار. ومن هنا فالعلامة تدل على عامل خفي أو ظاهر.

ب- اصطلاحا:

عند علماء الأصوات اللغوي: "خاصية صوتية التي بوجودها أو عدم وجودها في وحدة معطاة تكفي لمقابلتها مع الوحدات الأخرى المماثلة لها في اللغة نفسها"[1]. فالعلامة وسيلة يهتدي الإنسان بها إلى شيء ما، وهذا السبب الذي جعل النحاة يسمون حركة الحرف الأخير من الكلمة علامة، قال محمد حسن حسن جبل: " العلامة إشارة منطوقة أو مكتوبة تعبر عن تقرير منشئ الكلام للعلامة بين معاني المفردات حسب ما يريد، ثم إن تلك العلامات في الوقت نفسه تدل السامع والقارئ على تلك العلاقات التي أرادها منشأ الكلام"[2].ويمكن القول في هذا الصدد أن العلامة لا تنفصل عن الغرض الذي جعل العرب تعرب كلامها.

كما أن العلامة موجودة من القديم في الاصطلاح النحوي العربي حيث يقول سيبويه:" فعلوا إعرابه في الرفع بثبات النون لتكون له في التثنية علامة للرفع"[3]. و هنا سيبوبه يفصل في رفع جمع المذكر السالم ، وجمع الأفعال الخمسة ؛ التي كانت علامة رفعها بثبوت النون، و يرى أن هذا الرأي لإنصاف و بيان رفع المثنى ؛ فقولك "رجلان قويان"، فعلامة رفعها الألف، فالعلامة عند النحويين هي تغيرات الحركات للكلمة في أواخرها.

نشأة العلامة الإعرابية:

تنطلق رحلتنا من روايات عربية، ودراسات كثيرة عن نشأة علامات الإعراب، وفي هذا الصدد نذكر رواية زياد بن أبيه و أبي الأسود .

---

[1] مكتب التنسيق التعريب: المعجم الموحد لمصطلحات اللسانية، انجليزي، فرنسي، عربي،(ط:3)، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، 2000م ، ص: 89.

[2]محمد حسن حسن جبل: دفاع عن القرآن الكريم أصالة الإعراب ودلالته على المعاني في القرآن الكريم واللغة العربية، البربري للطباعة الحديثة، (ط:2)،2000م ، ص: 139.

[3]سيبويه: الكتاب، تح: فتح عبد السلام محمد هارون ، دار الجبل، بيروت، (ط:1)، 1988م، ج:1، ص: 119.

" لم تكن الحروف العربية مشكولة في ولاية زياد بن أبيه على البصرة بين سنتي خمس وأربعين وثلاث وخمسين للهجرة"[1]فقد روي أن زياد طلب من أبي الأسود أن يضع شيئا يُصلح به ألسنة العرب ويعربون به كتاب الله فأبى، فدبر زياد حيلة، حيث أمر رجلا من أتباعه أن يقعد في طريق أبي الأسود، ويتعمد اللحن في كتاب الله، فذهب الرجل وفعل ما طلبه منه، وقرأ قوله تعالى {إنَّ الله بريءٌ من المشركين ورسولُهُ} سورة التوبة3 بكسر اللام، فكان ذلك مبعثا لأبي الأسود، لوضع نقاط الإعراب.فاختار كاتبا من عبد قيس وقال له :"خذ المصحف وصبغا يخالف لون المداد الذي كتب به المصحف فإذا رأيتني فتحت شفتي بالحرف فأنقط واحدة فوقه وإذا كسرتها فأنقط واحدة أسفله،وإذا ضممتها فاجعل النقطة بين يدي الحرف، فإن تبعت شيئا من هذه الحركات غنة فأنقط نقطتين.وابتدأ أبو الأسود القراءة حتى أتى آخر المصحف و الكاتب يضع النقط بمداد يخالف لون المداد الذي كتبت به الآيات"[2] وبذلك تعتبر هذه النقط رموزا للعلامات الإعرابية، فقد كانوا يضعون نقطة على الحرف للدلالة على الفتحة، ونقطة أسفل الحرف للدلالة على الكسرة، ونقطة على الشمال للدلالة على الضمة ، أما الحرف الساكن فلا يضعون فوقه شيء، بينما المنون يضعون فوقه نقطتين.

"و لما أضيف نقط الإعجام إلى نقط الشكل بعد ذلك ، أصبح الأمر أشد صعوبة"[3] " إلي أن جاء الخليل بن أحمد الفراهيدي فوضع الحركات المأخوذة من الحروف ، وهو أكثر وأوضح من نقط أبي الأسود وعليه العمل. فالفتح شكله مستطيلة فوق الحرف والكسر كذلك تحته والضم واو صغرى فوقه والتنوين زيادة مثلها"[4] و منه نستنتج أن اصطلاح حركات الإعراب من رفع ونصب وجر وجزم فإن واضعها هو الخليل بن أحمد الفراهيدي.

---

[1]أحمد سليمان ياقوت : ظاهرة الإعراب في النحو وتطبيقها في القرآن الكريم ، ديوان المطبوعات، الجزائر، 1983، ص:48-49.

[2]ينظر:أحمد ياقوت ، المرجع نفسه ، ص:49.

[3]عبد اللطيف محمد حماسة : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، كلية دار العلوم، القاهرة ، 1983، ص: 136.

[4]جلال الدين السيوطي (ت 911 ه)، الإتقان في علوم القرآن، دار الفكر، (د:ط)، ص 171/1، وأنظر: عبد اللطيف حماسة، العلامة الإعرابية، ص: 136 .

أنواع العلامات الإعرابية:

علامات الإعراب في العربية تنقسم إلى نوعين: حركات وحروف وهي على الإجمال خمس عشرة علامة وهي: "الضمة والواو، والألف والياء والكسرة وحذف النون للنصب و الكسرة و الفتحة و الياء للجر و السكون و حذف حرف العلة وحذف النون للجزم"[1]و غالبا ما يذكرها النحاة في بداية كتبهم ويذكرون ما تدل عليه من رفع أو نصب أو جر أو جزم.

انطلاقا مما يعرف بالأصل والفرع عند النحاة القدامى اعتبروا الحركات أصلا والحروف فرعا، قال ابن يعيش:"أعلم أن أصل الإعراب أن يكون بالحركات والإعراب بالحروف فرع عليها"[2] "حتى إن سيبويه لم يذكر الحروف عند بيانه مجاري أواخر الكلم من العربية وإنما اكتفى بذكر الحركات دون الحروف فقال: وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب والجر و الرفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف و هذه المجاري الأربعة يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب و الفتح في اللفظ ضرب واحد ، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف"[3] فسيبويه يعتبر الحركات هي الأصول أما الحروف فهي عبارة عن فروع، حيث يرى بأن الفتحة تدل على النصب أما الكسرة فتدل على الجر والضمة على الرفع والوقف على الجزم. وسبب ذلك لئلا يغفل حركات البناء لأنه بصدد الكلام عما تنتهي به الكلمات العربية بغض النظر إن كان إعرابا أو بناء . ومع أن القدماء كانوا يدركون أن حروف المد ما هي إلا حركات طويلة أو بعبارة أخرى لم يفتهم أن "الحركة حرف صغير"[4] إلا أنهم لم يخرجوا الواو والألف والياء من علامات الإعراب. و لكن من المحدثين من رأى غير ذلك علامات الإعراب ثلاثة ضمة، وفتحة، وكسرة. قال مهدي المخزومي: "وليس في العربية غير هذه

[1] عبد اللطيف حماسة : المرجع السابق ، ص : 155.
[2] ابن يعيش : شرح المفصل ، ج1، ص:152
[3] سيبويه : الكتاب، ج1، ص: 13.
[4] ابن جني : الخصائص، ص315.

الحركات الثلاثة دوال على المعاني الإعرابية"[1]وهو رأي له ما يبرره، بخاصة إذا درسنا الحروف دراسة صوتية، فإن النتيجة هي أنه لا اختلاف بين الحركات وحروف المد إلا في الكم الصوتي. وفي الحقيقة أن الخلاف بين المحدثين ليس كبيرا، فسواء اعتبرنا الضمة حركة أو اعتبرناها واو صغيرة فإن ذلك لا يغير من الدرس النحوي شيئا .

ونستنتج مما سبق أن العلامات الإعرابية نوعان فرعية و أصلية:

العلامات الأصلية: تتمثل في:

الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر والسكون للجزم.

العلامات الفرعية:

و هي علامات تنوب عن العلامات الأصلية وهي عشر علامات في سبعة مواضع، قد ينوب حرف عن حركة أصلية، أو حركة إعرابية فرعية عن حركة أصلية، أو ينوب حذف الحرف عن السكون كحذف حرف العلة أو حذف النون. والمواضع التي تنوب فيها العلامة الفرعية عن الأصلية هي: الأسماء الخمسة، المثنى، جمع المذكر السالم، جمع المؤنث السالم، الاسم الممنوع من الصرف، الأفعال الخمسة، الفعل المضارع المعتل.

[1]مهدي المخزومي : في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، (ط:2) ، 1986م، ص : 68 .

أنواع الإعراب	علامة الإعراب	المواضع	الأمثلة
الرفع	الضمة	الاسم المفرد	{إنَّكَ ميتٌ وإنَّهُم مَيتُونَ} سورة الزمر ﷺ 30
		الاسم الذي لا يتصرف	{وَ إذْ قَالَ إبراهيمُ} سورة البقرة ﷺ 126
		جمع المؤنث السالم	{إذْ جَاءَكَ المُؤمِنَاتُ} الممتحنة ﷺ 12
		الفعل المضارع الصحيح الآخر	{نرفَعُ درَجات مَنْ نَشَاءُ} سورة يوسف ﷺ 76
	الضمة المقدرة	الفعل المضارع المعتل الأخر	{يُهْدِى لِلّتِى هِىَ أَقْوَمُ} سورة الإسراء ﷺ 9
		المقصور	{وأخْتَارَموسَى قَوْمَهُ} سورة الأعراف ﷺ 155
		المنقوص	{يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ} سورة القمر ﷺ 6
	الواو	جمع المذكر السالم	{وَ يَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ المُؤْمِنُونَ} سورة الروم ﷺ 3
		الأسماء الخمسة	{لَيُوسَفُ وأخوهُ أَحَبُ إلى أَبينَا} سورة يوسف ﷺ 8
	الألف	الاسم المثنى	{هَذانِ خَصمَانِ} سورة الحج ﷺ 19
	ثبوت النون	الأفعال الخمسة	{الذِى يُؤْمِنُونَ بِالغيبِ} سورة البقرة ﷺ 2
النصب	الفتحة	الاسم المفرد	{وَلاَ تنسَ نَصيبكَ مِنَ الدُنيا} سورة القصص ﷺ 77
		الاسم الذي لايتصرف	{وَإذا ابتلى إبراهيمَ رَبُّهُ} سورة البقرة ﷺ 123

		الفعل المضارع الصحيح الآخر	{لن يَنَالَ اللهُ لُحُومَهَا وَلا دِمَاؤُهَا} سورة الحج 37 ق
		الفعل المضارع المعتل الأخر	{لَنْ نَدعُو مِنْ دونه إلَهاً} سورة الكهف 14 ق
		المنقوص	{أجيبوا دَاعِي اللهَ} سورة الاحقاف 30 ق
	الفتحة المقدرة	المقصور	{وَ إذَا وَاعَدنَا مُوسَى} سورة البقرة 50 ق
	الألف	الأسماء الخمسة	{مَا كَانَ مُحَمَدُ أبَا أحَدٍ من رِجَالِكُم} سورة الأحزاب 40 ق
	الياء	الاسم المثنى	{واجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَ من ذُريتنَا} سورة البقرة 127 ق
		جمع المذكر السالم	{وَفَضَلَ اللهُ المُجَاهدينَ} سورة النساء 94 ق
	الكسرة	جمع المؤنث السالم	{خَلَقَ السَمَوَاتِ و الأَرضَ} سورة الأنعام 1 ق
	حذف النون	الأفعال الخمسة	{و أنْ تَصُوموا خَيْرٌ لَكُمْ} سورة البقرة 183 ق
الجر	الكسرة	الاسم المفرد	{وَ إنَّكَ لعَلَى خُلُقٍ عَظِيْم} سورة القلم 4 ق
		جمع المؤنث السالم	{وَقُل للمُؤمِنَات يَغْضُضنَ مِنْ أَبصارِهِنَ} سورة النور 31 ق
	الكسرة	المقصور	{أولَئِكَ عَلَى هُدى مِنْ رَبهم} سورة البقرة 4 ق

	المقدرة	المنقوص	{بالوادِ المقدسِ طُوى} سورة طه 11
	الياء	الاسم المثنى	{حَتَى أَبْلغَ مَجْمَعَ البحْرَيْن} سورة الكهف 59
		جمع المذكر السالم	{قُلْ للمُؤْمِنِينَ يَغُضُوا مِنْ أبْصَارِهِم} سورة النور 30
		الأسماء الخمسة	{ارْجِعُوا إلى أَبيكُم} سورة يوسف 81
	الفتحة	الاسم الذي لايتصرف	{فَحَيُوا بِأَحْسَنِ مِنهَا} سورة النساء 85
الجزم	السكون	الفعل المضارع الصحيح الآخر	{لَمْ يَلِدْ ولم يُولدْ} سورة الإخلاص 3
	حذف حرف العلة	الفعل المضارع المعتل الآخر	{وَ مَنْ يدْعُ مَعَ اللهِ إلها آخَرً لا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ} سورة المؤمنون 118
	حذف النون	الأفعال الخمسة	{وَ لَا تَخَافِى وَلَا تَحْزَنى} سورة القصص 6

جدول توضيحي لأنواع الإعراب والعلامة الإعرابية مع إبراز مواضعها.

المبحث الثاني: الجملة حدها وأقسامها

مفهوم الجملة العربية:

يعتبر مفهوم الجملة من المفاهيم الكثيرة و الشائكة في النحو العربي لذلك حظيت بقذر كاف من الدراسات فقد تميزت الجملة بكونها اللبنة الأساسية التي يستهل بها التقعيد النحوي، فكيف عرفت الجملة في المعاجم اللغوية؟.

أ- لغة:

قال الخليل:"من أمثال العرب:اتخذ فلان الليل جَمَلاً، إذا سَرَى كُلَّهُ، والجَمالُ مصدر الجَمِيْلِ، الفِعْلُ منه جَمُلَ، يَجْمُلُ، قال الله تعالى:{وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُون وحِينَ تَسْرَحُونَ} سورة النحل 6 أي بَهاءٌ و حُسْنٌ"[1] و مما يتضح من كلام الخليل أن الجملة عنده بمعنى الكل وبمعنى الحسن والبهاء.

قال ابن فارس:"جُمُلُ، الجيم والميم واللام أصلان: أحدهما تجمُّع عِظَمُ الخَلْقِ، والآخر:حُسْنٌ ، فالأول قولك:أجملت الشيء، وهذه جُمْلَةٌ الشيء، وأَجْمَلْتُهُ:حَصَلْتُهُ، وقال الله تعالى{وقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلاَ نُزِّلَ عَلَيْهِ القُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ به فُؤَادَكَ وَ رَتَّلنَاهُ تَرْتِيلاً} الفرقان 32.والجُمَالَي: الرجل العظيم الخَلْقِ، كأنه شُبِّه بالجُمَل، والأصل الآخر: الجَمَال وهو ضد القبح ...،وقالت امرأة لابنتها:تَجَمَّلي وتعففي،أي :كُلي الجَميلَ واشربي العُفَافَ ، وهي البقية من اللبن"[2]. فالجملة عنده التجمع والعظمة، والحسن والجمال، والآية التي أوردها دلت على المرة الواحدة، التي تقيد التجمع وأما بمعنى الجَمَالُ وهو ضد القبح.

[1] الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين ، ص:261.

[2] ابن فارس: معجم مقاييس اللغة ،ص:481.

أما ابن منظور فقال:"قال الفراء الجمَلُ هو زوج الناقة وقال الزجاج: من قرأ جِمَالات فهو جمع جِمَالَة، وهو القَلْس القُلُوس وهي سُفُن البحر، الجُمَيْلُ و الجُمَيْلاَّة: طائر من الدخاخيل، ابن سيدة: الجَمَالُ: الحَسَنُ، يكون في الفعل والخَلْق، والمجَامَلة: المعاملة بالجَمِيل، وجَمَلَ الشيء: جمعه، وفي الحديث{ **لعن الله اليهود حُرِّمت عليهم الشحوم فجملوها وباعوها وأكلوا أثمانها**}"[1] فإن ابن منظور نقل عن الفراء أنه يطلق معنى الجَمَلُ على زوج الناقة، في حين ذهب الزجاج في تسمية القَلْس، وهو بمعنى السفن في حد ذاتها لا ما تحتويه، وقد أورد لفظ الجُمَيْل، و الجُميلاَّة وهو طائر من الطيور، وأتت بمعنى الجَمَال أي الحسن الخُلُقِي والخَلْقِي.

و خلاصة القول أن كل المفاهيم اللغوية السابقة لأصحاب المعاجم يصب في معنى واحد، و هو الشيء الواحد و هذا ينطبق مع المعنى الاصطلاحي في تمام أركان الجملة.

ب- اصطلاحا:

ولعل ما نستفتح به مفهوم الجملة من الناحية الاصطلاحية ما قال سيبويه، ونشير هنا أنه مما ذكر فيه الجملة مصطلحا لغويا لا نحويا:"وليس شيء يضطرون إليه وهم يحاولون به وجها، وما يجوز في الشعر أكثر من أذكره لك هنا لأن هذا موضع جُمَل"[2] و لم نلمس في عبارة سيبويه ما يدل على الجملة مصطلحا قائما بذاته و لم يتضح مفهوم الجملة إلا عند المبرد، وهو أول من استخدم مصطلح الجملة أثناء حديثه عن باب الفاعل، فيقول: "وإنما كان الفاعل رفعا لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها وتجب بها الفائدة للمخاطب ،

[1] ابن منظور: لسان العرب ، ص:123-128.

[2] سيبويه: الكتاب،ص:32.

فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر إذا قلت: قام زيد فهو بمنزلة قولك: القائم زيد"[1]فقد اشترط المبرد في تعريفه للجملة شرطين هما: تمام المعنى وحصول الفائدة.

وسار على هذا الرأي عبد القاهر الجرجاني حيث يقول:" فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا نحو: خرج زيد يسمى كلاما ويسمى جملة"[2] يرى عبد القاهر الجرجاني أن الكلام والجملة مصطلح واحد فلك أن تقول عن الإسناد إنه كلام أو جملة.

و خلاصة ما سبق كون الجملة عند سيبويه مصطلحا لغويا ، أما المبرد فاشترط لهما شرطين هما : حسن السكوت عليها و الإفادة ، و لم يفصل بين نوعيها كونها اسمية أو فعلية ، و أيد الجرجاني في ذلك ، و يمكن

القول إن الجملة هي تلك العلاقة الإسنادية التي تجمع بين المسند والمسند إليه، وتتمخض عنهما فائدة إبلاغ السامع بها.

أقسام الجملة العربية:

قسم النحاة الجملة تقسيمات مختلفة، من حيث صدرها ونطاقها، وموقعها الإعرابي وهذا ما سنعرضه في ما يلي:

1- باعتبار صدرها:

ومن أشاروا إلى اعتبار صدر الجملة سيبويه في حديثه عن ركنيها المسند و المسند إليه فيقول:"وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا، فمن ذلك الاسم المبتدأ أو المبني عليه، وهو قولك: عبد الله

[1] المبرد: المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، (د،ط)، القاهرة،مصر، ج:1،ص:10

[2] الجرجاني: الجمل، تح: علي حيدر، (د:ط)، مكتبة مجمع اللغة ، دمشق، سوريا، ص: 108

أخوك، ويذهب عبد الله، فلابد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء"[1] فلعل المتأمل في عبارة سيبويه يرى أنه قسم الجملة باعتبار صدرها قسمين: جملة فعلية مصدرة بفعل وفاعل، وجملة اسمية مصدرة بمبتدأ وخبر، ويتضح ذلك من خلال المثالين السابقين.

وجاء بعده الزمخشري فزاد عليه قسمين آخرين، تمثل في جملة الشرط وجملة الظرف ، قائلا:" والجملة أربعة أضرب: فعلية واسمية، شرطية وظرفية، مثل، زيد ذهب، أخوه عمرو، وأبوه منطلق، وبكر إن تعطه يشكرك، وخالد في الدار"[2]

وأتى بعدهما ابن هشام رافضا هذه القسمة الرباعية التي جاء بها الزمخشري ، فقسم الجملة إلى ثلاثة أقسام:

اسمية وفعلية وظرفية.

" **الاسمية:** هي التي صدرها اسم، مثل: زيد قائم، وهيهات العقيق، أقائم الزيدان، **والفعلية:** هي التي صدرها فعل، نحو:قائم زيد وضُرِبَ اللص، وكان زيد قائم، وظننته قائما، ويقوم زيد، وقُمْ، **والظرفية:** هي المصدرة بظرف زمان أو مكان، نحو: أعندك زيد؟ أو حرف جر واسم مجرور، نحو: أفي الدار زيد؟ وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية، و الصواب أنها من قبيل الفعلية"[3]فالجملة عنده ثلاثة أضرب: اسمية وفعلية وظرفية.

و إجمالا لِم تقدم من تقسيمات الجملة باعتبار صدرها، فذهب سيبويه أن الجملة قسمين: اسمية وفعلية، وهناك من قسمها إلى أربعة أقسام كالفارسي و الزمخشري: فعلية واسمية وظرفية وشرطية ، إلا أن ابن هشام رفض تلك القسمة فالجملة عنده ثلاثة أقسام، فعلية واسمية وظرفية، وعدَّ الجملة الشرطية ضمن الجملة الفعلية.

---

[1] سيبويه: الكتاب،ج:1، ص:23.

[2] الزمخشري: المفصل في علم العربية، تح: فخر صالح قدارة، (ط:1)، دار عمار ، عمان، ص:49.

[3] ابن هشام: المغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (د،ط)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص:419-421.

2-باعتبار وقوعها في نطاق جملة أخرى:

والمؤسس لهذه الفكرة ابن هشام، وقسم الجملة من حيث نطاقها إلى قسمين: الجملة الصغرى والجملة الكبرى، و إليك بيان ذلك:

أ- **الجملة الكبرى:**

هي الاسمية التي خبرها جملة نحو: زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم.

ب- **الجملة الصغرى:**

هي المبنية على مبتدأ "والجملة الكبرى:ذات وجهين:فالأولى هي اسمية الصدر فعلية العجز، نحو:زيد يقوم أبوه،وعكسها، أي فعلية الصدر اسمية العجز، نحو:ظننت زيدا أبوه قائم، أما الثانية فهي أن يكون صدرها وعجزها متماثلين، اسمين معا، أو فعلين معا، نحو: زيد أبوه قائم، ظننت زيدا يقوم أبوه"[1]. وما نستخلصه من كلام ابن هشام عن أقسام الجملة الصغرى تلك الوحدة البسيطة التي تتكون من المسند والمسند إليه فقط سواء الفعلية منها أو الاسمية، أما الجملة الكبرى فتلك الوحدات المركبة التي تتكون من جملتين:الصغرى المندرجة في جملة أكبر منها.

3- باعتبار المحل الإعرابي:

يعد هذا الاعتبار من أهم الركائز. وقسم النحاة بهذا الاعتبار الجمل إلى قسمين: الجمل المعربة والجمل غير المعربة.

[1] ابن هشام: المرجع السابق، ص: 427

أ. **الجمل المعربة:**وهي الجملة التي لها محل من الإعراب "فلا يكون للجملة محل من الإعراب إلا إذا وقعت في موقع المفرد، وحلت محله وقدرت به"[1] أي إذا انسلخت عن جمليتها وجاز تأويل مضمونها بمفرد. و الجمل المعربة هي:

1- الجملة الواقعة خبرا: "وموضعها الرفع في بابي المبتدأ وإن، نحو: (زيد قام أبوه) و(إن زيدا أبوه قائم)، ونصب في بابي كان وكاد، نحو: {كانوا يظلمون}ﷺسورة الأعرافُ162ﷺن {وما كادوا يفعلون}ﷺسورة البقرةُ 70ﷺ□

2- الجملة الواقعة حالا: وموضعها النصب نحوُ {ولا تمنن تستكثر}ﷺسورة المدثر/6)

3- الجملة الواقعة مفعولا: ومحلها النصب، وتقع الجملة مفعولا في ثلاثة أبواب:

أحدهما: الحكاية بالقول أو مرادفها[3]

ثانيها: ظن وعلم

ثالثها: ما تعلق عنها العامل نحو: {أى الحزبين أحصى}ﷺسورة الكهفُ12)

4- المضاف إليه، ومحلها الجر نحو:{هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم}ﷺسورة المايدةُ121).

5- الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم، ومحلها الجزم إذا كانت مقرونة بالفاء، أو بـــ (إذا) الفجائية

[1] فخر الدين قباوة: إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار القلم العربي ، حلب، (ط:5)،1405ه/1989م، ص:138

[2] ابن هشام : الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق وتقديم : علي فوده نيل ، الناشر عمادة شؤون المكتبات ، الرياض ، (ط:1) ، 1401ه/1981م ، ص:37.

[3]فخر الدين قباو ة: المرجع السابق ، ص:165.

6- الجملة التابعة لمفرد: كالجملة المنعوت بها ، ومحلها بحسب منعوتها، فهي في موضع في نحو:{**من قبل أن يأتى يوم لا بيع فيه**} ﷺ سورة إبراهيمﷺ33 ، ونصب في نحو: {**واتقوا يوما ترجعون فيه**}ﷺ سورة البقرةﷺ280 ، وجر في نحو:{**ليوم لا ريب فيه**}ﷺ سورة آل عمران/9)

7- الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب، نحو: (زيد قام أبوه، وقعد أخوه)، فجملة (قام أبوه)في موضع رفع ، لأنها خبر المبتدأ وكذلك جملة (قعد أخوه) لأنها معطوفة عليها، ولو قدرت العطف على الجملة الاسمية لم يكن للمعطوف محل ولو قدرت الواو واو حال كانت الجملة في موضع نصب، وكانت (قد) فيها مضمرة[1]

ب. **الجمل غير المعربة:**

و هي التي لا محل لها من الإعراب ، لأنها لا تؤول بمصدر. و تتمثل الجمل التي لا محل لها من الإعراب في ما يلي:

1- الجملة الاستئنافية: "الاستئناف هو الابتداء يقال استأنفت الشيء،إذ ابتدأته و أخذت أوله"[2]والجملة الاستئنافية جملة تأتي في أثناء الكلام منقطعة عما قبلها لاستئناف كلام جديد، ولابد من أن يكون قبلها كلام تام، وقد تخل عليها بعض الحروف تسمى حروف الاستئناف، مثل: الواو، الفاء، وثمن ، وحتى، وبل، ومن أمثلتها: قوله تعالى:{**قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشئ النشأة الآخرة إن الله على كل شيء قدير**}ﷺ سورة العنكبوتﷺ19). فنجد في الآية جملة استئنافية بعد "ثم" لأن النشأة الآخرة لما تقع فيؤمروا بالاعتبار بها[3]

[1] ابن هشام : الإعراب عن قواعد الإعراب ، ص :39-40.

[2] ابن منظور: لسان العرب، فصل الهمزة ،ص:9-10

[3] ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ص: 443

2- الجملة الابتدائية: " الابتداء عامل معنوي ولضعفه لم يكن له عمل في غير الأسماء"[1]، ومن أمثلتها قوله تعالى:{كلما دخل عليها زكريا المحراب وجد عندها رزقا}سورة آل عمران37؛لأن "كل" ظرف لـــ"وجد" والتقدير: وجد زكريا عندها رزقا كلما دخل عليها المحراب. فجملة "وجد" جملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

3- الجملة الاعتراضية :"هي الجملة المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسديدا أو تحسينا"[2] وقد تقع الجملة الاعتراضية في مواضع كثيرة منها: أن تكون بين المبتدأ والخبر وبين الفعل والفاعل وغيرها من المواضع.نحو: قوله تعالى: {وَ إِنَّهُ لقسمٌ لَوْ تَعلمونَ عظيمٌ}الواقعة79) .

4- الجملة التفسيرية:" هي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه"[3]، "سواء كان ما قبلها مفردا نحو:هذا عسجد أي ذهب، فمفرد ذَهَبٌ : فهو مفسر لكلمة عسجد، أم مركبا نحو: كتبت إلى أخي أن أقدم إلينا، فجملة الفعلية (أقدم) مفسرة لجملة لما قبلها وهي (كتبت)، وهي فضلة"[4]

5- جملة جواب الشرط الجازم غير المقترن بالفاء ولا إذا الفجائية :" الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا أو الجازم و لم تقترن بالفاء ولا إذا الفجائية، وأدوات الشرط غير الجازمة: لو، لولا، ولوما، والجازمة ثماني عشرة بين حرفين وأسماء؛ نحو: إن تقم أقم، وظهور الجزم في لفظ الفعل في حال عدم الاقتران بالفاء، وإلا فمحكوم على موضع الجملة بأسرها بالجزم"[5] .

---

[1] فخر الدين قباوة: إعراب الجمل وأشباه الجمل ، ص:36

[2] ابن هشام: مغني اللبيب ،ص:446

[3] ابن هشام: المرجع نفسه ، ص: 446.

[4] ينظر:إبراهيم قلاتي: قصة الإعراب،دار الهدى، عين مليلة، الجزائر،(د:ط)،1424ه/2003م، ص:618

[5] ابن هشام : المرجع السابق، ص: 471

6- جملة جواب القسم: "القسم بتحريك القاف والسين والميم، والجمع أقسام، وتقاسم القوم تحالفوا"[1]والقسم ضرب من الخبر يذكر ليؤكد به خبرٌ آخر"[2]ومن أمثلته:{ **وأقسموا بالله جهد أيمانهم لا يبعث الله من يموت**} ﷺ سورة النحل38ﷻ

7- جملة صلة الموصول: "هي الجملة التي تقع صلة لاسم موصول أو لحرف ، و الموصول هو اسم مفعول وصل الشيء بغيره و جعله من تمامه، إذ لا يتم معناه إلا بالصلة"[3] و من أمثلة ذلك:{**ربنا أرنا الذين أضلانا**} ﷺ سورة فصلت ُ28ﷻ فجملة "أضلانا" جملة لا محل لها من الإعراب صلة لاسم الموصول"الذين".

8- الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب:" وهي التي تكون تابعة لجملة قبلها في الحكم مطابقة له في الإعراب ولذلك أطلق عليه في العربية التابع، لمطابقته لها ولا يتبع ما قبله إلا لأنه له علاقة وثيقة به، إذ إن التابع والمتبوع يكونان اسما واحدا في الحكم"[4] نحو: قوله تعالى: {**ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا**} ﷺ سورة الفرقانُ68ُ69ﷻ. فجملة" يضاعف له العذاب" هي بدل من جملة " يلق" وهي أوفى منها في المعنى، فهي لا محل لها من الإعراب.

---

[1] ابن منظور: لسان العرب،فصل القاف12، ص : 481

[2] ابن جني: اللمع في العربية ، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية ، الكويت،(د،ط)،ج1، ص:183

[3]حاشية الخضري: الشيخ محمد الخضري، شرح المحقق الجليل ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة،(د:ط) ، (د:ت) ، ص:96

[4]ابن السراج المتوفى سنة 316هـ : الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، الناشر مؤسسة الرسالة ، بيروت، لبنان،ص:390

المبحث الثالث : العامل والعلة

مفهوم العامل:

يعتبر العامل من أهم و أول القضايا على الإطلاق للإعراب ، فهو عموده الفقري الذي يدعمه، ومن هنا وجب علينا ذكر تعريفه اللغوي و الاصطلاحي عند النحاة و أصل نشأته .

و قد جاء العامل عند الجوهري في قوله : " ما عمل عملا ، فرفع ، أو نصب ، أو جر، و قد عمل الشيء في الشيء وأحدث فيه نوعا من الإعراب"[1]. فالعامل هنا ما عمل و أثر على شيء آخر.

وعرفه التها نوي قائلا: " هو عند النحاة ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"[2]. و هو هنا ربط أواخر الكلمات بالعامل. وأنه هو الذي يحدث ذلك التغير. وأما مفهومه الاصطلاحي فله تعريفات متعددة اقتربت في كثير من الأحيان من تعريف الإعراب ، فيعرفه الجرجاني (ت816) قائلا: "العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"[3]. فالعامل هو الذي يحدد حركة آخر الكلمة ؛ وهذا ما يختص به الإعراب أيضا، وهنا فيه ربط بين العامل و الإعراب.

ومنه أيضا تعريف السيوطي (ت911):" الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل الإعراب ، و المراد بـــ[الأثر] الحركة ، والحرف ، والسكون، و الحذف، و المراد ب[المقدر] ما كان مقصورا و نحوه"[4]. و السيوطي في تعريفه هذا يذكر أنواع الإعراب –الظاهر و المقدر– ، و كذا يقر أن العامل هو من يحدد محل الكلمة في

---

[1] الزبيدي: تاج العروس، مادة "عمل"

[2] التها نوي: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح : علي دحروج ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، (ط:1) ، 1996 م ، ص: 1160

[3] علي بن محمد الشريف الجرجاني:معجم التعريفات، تح: محمد الصديق الشاوي، دار الفضيلة،القاهرة، (ط:1)، (د،ت)،ص:82–83

[4] السيوطي: همع الهوامع في شرح الجوامع ،ص:41

الإعراب، وقد تطرق إلى شرح المراد بالأثر و المقدر.وأيضا هناك تعريف الصبان (ت1206):" الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو سكون أو حذف"[1] وهنا صراح مطلق أن للإعراب دوره وهذا الدور يكمن في إبانة العلامات الإعرابية التي يحدثها العامل.

وهذه التعريفات تتفق على أن التغيرات في الحركات الإعرابية في آخر الكلمة ؛ سواء ظهرت أو قدرت فذلك التغيير ناتج عن مؤثر أسماه النحاة العامل.وكل هذه التعريفات باعتبار العلاقة بين العامل واللفظ.و من التعريفات أيضا تعريف ابن الحاجب (ت646ه) : "ما يَتَقَوَّمُ المعنى المقتضي للإعراب"[2]. والمقصود من هذا التعريف كما شرحه الرضي (ت686ه) : " أن العامل في الاسم ما يحصل بوساطته في ذلك الاسم المعنى المقتضي للإعراب،

و ذلك المعنى كون الاسم عمدة، أو فضلة، أو مضافا إليه ، فالعامل "مقوم" و المعاني المقتضية هي الوظائف النحوية ، من مبتدأ، وخبر ، وفاعلية، و مفعولية ...، المتحققة بالعلاقة بين العامل و المعمول"[3]. و هذا باعتبار العلاقة بين العامل و المعنى، و هنا جعل العامل هو الموجه ، أما المعاني مرتبطة بالوظائف النحوية؛ و هذا معناه أن العامل هو الذي يحدد معنى الاسم في الإعراب من خلال علامته الإعرابية، كما أنه يحدد رتبة الكلم في الجملة سواء أكان عمدة أو فضلة. و من هذا التحديد يمكن الوصول إلى العلاقة بين العامل و المعمول.

أقسام العامل :

العامل عند النحاة قسمان لفظي، و معنوي. و يورد عبد القاهر الجرجاني (ت471ه) في كتابه "العوامل المائة" العوامل و أقسامها على وجه التفصيل، فيقول :" العوامل في النحو مائة ، و هي تنقسم قسمين لفظية و معنوية –

---

[1] محمد بن الصبان: حاشية الصبانعلى شرح الأشموني، تح: طه عبد الرؤوف، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د،ط)،(د،ت)،ج:1ص:97

[2] الأستراباذي رضي الدين محمد بن الحسن: شرح الرضي على الكافية، تح : يوسف حسن عمر ، (د:ط) ، (د:ت)، ج:1، ص:72

[3] الأستراباذي : المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

اللفظية تنقسم إلى قسمين : سماعية و قياسية- . فالعوامل اللفظية السماعية ما سمعت عن العرب ولا يقاس عليها غيرها كحروف الجر و الحروف المشبهة بالفعل مثلا، فإن الباء و أخواتها تجر الاسم، فليس لك أن تتجاوز و تقيس غيرها عليها . و اللفظية القياسية : ما سمعت عن العرب ، و يقاس عليها غيرها ، و تفسير هذا المعنى أنه سمع لها أمثلة مطردة وصلت إلى بناء قاعدة كلية في ذلك النوع من العوامل ، فكل ما يَصدُق عليه تلك القاعدة يطلق عليه اسم العامل اللفظي القياسي. و أما العوامل المعنوية فاسمها يدل عليها، أنها معنى من المعاني لا تنطق، وهو معنى يعرف بالقلب ليس للفظ فيه حظ"[1]. و في هذا تفصيل لأقسام العامل بدقة، فالعوامل اللفظية السماعية هي التي سمعت عن العرب ، و المعروف عند العامة أن هذه الحاسة قوية عند العرب و هذا ما جعلهم يحمون لسانهم من الخطأ لأمد بعيد ؛ فمثلا قولك "مررت بزيدٍ"، فحروف الجر –من، على، إلى، ....و غيرها – قد سمعت منذ الأزل أنها تدخل على الاسم و فقط فتجره . و كذا الحروف المشبهة بالفعل كقولك "إنّ المؤمنَ صادقٌ" ؛ فهذه الحروف تدخل على الجملة الاسمية فتنصب المبتدأ و يسمى اسمها، و ترفع الخبر و يسمى خبرها .و العوامل اللفظية القياسية هي التي نقيس عليها فرع على أصل بعلة مشتركة تربطهما و أما العوامل المعنوية هي غير الملفوظة المدركة بالذهن، مثل قولنا المبتدأ مرفوع بعامل الابتداء، و هذا الأخير ندركه بالذهن ولا نراه.

نشأة العوامل النحوية:

أما عن أصل نشأته ففيه خلاف، فهناك من الدارسين من يرى أن نظرية العامل "ظهرت في وقت مبكر على يد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117ه)، وحذا حذوه عيسى بن عمر (149ه) ، و تأسست و اتسعت عند الخليل بن أحمد الفراهيدي (175ه)، و طبقت هذه النظرية في كتاب سيبويه(180هـ)"[2] وإذا كان أول مدونة نحوية هو كتاب سيبويه، فالتأمل فيه يجد تداخل نظرية العوامل في كل أبوابه، و فصوله النحوية، و قد

[1] عبد القاهر الجرجاني: العوامل المائة، عني به أنور أبي بكر الداغستاني، دار المنهاج،بيروت،(ط:1)، 2009،ص : 55

[2] عبد الحميد مصطفى السيد: نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التراكيب، (د:ط)،(د:ت)،ص:46- 47

عقب سيبويه على حديثه عن مجاري أواخر الكلم الثمانية، أو بعبارة أخرى عن أنواع الإعراب و البناء للكلمات،بقوله : "و إنما ذكرت ثمانية مجاري لأفرق بين ما يُدخله ضرب لما يحدث فيه العمل ، وليس شيء منها إلا و هو يزول عنه و بين ما يُبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغيره شيء أحدث ذلك فيه ، من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف ..."[1]. و قد حدد نظرية العامل من خلال حديثه عن مجاري أواخر الكلم في التركيب،حيث ذكر علامات الإعراب و البناء ، وعلاقة العامل بالإعراب و البناء، ففي الإعراب ذكر العامل و الأثر الذي يحدثه ، و هو العلامة (النصب، و الفتح في اللفظ ضرب واحد)، و معنى ذلك أن قولك منصوب بكذا و علامة نصبه الفتحة ، أما البناء فإننا لا نكتفي بذكر نوع البناء على آخر الكلمة ؛ و إنما نذكر كذلك أثر العامل فيه بواسطة الإعراب المحلي. و يرى البعض أن جذور نظرية العامل في الفكر النحوي العربي تمت مع بداية "تأثر النحويين بمفردات المنطق الأرسطي"[2]. فقد "تركت فكرة التأثير و التأثر الموجود في المنطق الأرسطي ظلالها على عقول الباحثين من علماء النحو الذين نقلوا بذورهم إلى دراستهم"[3]. و هذا ما ذهب إليه كثير من الباحثين المعاصرين ، يقول تمام حسان:"ولقد كان التعليل في مسؤولا كذلك عن خلق نظرية العامل فالفاعل مرفوع بعلة وجود الفعل والمبتدأ مرفوع بعلة الابتداء، هم الجر"[4] و هذا فيه دلالة واضحة بأن نظرية العامل" تولدت من بحف النحاة في العلل فنظرية العامل النحوية وليدة مبدأ العلة الفلسفية و البحث عن العوامل بيان وتوضيح لعلل الإعراب"[5]

و المقصود بالعلةالعلة النحوية و قد تنوعت تغييرات النحويين في تعريفها، فعرفها مازن المبارك بأنها : "الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم ، أو بعبارة أوضح :هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب

---

[1] سيبويه: الكتاب،ج:1،ص:13

[2] عيد محمد: أصول النحو العربي في نظر النحاة و رأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة ، (ط:4) ،1980م ، ص :83

[3] تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، مكتبة انجلو مصرية، القاهرة ، (د:ط)، 1990، ص: 25

[4] تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية ، عالم الكتب، القاهرة،(ط:4)، 2000 م ، ص: 53

[5] إبراهيم بيومي مذكور: منطق أرسطو والنحو العربي، دار المعارف، القاهرة، (د:ط)، 1971، ص: 344

لاحظته حين اختارت في كلامها وجها معينا من التعبير و الصياغة "[1]. فهو يعتبر العلة سببا في الحكم على علامة آخر الكلمة من رفع ، و نصب ، و جر ، و جزم ، وهذا السبب حدده النحويون القدامى من خلال الأسلوب و التركيب و مقارنته و عرفها علي أبو المكارم بأنها: "السبب الذي تحقق في المقيس عليه، فأوجب له حكما ، و تحقق في المقيس أيضا فألحق به ، فأخذ حكمه"[2]. و هنا استعمل في تعريفه مصطلحات لا يفهمها إلا ذوي الاختصاص –المقيس و المقيس عليه و الحكم – و لكن معناها في محتواها ؛ فالعلة عنده هي السبب الذي يجعلنا نقيس الفرع على الأصل ، و إطلاق حكم . و قد اتفقا التعريفين على أن العلة هي السبب في الحكم عن الفرع بالنظر إلى الأصل ، و تحديد أوجه التشابه بينهما ، وهذا يسمى علة.

أقسام العلة :

عند الزجاجي هي على ثلاثة أضرب :"علل تعلمية، و علل قياسية، و علل جدلية نظرية ؛ فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، فمن هذا النوع قلنا: إنَّ زيدًا قائمٌ ، إن قيل : لم نصبتم زيدًا ؟ قلنا: بـــ "إنَّ":لأنها تنصب الاسم ، و ترفع الخبر، لأنّا كذلك علمناه و تعلمه"[3]. و أطلق النحاة على العلل التعلمية تسمية "العلل الأُوَل"[4]. وهي "العلل المحققة لغاية النحو، و قد تلقها جميع النحويين بالقبول و التسليم"[5]. فالتعلمية هي القواعد البسيطة التي تعلمناها ، و لا تحتمل تفسيرا أو تأويلا، وهذا ما يتضمنه المثال السابق بأدوات النصب ، و الجزم ، و الجر، فهي من تجعلنا ننصب كلامنا حينا، و نجزمه أحيانا و نجره .

[1] مازن المبارك: النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها، دار الفكر ، بيروت، (ط:3)، 1987، ص:51

[2] علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، دار الغريب، القاهرة، (ط:1)، 2006 م ، ص: 108

[3] أبو القاسم عبد الرحمان الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص: 64.

[4] أبو بكر بن محمد السراج: الأصول في النحو ، ج:1، ص:54

[5] محمد عدنان سلمان: السيوطي النحوي، دار الرسالة، بغداد،(ط:1)، 1986،ص:394.

"و أما القياسية كأن يقال لم وجب أن تنصب "إنَّ" الاسم ؟ فالجواب: لأنها و أخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول ، فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها ما مشبه بالمفعول لفظا ، و المرفوع بها مشبه، بالفاعل لفظا ، فهي تشبه في الأفعال ما قدم مفعول على فاعله، نحو ضرب أخالك محمد ، وما أشتبه ذلك "[1]. فالقياسية إذن تعتد على علاقة المضارعة ؛ فمثلا قولنا إنّ حرف مشبه بالفعل فهنا قسناه هذا الحرف على الفعل؛ لأن المعاني التي تؤديها هي التوكيد ، و الاستدراك، و التمني، و الترجي، و هذه المعاني تؤديها الأفعال عادة، كما أنها جميعا مبنية على الفتح أشبهت بالفعل الماضي في ذلك.

" وأما الجدلية النظرية فكل ما يعتل به في باب "إنَّ" بعد هذا. مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف هذه الأفعال ؟ و أي الأفعال شبهتموها ؟ أما بالماضية أو المستقبلة ، أم الحادثة في الحال، أم التراخية، أم المنقضية بلا مهلة؟ و حين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم عليه بها إلى ما قدم مفعول على فاعله نحو "ضرب زيدًا عمرٌ" ، و هل شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله لأنّ هذا الأصل و ذاك فرع تان؟ أي علة دعتكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول ... و كل شيء اعتل به المسؤول جوابا عن هذه المسائل ، فهو داخل في الجدل و النظر"[2]. و هذه العلة نلاحظ فيها النظرة الفلسفية، فمن منا لا يعرف أن الفلسفة تقوم على التفلسف و التساؤل عن كل شاردة و واردة ، ففي هذه العلة –الجدلية النظرية– يظهر لنا جليا تأثر النحويين بالفلسفة و المنطق الأرسطي

[1] الزجاجي: المرجع السابق، ص:64.

[2] الزجاجي : المرجع السابق ، ص:65

أراء العلماء والنحويين فـــــي العامـــل:

أ- عند القدامى:

1- رأي قطرب في العامل:

هو أبو علي محمد بن المستنير بن أحمد البصري (توفي سنة 206ه) ، و أحد من اختلف إلى سيبويه، و تعلم منه ، و كان يدلج إليه ، و إذا خرج رآه على بابه غدوة و عشية، ما أنت إلا قطرب ليل! لقب به ، وكما أنه أشتهر بمثلثات قطرب . و من مؤلفاته : " معاني القرآن الكريم" ، "كتاب الأزمنة" ، "كتاب الأضداد" ، "غريب الحديث" ، "كتاب العلل في النحو" ،"كتاب الاشتقاق... و غيرها "[1]

من القدامى الذين نقدوا العامل ، حيث لا يرى للعامل قيمة في الأثر الإعرابي –الحركات الإعرابية- يقول: "إنما أعربت العرب كلامها لأنّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضًا لكان يلزمه الإسكان في الوقف و الوصل ،وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلمّا وصلوا و أمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام"[2]. فالمتكلم يلجأ إلى الحركة الإعرابية عندما يصعب عليه التسكين في الوصل فحسب، دون أن يكون لها أثر في المعنى. و سئل مرة : هلا لزموا حركة واحدة؟ فقال: "لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم ، فأرادوا الاتساع في الحركات ، و ألا يحصروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة"[3]. و يحاول أن يرد كل ما يتعلق بالحركات الإعرابية إلى التوسيع على المتكلم في نطقه و التحقيق عليه، و إعطائه فرصة الاختيار بين عدد من الحركات.

---

[1] الزجاجي : المرجع السابق ، ص : 70.

[2] الزجاجي: المرجع السابق ، ص:70.

[3] الزجاجي : المرجع السابق ، ص:71.

2- رأي ابن جني في العامل :

كان لا يرفض فكرة العامل كما قررها سيبويه، و النحاة من بعده، إلا أنه ينسب الأثر الإعرابي للمتكلم نفسه، و ليس للعامل ، و لكنه لا ينكر وجود العامل في اللغة، يقول: "و إنّما قال النحويون عامل لفظي ، و عامل معنوي؛ ليروك أن بعض العمل يأتي عن لفظ يصحبه، "كمررت بزيد" ، و" ليت عمرًا قائمٌ"، و بعضه يأتي عاريا من مصاحبه لفظٍ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، و رفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ، و هذا ظاهر الأمر عليه صفحة القول ، فأما في الحقيقة و محصول الحديث، فالعامل في الرفع ، و النصب ، و الجزم، و الجر إنّما هو المتكلم نفسه، و لا شيء غيره، و إنّما قالوا :لفظي ، ومعنوي لما ظهر من آثار فعل المتكلم بمضاضة اللفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ"[1] . و هو بذلك لا ينفي دور العامل ، كما ذكر ضروبه من اللفظي و المعنوي ، وهذه الضروب مرتبطة بالمتكلم نفسه .

3- رأي ابن مضاء في العامل :

هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمان ابن محمد ابن مضاء اللحمي القرطبي، (توفي 510ه) في قرطبة بالأندلس، و هو من علماء النحو، و له فيه أراء و مذاهب خالف فيها جميع النحويين ، ودرس كتاب سيبويه في إشبيلية حيث ابن الرماك، و طلب الحديث في المغرب .

رفض ابن مضاء القرطبي العامل في كتابه الشهير "الرد على النحاة" ، و قال في صدر مؤلفه : " قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، و أنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه ، فمن ذلك ادعاؤهم أن النّصب و الخفض و الجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، و أن الرفع منها يكون بعامل لفظي، و بعامل معنوي، و

[1] ابن جني : الخصائص ، ج :1 ، ص: 109 -110.

عبروا عن ذلك بعبارات..."[1]. وهذا اعتراف واضح لا غبار عليه ؛ فهو هنا يرى أن العامل هو ادعاء و خطأ، و أن النحو يستغني عن العامل، ويسعى جاهدا لحذفه و التنبيه عنه .

كما أنه لم يتشبث بإلغاء العلل جملة ، فإن فيه قدرا "لا يمكن أن نلغيه وهو العلل الأول، التي تجعلنا نعرف أن كل فاعل مرفوع، وأما ما وراء ذلك من العلل الثواني و الثوالث فحرَيٌّ بنا أن نحطّمه تحطيمها"[2]

لا يعمد ابن مضاء إلى إلغاء العلل جملة ،بل يقتصر على إلغاء العلل الثواني و الثوالث كما ألغى من قبل نظرية العامل . حيث يقول في ذلك : "ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني و الثوالث ، و ذلك مثل سؤال السائل عن "زيد" من قولنا :"قام زيدُ" لَمَ رفع؟فيقال هو :لأنه فاعل وكلّ فاعل مرفوع فيقول: ولَمَ رفع ؟فالصواب أن يقال له كذا نطقت به العربُ . ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر"[3].إذاً لم يرفض ابن مضاء العلل كلها "ولا يرى عدم جدواها كما فعل الظاهريون قديما وحديثا ،وكما يزعم النحّاة المحدثون في العصر الحاضر،بل أقر العلة الأولى لفائدتها التعليمية"[4]. وعلى اعتبار أن العلل الثواني و الثوالث لا تفيد في شيء ولا يضرنا تجاهلها في شيء . "إن الدعوة إلى إلغاء العلل الثواني و الثوالث تعدّ من أبرز طروحات ابن مضاء،وذلك بحجة أنها حشو لا يفيد العلم في شيء ولا يرُجى تعليمها ولا تعلمّها"[5]. لقد تعللّ النحاة لوجود التعليل في النحو بأنه لبيان حكمة الله أو نيات العرب أو الإحساس بالخفة والثقل ،وقد ورد في رأي ابن مضاء عن التعليل ما يشعر باتفاقه مع بعض آراء النحاة في هذه الفكرة.ومع أن ابن مضاء ذكر العلل الثواني و الثوالث، ويتبين لنا من هذا كله أن ابن مضاء تبنى العلة التعلمية و فقط، و لم يعترف بالعلل الأخرى ، بل رجح التعليلات الأخرى ؛أي غير التعلمية إلى أن العرب قالت ذلك لتخفيف فالكلام لا أكثر ولا أقل.

---

[1] أبو العباس أحمد بن مضاء : الرد على النحاة، تح:شوقي ضيف، مكتبة السليقة، القاهرة، (ط:3)، 1884م، ص:76

[2] بكري عبد الكريم:ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1982م،ص:70

[3] ابن مضاء: المرجع السابق ، ص:80.

[4] مبارك عبد القادر:نظرية المعنى في الدرس النحوي، كنوز للنشر والتوزيع، (ط:1)،2011م، ص: 56

[5] عيد محمد: أصول النحو العربي في نظر النحاة ، ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، ص:136

ب- عند المحدثين:

أما في العصر الحديث فقد ثار عدد من الباحثين على نظرية العامل، وحاولوا أن يضعوا نظرية جديدة للنحو العربي من هؤلاء الباحثين: "إبراهيم مصطفى ، تمام حسان ، مهدي المخزومي ، شوقي ضيف، محمد عيد، فؤاد تزري حنّا، أنيس فريحة، محمد الكسّار"[1]. وقد توقفنا عند كل من إبراهيم مصطفى ، وتمام حسان.

1- رأي إبراهيم مصطفى فـــي الـــعامـــل:

يرى إبراهيم مصطفى أن:"تخليص النحو من نظرية العامل و سلطانها هو خير كثير و غاية تقصد، و مطلب يسعى إليه، و رشاد يسير النحو في طريقه الصحيحة بعدما انحرف عنها آمادا، و كاد يصد الناس على معرفة العربية ،

وذوق ما فيها من قوة على الأداء و مزية في التصوير"[2]. و إبراهيم مصطفى لم يكتف بهدم و رفض نظرية العامل بل حَمَله بسبب نفور الناس من معرفة العربية من تعليمها و النطق بها و استعمالها الصحيح ، و يقول أيضا في موضع أخر : "وقد اهتم النحاة بتضييعهم حكم النحو في سبيل حرصهم على نظرية العامل ، و لم تكن لهم كلمة حاسمة في هذا الباب و أكثروا من أوجه الكلام، و من احتماله لأنواع الإعراب ، و أنهم كذلك أضاعوا العناية بمعاني الكلام في أوضاعه المختلفة : يقدرون العامل رفعا فيرفعون ، و يقدرونه ناصبا فينصبون، ولا يرون أنه تبع ذلك اختلاف في المعنى و لا تبديل في المفهوم"[3]. فالنحاة المهتمون بالعامل أضاعوا حكم النحو ، كما أنهم أضاعوا الاهتمام بمعاني الكلام ، و اهتموا بأوجه الكلام و أنواع الإعراب غافلين عن الأثر الذي يتحقق من خلال هذه الأوجه و الأنواع، فكما يقال " كل اختلاف في المبنى يؤدي إلى اختلاف في المعنى" .

---

[1] وليد عاطف الأنصاري: نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا ، دار الكتاب الثقافي، الأردن ،(ط:1)،(د:ت)،ص: 137

[2] إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص:194.

[3] إبراهيم مصطفى: المرجع نفسه، ص:35-37

و لعله قد تأثر برأي ابن جني ، و ابن مضاء ،فيقول :" و النحاة في سبيلهم هذا متأثرون كل التأثر بالفلسفة الكلامية التي كانت شائعة بينهم ، غالبة على تفكيرهم ،آخذة حكم الحقائق المقررة لديها، رأوا أن الإعراب بالحركات و غيرها عوارض لكلام بتبدل التركيب ، على نظام فيه شيء من الإضطراد، فقالوا عَرَضٌ حادثٌ لا بُدّ له من محدثٍ، و أثرٌ لا بُدّ له من مؤثر ، و لم يقبلوا أن يكون المتكلم محدثا هذا التأثر ؛ لأنه ليس حراً فيه يحدثه متى شاء، و طلبوا لهذا الأثر عاملا مقتضيا ، وعلة موجبة ، و بحثوا عنها في الكلام، فعددوا هذه العوامل و رسموا قوانينها"[1]. و كأنه يسرد لنا حقيقة ظهور العامل ؛ حيث أنه يرجع كل هذا إلى اطلاع النحاة على الفلسفة ، و توغلهم في الفرق الكلامية، ومن هنا تولد لديها هوس التساؤل ، وحب الاستكشاف ، و لا نغفل أن الفلسفة قائمة على بساط التفلسف و طرح التساؤلات، فيرى أن هذا وليد فكرة كل سبب وراءه مسبب ، و هذا ما جعل النحاة يغضون في هذه الضروب متسائلين عن سبب رفع ذاك ، و نصب ذاك ، و سبب رفع نفس الكلمة في موضع ، وجره في موضع آخر ،من هنا لجئوا إلى اتخاذ العامل هو العارض الخفي، و لم يكتفوا بذلك بل عددوه و وضعوا ضوابط تحكمهم .

2- رأي تمام حسان في العامل :

اعتمد تمام حسان على المنهج الوصفي في معالجة العلاقات بين الكلمات في الجملة للوصول إلى المعنى الدلالي ،

و رفض فكرة العامل، إذ يقول: "الحقيقة أن لا عامل ؛ لأن وضع اللغة يجعلها منظمة في الأجهزة ، كل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى، و يتكون من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية، فكل طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة ، فإذا كان الفاعل مرفوعا في النحو، فلأن العرف ربط بين فكرتي الفاعلية، و الرفع دون ما سبب منطقي واضح، وكان من الجائز جدا أن يكون الفاعل منصوبا، و المفعول

[1] إبراهيم مصطفى: المرجع السابق، ص: 31

به مرفوعا لو أن المصادقة العرفية لم تجر على النحو الذي جرت عليه "[1]. و هذا الرأي لقي استحسان عند الكثيرين ، لأن العرف كما سّماه هو، أو كما يُسميه غيره التواضع و الاصطلاح الجماعي هو الأساس فيها حصل للجملة العربية، و ما تلبسه من حركات إعرابية ،لذا كان من الجائز أن تتغير هذه الأحكام الإعرابية، و لو أن العرف جرى على ذلك و الدليل أن كثيرا من الروايات التي وردت على الإعراب في نطقهم بالحركات وفق المعاني و استشعارهم اللحن من الأعاجم و من خالطهم ، توضيح هذا المعنى تؤكده . كما رأى أن النحاة قد قصروا اهتمامهم على العامل النحوي وحده ، على الرغم من وجود قرائن أخرى تساعد على تحليل الجملة ، و من هنا عوض نظرية العامل بنظرية تضافر القرائن ؛ حيث قسمها إلى ثمانية قرائن لفظية ، وقرائن معنوية .و يرى تمام حسان أن فهم التعليق على ضوء ذكره للقرائن سيكون مفيدا لفهم الظواهر النحوية، حيث يقول:"بقولنا:مرفوع، أو منصوب ، أو مجرور، أو مجزوم فقط، دون القول مرفوع بكذا ، أو منصوب بكذا ، بل يمكن القول في المرفوع مثلا أنه مرفوع على الفاعلة ، و على المنصوب أنه منصوب على المفعولية"[2]. ووفقا لهذا القول ستغني هذه القرائن على العامل النحوي ، وما يفضي إليه من تعقيد و تطويل في الإعراب، كما أن البديل المناسب عنده هو قولك مرفوع بالفاعلية ، أو منصوب بالمفعولية و ذلك نتيجة "توفر النظرية من توزيع عادل للاهتمام بين القرائن، وهذا ما لا يتوفر في فكرة العامل النحوي"[3]. و هذا اهام صريح واضح بأن العامل لم يوفق في توزيع بين القرائن، بل إن صح التعبير وصف نظرية العامل بالظلم و فقدانها للمساواة، و يذهب إلى أن نظرية تضافر القرائن قد عدلت بين هذه القرائن.

دلن هم :

[1] تمام حسان: اللغة المعيارية والوصفية، ص:33

[2] تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، (د:ط) ، 1994م ، ص:233.

[3] تمام حسان: اللغة المعيارية والوصفية، ص: 233.

ولكن ما معنى أن يكون العامل هو المتكلم لا العوامل النحوية ، و كيف لهم رفض العلل ؟ و هل يعني هذا أن المتكلم هو الذي يوجد العلامة الإعرابية بإرادته و تصرفه كما يشاء؟ و هل يعني أن العلل غير موجود و هذا يجعل اللغة لا تخضع إلى عرف و نظام خاص بها؟ أو أن المتكلم ينطق بالعلامات الإعرابية حسب قواعد النحو ؟ أو أن العلل ليس حرا في وضع العلامات مكان أخرى؟ و يبدو أن المقصود أن المتكلم أو العلل ليسوا هم من يحددون الحالة الإعرابية للكلمة في الجملة، و لا العلامة الإعرابية لها وفق اختيار و تصرف، أو ربما نغير عن معرفة ذهنية التي تقود إلى التصرف و التميز، و لعل هذا هو فهم ابن جني للمتكلم ، و كذا فهم ابن مضاء للعلل. و حسب رأينا مهما يكن فإن العامل يبقى ركيزة من ركائز النظرية النحوية العربية، و قد اتفق جمهور النحويين على اعتماده، و إلغائها يعني هدم النحو العربي الذي يستند إليه في التقعيد النحوي في مجمل قضاياه، نعم إن نظرية العامل بدأت بسيطة صافية ، وكان لغرض منها تفسير العلامات الإعرابية ، و لكن النحاة كانوا ينعطفون بها أحيانا نحو التكلف و سوء التقدير، ففي بعض جوانبها و في بعض أداء متأخري النحاة لم تخل من تعسفٍ و سوء تأويل، و لكن مع تخليصها من النظرة الفلسفية، و العلل الثواني و الثوالث، قد يستقيم الأمر لها ، ويمكن تدارك ما أصابها من عسر و تكلف.

تعريف الإسناد :

أ- لغة :

الإسناد في اللغة الاعتماد، فكل مسند معتمد عليه، قال الخليل بن أحمد الفراهيدي: " كُلُ شَيْءٍ أَسْنَدْتَ إِلَيْهِ شَيْئًا فَهُوَ مُسْنَدٌ، وَ الكَلَامُ سَنَدٌ وَ مُسْنَدٌ، كَقَوْلِكَ: عَبْدُ اللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ، فَعَبْدُ اللَّهِ سَنَدٌ، وَ رَجُلٌ صَالِحٌ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ...

وَ الْمُسْنَدُ: الدَهْرُ؛ لِأَنَّ الأَشْيَاءَ تُسْنَدُ إِلَيْهِ، تَقُولُ: كَانَ كَذَا فِي زَمَانِ كَذَا"[1]. فالخليل يرى و يقر أن الإسناد هو الاعتماد، كما ذكر المسند و المسند إليه، و دعمهما أو أوضحهما بأمثلة ، و هما عمدة الجملة، فلا تقوم إلا بهما.

و جاء في لسان العرب: "وَ كُلُ شَيْءٍ أَسْنَدْتَ إِلَيْهِ شَيْئًا، فَهُوَ سُنِدَ إِلَى الشَّيْءِ، يُسْنَدُ سُنُودًا، وَ اِسْتَنَدَ، وَ تَسَانَدَ، وَ أَسْنَدَ، وَ أَسْنَدَ غَيْرَهُ، وَ يُقَالُ: سَانَدْتُهُ إِلَى الشَّيْءِ فَهُوَ يَتَسَانَدُ إِلَيْهِ؛ أَيْ أَسْنَدْتُهُ إِلَيْهِ...وَ مَا يُسْنَدُ إِلَيْهِ يُسَمَى مُسْنَدًا، وَ جَمْعُهُ المَسَانِدَ...وَ تَسَانَدْتُ إِلَيْهِ، أَسْنَدْتُ، وَسَانَدْتُ الرَجُلَ مُسَانَدَةً إِذَا عَاضَدْتُهُ وَ كَانَفْتُهُ"[2]. و هذا التعريف ليس ببعيد عن تعريف الخليل فاتفقا أن الإسناد من الجدر اللغوي(س ن د)، و معناه الاعتماد، و الاتكاء على شيء أخر. و المسند من الحديث: "مَا اِتَصَلَ إِسْنَادُهُ حَتَى يُرْفَعُ إِلَى النَّبِيِّ-صَـــلَى اللَّهُ عَلَيْـــهِ وَ سَلَمَ- وَ الْمُرْسَلُ وَ الْتَقَطِعُ: مَا لَمْ يَتَصِلْ"[3]. فلا يمكننا تجاوز الإسناد دون الإشارة إليه في الحديث، حيث ارتبط مفهومه بما اعتمد و أُتصل بالنبيّ- صلى الله عليه وسلم

ب- اصطلاحا:

الإسناد عند النحاة ليس بعيد في مفهومه عن المعنى اللغوي، قال أبو حيان: "الإِسْنَادُ هُوَ الإِلْصَاقُ وَ الإِضَافَةُ، تَقولُ "أَسْنَدْتُ ظَهْرِي إِلَى الحَائِطِ" إِذَا أَلْصَقْتُهُ بِهِ وَ أَضَفْتُهُ إِلَيْهِ،وَ هَذَا المَعْنَى مَوْجُودٌ فِي كُلِ وَاحِدٍ مِنَا؛ لِأَنَّ كُلًا مِنْهُمَا قَدْ أُسْنِدَ إِلَى صَاحِبِهِ، فَقَدْ صَارَ بَيْنَهُمَا تَسَانُدٌ، وَ لَا مُشَاحَةٌ فِي الاِصْطِلَاحِ"[4]. إذن الإسناد جاء بمعنى الإلصاق

و الإضافة؛ و هذا يتوجب الاعتماد، فلا إلصاق دون لاصق، و لا إضافة دون مضاف.

---

[1] الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين ، ص : 228، مادة"سند".

[2] ابن منظور: لسان العرب، ص: 221، مادة"سند".

[3] الأزهري: تهذيب اللغة، تحقيق:محمد عوض رعب ، دار إحياء التراث العربي ، (ط:1) ، 2001م ،ج:7، ص:255، مادة"سند".

[4] أبو حيان : التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، تحقيق:حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، (ط:1) ، 2013 م ، (د:ت)، ج:1، ص: 48.

و من هنا كان الإسناد وجود شيء يُعتمد أو يضاف إلى شيء آخر.

و قال الشريف الجرجاني: "الإِسْنَادُ: فِي عُرْفِ النُحَاةِ عِبَارَةٌ عَنْ ضَمِ إِحْدَى الكَلِمَتَيْنِ إِلَى الأُخْرَى عَلَى وَجْهِ الإِفَادَةِ التَامَةِ؛ أَيْ عَلَى وَجْهٍ يُحْسَنُ السُكُوتُ عَلَيْهِ، وَ فِي اللُغَةِ: إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى الشَّيْءِ"[1]. وهو هنا لم يخرج عن التعريف السابق لكنه وضح أن المقصود بالشيء الكلمة ، و أضاف شيء على من سبقه إن صح التعبير فهذا خاصية هامة من الخصائص وهي عنصر الإفادة، حيث تكون تامة لا غبار عليها ، ولا تأويل أخر، فالإسناد عند النحاة هو اعتماد أحد ركني الجملة على الأخر، و البناء عليه. قال سيبويه: "هَذَا بَابُ الْمُسْنَدِ وَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، وَ هُمَا مَا لَا يَغْنَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا عَلَى الأَخَرِ، وَ لَا يَجِدْ الْمُتَكَلِمُ مِنْهُ بَدًا، فَمِنْ ذَلِكَ الاسْمُ الْمُبْتَدَأُ أَوْ الْمَبْنِيَّ عَلَيْهِ، وَ هُوَ قَوْلُكَ "عَبْدُ اللَّهِ أَخُوكَ"، وَ "هَذَا أَخُوكَ"، وَ مِثْلُ ذَلِكَ "يَذْهَبُ عَبْدُ اللَّهِ"، فَلَا بَدَّ لِلْفِعْلِ مِنْ الاسْمِ كَمَا لَمْ يَكُنْ لَلْاسْمِ الأَوَلِ بَدَّ مِنَ الأَخَرِ فِي الابْتِدَاءِ"[2].وسيبويه جعل من مركبيّ الإسناد –المسند و المسند إليه– وجهين لعملة واحدة لا يمكن الفصل بينهما، أو الاستغناء عن أحدهما. فالمبتدأ بحاجة للخبر لنقول جملة اسمية، كما أن الفعل بحاجة اسم؛ و هو الفاعل للقول هذه جملة فعلية، و قد شرح هذا من خلال مثال لكلا الجملتين فمثلا عبد الله أخوك : هي جملة اسمية تتكون من مسند هو "عبد الله"، و مسند إليه هو "أخوك" .

ولا ينعقد تركيب مفيد إفادة جزئية أو كلية دون الاسم المسند، قال الرضي: "الكَلَامُ لَا يَسْتَغْنِ عَنْ إِسْنَادٍ، وَ لَا يَتَأَتَ بِدُونِ مُسْنَدٍ، وَ مُسْنَدٍ إِلَيْهِ، فَالاِسْمُ يَكُونُ مُسْنَدًا وَ مُسْنَدً إِلَيْهِ، فَلِذَلِكَ صَحَ أَنْ يَتَأَلَفَ بِكَلَامٍ مِنْ اِسْمَيْنْ دُونَ فِعْلٍ وَ لَا حَرِفٍ، الفِعْلُ يُسْنَدُ وَ لَا يُسْنَدُ إِلَيْهِ، وَ الحَرْفُ لَا يُسْنَدُ، وَ لَا يُسْنَدُ إِلَيْهِ"[3]. و هذا شرح مفصل أو إحصاء إلى من يكون مسند و مسند إليه ، فالاسم –حسبه– ما توفرت فيه ميزة الإسناد ، فيكون مسنداً و مسنداً إليه، أما الفعل فيكون مسنداً إليه فقط، و في ما يخص الحرف فلم يلق حصته في الإسناد ، و يكون لاذا ولا ذاك.

---

[1] الجرجاني: التعريفات، ص:23.

[2] سيبويه: الكتاب، ج:1، ص:23.

[3] الرضي: شرح الكافية، ص: 160.

و الإسناد ضربان الأول "أصلي متعلق بأصول الجملة ، و يتحقق من إسناد الخبر إلى المبتدأ، و الفعل إلى الفاعل، في الجملتين الاسمية و الفعلية، و فرعي –غير أصلي– في الجملة المتفرعة عن الأصل كجملة الحال و غيرها، أو كعمل المشتقات ضمن الجملة الأصلية"[1]. فالإسناد نوعان أصلي و فرعي، و المقصود بالأول هو عمدة الكلام ، و هو المسند و المسند إليه –المبتدأ و الخبر، أو الفعل و الفاعل– . أما الفرعي هو ما خرج عن المسند و المسند إليه، و مثال ذلك الحال أو المشتقات ، فمثلا "خرج زيدٌ مسرعًا" فالإسناد الأصلي عند قولك مسند و مسند إليه باعتبار عمدة الجملة فهما "خرج زيدُ" ، و ما زاد عن ذلك إسناد فرعي فهي لفظة "مسرعا" باعتباره حال.

و قد اختلف النحاة في تحديد المقصود بالمصطلح، فسيبويه يرى المبتدأ مسند ،و الخبر مسند إليه، حيث يقول في هذا الصدد: "المُبْتَدَأُ مُسْنَدٌ وَ المَبْنِيُ عَلَيْهِ مُسْنَدُ إِلَيْهِ"[2]. و قصده من المبني عليه هو الخبر.

قال محمد حماسة: "وَ هَذَا التَحْدِيدُ خِلَافُ المَشْهُورِ بَيْنَ النُحَاةِ مِنْ بَعْدِهِ، أَنَّ المُبْتَدَأَ هُوَ المُسْنَدُ إِلَيْهِ، وَ الخَبَرُ هُوَ المُسْنَدُ فِي الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ، وَ أَمَا الجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةِ، فَالفِعْلُ المُسْنَدُ ، و الفَاعِلُ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ"[3]. و هنا خالف سيبويه، و هذا ما نُلاحظه عند جملة من المحدثين حيث اعتبروا المبتدأ مسندًا إليه و الخبر مسندًا خلافًا مع القدماء ، و كذلك هي الحال في الجملة الفعلية، و كأنهم يطبقون مقولة "خالف تُعرف".

و قال الخليل: "كُلُ شَيْءٍ أَسْنَدْتَ إِلَيْهِ شَيْئًا، فَهُوَ مُسْنَدٌ، وَ الكَلَامُ سَنَدٌ وَ مُسْنَدٌ، كَقَوْلِكَ: "عَبْدُ اللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ""فَعَبْدُ اللَّهِ"سَنَدٌ، وَ "رَجُلٌ صَالِحٌ" مُسْنَدٌ إِلَيْهِ"[4]. و بذلك يكون سيبويه أقرب إلى المعنى اللغوي الذي ذكره الخليل،حيث جعل المبتدأ مسندا –كما في المثال "عبد الله رجل صالح"– و الخبر مسند إليه –في قوله "رجل صالح"–

[1] علي كنعان بشير: قضايا الإسناد في الجملة العربية، (د:ط)، 2006، ص:213.
[2] سيبويه: الكتاب، ج:1، ص:78.
[3] محمد حماسة: بناء الجملة العربية، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، (د:ط) 2003م ، ص:33.
[4] الخليل: العين، ص:228.

و اعتمد سيبويه صيغة المبني و المبني عليه كمرادفتين للمسند و المسند إليه، فالمسند هو المبني، والمسند إليه هو المبني عليه؛ حيث يقول: "المُبْتَدأُ كُلُ اسْمٍ أُبْتُدِئَ لِيَبْنِي عَلَيْهِ الكَلَامُ،وَ المُبْتَدأُ وَ المَبْنِيُ عَلَيْهِ رَفْعٌ، فَالابْتِدَاءُ لَا يَكُونُ إِلَا بِمَبْنَى عَلَيْهِ، فَالْمُبْتَدأُ الأَوَلُ وَ المَبْنَى مَا بَعْدَهُ عَلَيْهِ، فَهُوَ مُسْنَدٌ وَ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ"[1]. و هنا يفصل سيبويه في قضية المسند و المسند إليه، فيرى أن هو المبني عليه هو الذي يرادف المسند إليه، و ما بعده الخبر، حيث يرى أنه المبني هو الذي يقابل مصطلح المسند.

و ذهب كثير من المتأخرين من النحاة إلى إطلاق مصطلح "المسند إليه"أو المحكوم عليه على المبتدأ أو الفاعل،

و إطلاق مصطلح المسند أو المحكوم به على الفعل و الخبر. قال أبو حيان: "اِصْطِلَاحُ المسْنِدِ وَ المسْنَدِ إِلَيْهِ مَا هُوَ جَارٌ عَلَى أَكْثَرِ أَلْسِنَةِ النُحَاةِ مِنْ أَنَّ المُسْنَدَ إِلَيْهِ هُوَ المَحْكُومُ عَلَيْهِ، وَ المسْنَدُ هُوَ المَحْكُومُ بِهِ"[2]. فيطلق مصطلح المحكوم عليه على المسند إليه، و المحكوم به على المسند، و ندعم هذه الفكرة بقول ابن هشام: " قَامَ زَيْدٌ فَ (قَامَ) فِعْلٌ مُسْنَدٌ، وَ (زَيْدٌ) اِسْمٌ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ، وَ الاِسْمُ نَحْوَ: زَيْدٌ أَخُوكَ، فَالأَخُ مُسْنَدٌ، و زَيْدٌ اِسْمٌ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ"[3]. و هنا شرح مدعما بأمثلة توضح للباحث و الدارس مواضيع المسند و المسند إليه في الجملة الفعلية، و الجملة الاسمية . و تبعهم كثير من المعاصرين. قال الغيلاني: "المُسْنَدُ إِلَيْهِ هُوَ الفَاعِلُ، وَ نَائِبُهُ، وَ المُبْتَدَأُ، وَ اِسْمُ الفِعْلِ النَّاقِصِ، وَ الأَحْرُفِ الّتِي تَعْمَلُ عَمَلَ "لَيْسَ"، وَ اِسْمِ "إِنَّ" وَ أَخَوَاتِهَا، وَ اِسْمِ "لَا" النَّافِيّةِ لِلْجِنْسِ"[4]. و هذا الخير قد تبع أسلافه مع تحديد دقيق لرتبة المسند إليه في كل الجمل سواء فعلية، أو اسمية أو حتى منسوخة.

---

[1] سيبويه: الكتاب، ص: 126-127.

[2] أبو حيان : التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، ص:48.

[3] ابن هشام : شرح شذور الذهب، ص: 23.

[4] مصطفى الغيلاني: جامع الدروس العربية ، ج:1، ص: 13.

و هناك أيضا من أطلق على طرفي الإسناد المحدث و المحدث عنه بدلا من المسند و المسند إليه يقول ابن الوراق: "المُبْتَدَأُ مُحْدَثٌ عَنْهُ، كَمَا أَنَّ الفَاعِلَ مُحْدَثٌ عَنْهُ"[1]. من هنا يتبين أنهم جعلوا الحديث مقابل للفعل و الخبر المسند، و المحدث عنه بدلا من المسند إليه مقابل المبتدأ و الفاعل.

و يعد الخلاف في تحديد مصطلح واحد خلاف منذ القدم ، فالسيرافي يقول: "المُسْنَدُ وَ المُسْنَدُ إِلَيْهِ فَفِيهِ أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ أَجْوَدُهَا وَ أَرْضَاهَا"[2]. فهو هنا يذكر أربعة أوجه لمدلول المسند و المسند إليه، حيث قال هذا القول في شرحه لكتاب سيبويه.

و الأصل في المصطلح أن يكون محدد الدلالة؛ فإن الخلط فيها يؤدي إلى الإرباك و الفوضى، و هذا لأنّ المصطلحات حدود.

[1] ابن الوراق: علل النحو، (د:ط)، 1999م، ج:1، ص: 263.

[2] ينظر: السيرافي:شرح كتاب سيبويه، (د:ط)، 2008م، ص: 173-174.

الفصل الثاني:

الإعراب وأثره في المعنى

المبحث الأول: العلامة الإعرابية ودلالتها والفرق بين الإعراب والنحو

المبحث الثاني: القائلون بأهمية الإعراب وأثره في المعنى

المبحث الثالث: القائلون بعدم أهمية الإعراب في المعنى

المبحث الأول: العلامة الإعرابية ودلالتها والفرق بين الإعراب والنحو

تمهيد:

تعد قضية الإعراب و أثره في المعنى من القضايا التي اختلفت فيها الآراء بين مؤيد و منكر لوجود هذه العلاقة فانقسم النحاة و العلماء إلى فريقين: فريق يقر بأهمية الإعراب ، و أثره في المعنى ، و فريق آخر لا يرى له أهمية في المعنى ، و قبل التفصيل في الأمر نرى أنه من الواجب التحدث عن العلامات الإعرابية و علاقتها بالدلالة التي تحيل عليها الألفاظ التي تحملها على آخرها ، فهل حقا تحيل العلامة الإعرابية على دلالة ما ، وظيفية منها بخاصة ؛ حيث تسمح لنا تلك العلامة على التنبؤ بالمحل الإعرابي للكلمات في التراكيب الإسنادية.

العلامة الإعرابية و دلالاتها في التراكيب الإسنادية:

اللغة العربية لغة إعرابية باتفاق الجميع، لكن هل العلامة الإعرابية تحمل دلالات أم هي أمر شكلي و حسب ؟ و هذا ما سنتوقف عنده الآن من خلال سرد بعض آراء العلماء :

1- عند الخليل :

يعد الخليل بن أحمد الفراهيدي أول من أثار مسألة قضية جدوى الإعراب؛ حيث أورد سيبويه نصا جاء فيه: "وَزَعَمَ الخَلِيلُ أَنَّ الفَتْحَةَ ، وَالكَسْرَةَ ، وَالضَمَةَ زَوَائِدَ، هَذَا يَلْحَقُ الحَرْفُ لِيَصِلَ إِلَى المُتَكَلِمِ بِهِ، وَ البِنَاءِ هُوَ السَاكِنُ الذِي لَا زِيَادَةَ فِيهِ، فَالفَتْحَةُ مِنْ الأَلِفِ، و الكَسْرَةِ مِنْ اليَاءِ، و الضَمَةُ مِنْ الوَاوِ"[1]،و استخدامه لمصطلح زعم فيه لبس، فالخليل اعتبر الفتحة و الكسرة ، و الضمة من الزوائد، و هذا تسهيل للكلام ، كما اعتبر الفتحة من الألف ، و الكسرة من الياء، و الضمة من الواو ، والساكن ما هو لا بناء و لا زيادة فيه .

[1] سيبويه : الكتاب،ج:1، ص : 141-142

و ذكر سيبو يه أن أهل الحجاز كانوا يقولون: "(لَمْ تَخْفَ أَبَاكَ)، وهم يردون : (لَمْ تَخَفْ أَبَاكَ)، و(لَمْ يَبِعْ أَبَاكَ)، وَ (لَمْ يَقُلْ أَبُوكَ) ؛ لأنك إنما حركت حيث لم تجد بدا من أن تحذف الألف، وتلقى حركتها على الساكن الذي قبلها، و لم تكن تقدر على التخفيف إلا كذا، لم تجد بدا في التقاء الساكن من التحريك؛ فإذا لم تذكر بعد الساكن همزة تخفف كانت ساكنة على حالها كسكونها إذا لم يذكر بعدها ساكن، أما قولهم : (لَمْ يَخَافَا) ، و (لَا يَقُولَا) ، و(لَمْ يَسْمَعَا)، فإن الحركات لوازم على كل حال، و إنما حذفت النون للجزم، كما حذفت الحركة للجزم من فعل واحد، و لم ندخل الألف هنا على ساكن ، و لو كان كذلك لقال :(لم تخفا)"[1]، وهنا أورد أمثلة، وجعل أهل الحجاز عينة على كلامه، كما أنه أبدا فكرة جعل همزة مخففة في بداية الاسم الساكن، وهذا ما تسميه همزة وصل، فهي تصل الكلام، وأعطى مثالا على المثنى المجزوم ، وعلامة جزمه حذف النون فقولنا "يخافا" فعل مجزوم بحذف النون ، والأصل فيه قبل دخول أداة الجزم هو (يخافان)، وكذلك الحال في (يقولا) ، و(يسمعا) ، فالألف لازمة من اللوازم.

وذكر سيبويه أن عيسى بن عمر (ت149ه)، ويونس بن حبيب (ت182ه)"حدثانا أن بعض العرب في الوقف وقفا على آخر فعل الأمر المعتل الآخر، نحو: ارمْ، واعرْ، وأحسنْ"[2]، و هنا عيسى بن عمر و يونس بن حبيب يقصان قصة العرب مع الإعراب ، و قضية الوقف بصفة خاصة ، و يبينان مواضع الوقف في اللغة العربية ، و يشمل الفعل لا الاسم ، و خصصوا فعل الأمر المعتل الآخر ؛ و هذا في نفس الوقت إقصاء للفعل الصحيح من جدول الوقف وهذا الأخير بقصد التخفيف ، فهم يعاملون مثل هذه الأفعال المعتلة معاملة الفعل الصحيح ، وهذا استنتاج أن الوقف والسكون لا يكون إلا في الفعل دون الاسم، و هذا التخصيص ربما يرجع إلى أن الأسماء معربة ، والأفعال مبنية.

---

[1] سيبويه : المصدر السابق ،ص :142.

[2] سيبويه : المصدر السابق ، ص :142.

وعقب سيبويه على هذا النص بقوله: "وهذه اللغة أقل اللغتين جعلوا آخر كلمة حيث وصلوا إلى التكلم بها بمنزلة الأواخر التي تحرك مما لم يحذف منه شيء؛ لأن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء و إن لم يكن مثله في جميع ما هو فيه"[1]، و هذه إشارة إلى القياس ، فالعرب تقيس الشيء على الشيء ، وإن وجد تشابه فيها، وعلة جامعة، حيث قاسوا الأواخر التي حركت حسب العامل المؤثر فيها بالتي حذف منها حرف ، ومثال ذلك : كان و أخواتها سميت هكذا إنها اتفقت في عملها فكلها (صار، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وبات، وما زال ،.... وغيرها) كلها تدخل على الجملة الاسمية، فترفع المبتدأ ويسمى اسمها ، وتنصب الخبر ويسمى خبرها.

2- عند ثعلب:

عرض ثعلب (ت191هـ) لهذه المسألة ، وذكر أن العرب :"تخرج الإعراب على اللفظ دون المعاني، ولا يفسد الإعراب المعنى، فإذا كان الإعراب يفسد المعنى فليس من كلام العرب"[2]، و هذا تصريح بأن الإعراب يخرج من اللفظ دون المعنى ، كما أنه جعل فساد المعنى من غير كلام العرب، فالعرب تعرف المعنى ، و لا حاجة لها للإعراب لبيان المعاني .

كما أن ثعلب أعجب برأي الفراء (ت207هـ) فيقول: "كل مسألة وافق إعرابها معناها، ومعناها إعرابها فهو صحيح ، و إنما لحق سيبويه الغلط ؛ لأنه عمل كلام العرب على المعاني، وتخلى عن الألفاظ و لم يوجد في كلام العرب ، ولا أشعار الفحول إلا ما المعنى فيه مطلق للإعراب، والإعراب مطبق للمعنى)[3]، و هذا انتقاد صريح لسيبويه ، و كل من قال أن الإعراب بيان للمعنى، فالإعراب بحسبه

[1] سيبويه : المصدر السابق ، ص : 141.

[2] الزبيدي : طبقات النحويين و اللغويين ، تحقيق أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر، (د:ط) ، 1973م ، ص :131.

[3] الزبيدي : المرجع نفسه ، ص:131.

مطابق للمعنى، وليس بيانا له، و بين التطابق و البيان فرق شاسع، فالإعراب والمعنى وجهان لعملة واحدة لا يمكن الفصل فيما بينهما ، وأنهما مكملان لبعضهما البعض.

غير أن الفراء :"حمل العربية على الألفاظ ، و المعاني فبرع و استحق التقدمة"[1]؛ أي أنه لم يفصل بين الإعراب والمعنى جملة، بل حاول المساواة بين ذا وذاك ، ومثال ذلك (انكسر الزجاجُ) ، و(مات الرجلَ) فالأول في المعنى هو الذي وقع عليه الكسر، والثاني معناه أن الله هو الذي أماته، غير أننا نقف على اللفظ وفقط، فنقول (انكسرَ الزجاجُ) ، و(ماتَ الرَجُلُ) بالرفع على إسناد الفعل، فما بعد الفعل يكون هو الفاعل ، ولو كان هناك تناقض في المعنى، فليسا هما الفاعلان في الحقيقة، لكنهما كذلك في المحل الإعرابي.

3- عند الزجاجي:

يعد أبو القاسم الزجاجي (ت377هـ) من الذين يرون أن الحركات الإعرابية دالة على معانيها فقال: "إن الأسماء لما كانت تعتروها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة ومضافا إليها، و لم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فترها تبنى عن هذه المعاني"[2]، ويبدو من تتبع علل الزجاجي في هذه المسألة أن علامات الإعراب لا تدخل اعتباطا على كلام العربي، ومع ذلك هل الإعراب جزء لا ينفصل عن الأداء الكلامي ، أم هو حركات تعتري النسق الكلامي بعد بنائه؟ وهذا التساؤل من القضايا الفلسفية ، والزجاجي بدوره طرح هذا التساؤل ، وأجاب عنه بل فصل فيه تفصيلا، حيث يقول : "فإن قال قائل: أخبرني بالتفاضل ، أو الاستحقاق ،أو بالطبع ، أو على حسب ما يوجبه المعقول، فنقول: إن الكلام سبيله أن يكون سابقا للإعراب، لأنا نرى الكلام

[1] الزبيدي : المرجع السابق ، ص : 131.
[2] الزجاجي : الإيضاح في علل النحو، ص :187.

في حال غير معرب ، و لا يختل معناه، و نرى الإعراب يدخل عليه ، ويخرج معناه في ذاته غير معلوم، ومثال ذلك أن الاسم نحو : (زيد)، و(محمد)، و(جعفر) ، و ما أشبه ذلك معربا كان أو غير معرب لا يزول عنه معنى الاسمية، وكذلك الفعل المضارع نحو: (يقوم) ، و(يذهب) ، و(يركب) معربا كان أو غير معرب لا يسقط عنه معنى الفاعلية، وإنما يدخل الإعراب لمعان تعتري هذه الأشياء ، ومع هذا فقد رأينا الشيء من الكلام الذي ليس بمعرب قريبا من المعربة كثيرة... فعلمنا بذلك أن الإعراب عَرَضٌ داخل في الكلام لمعنى يوجده، ويدل عليه ، فالكلام إذا سابقه في الرتبة، والإعراب تابع من توابعه"[1]، فهذا شرح دقيق التفصيل على أن الإعراب لا يؤثر في المعاني، و قد استعمل في إجابته على طرح سؤال وهو : "من الأسبق الكلام أو الإعراب؟ "، ثم يجيب أن الكلام أسبق من الإعراب، وهذه الطريقة -سؤال جواب- نجدها بكثرة عند الفلاسفة وتكاد تنحصر عندهم فهذه أهم ميزاتهم، حيث يستهلون قولهم طرح المشكلة، ثم يفصلون فيها معتمدين عن الأمثلة و المنطقية خاصة، كما أنه يرى أن الكلام غير المعرب لا يؤثر في معاني الكلمات، و في فهمنا للمقصود، وهذا ربما فيه إشارة للجمل غير المعربة ولا يقتصر هذا على الكلمات وفقط، وبعبارة أدق الجمل التي لا محل لها من الإعراب، و هي كثيرة جملة الابتداء ، وجملة جواب الشرط غير الجازم، و جملة صلة الموصول، و جملة جواب القسم...، كما ضرب مثال باللفظ أيضا، فأعطى مثالا بالاسم ؛ حيث يرى أن الإعراب لا يؤثر في تغير الاسم من اسميته فمثلا (زيد) ، و (محمد) ، و (جعفر) هم أسماء أعلام ، و مهما كانت مواقعهم أو رتبتهم في الجملة لا يؤثر هذا على اسميتهم ، ويبرئهم من صلاحياتهم و حقوقهم الاسمية إن صح التعبير، كذلك هي الحال بالنسبة للفعل، ومهما كانت الجملة سواء فعلية أو اسمية، فالاسم يبقى اسما ، والفعل يبقى فعلا، كما جعل الإعراب تابعا من التوابع.

[1] الزجاجي : المرجع السابق ، ص : 187.

و إن كان الزجاجي محقا فيما ذهب إليه غير أن بعض التراكيب تظل غامضة إن لم تضبط أواخرها، أو تبين حركتها الإعرابية ، فالإعراب يدخل الأفعال والأسماء لأداء دلالات قد تعتروها، وعلى هذا الكلام أسبق في ذهن المتكلم من حيث الرتبة والإعراب تابع له أي أنه عرض يدخل عليه لدلالة يتحقق بها.

ويذكر الزجاجي أن النحاة البصريين أجمعوا على: "أن الإعراب إنما دخل الكلام ليفصل بين المعاني المشكلة، و يدل به على الفاعل و المفعول ، و المضاف و المضاف إليه، و سائر ذلك من المعاني التي تعتروا الأسماء... قالوا هذه المعاني موجودة في الأسماء دون الأفعال و الحروف، فوجب لذلك أيكون أصل الإعراب للأسماء، و أصل البناء للأفعال و الحروف"[1]، و يتضح أن الزجاجي يدرك تماما الإدراك أن الكلمات في بعض التراكيب لا تبنى على وظيفتها، و معناها إلا إذا دخلها الإعراب ، و هذا كقولك (أَخَذَ اللُعْبَة أَحْمَد)دون حركات إعرابية يتبن لنا أن اللعبة هي التي أخد أحمد ، فمن ناحية الكلام و الترتيب هي صحيحة، لكنها غير منطقية ، فكيف للعبة جامدة أن تأخذ شيئا، وإذا أعربنا الجملة (أَخَذَ اللُعْبَةَ أَحْمَدُ) اتضح واستقام المعنى ، و زال الإشكال، و بهذا فالإعراب يوضح الفاعل (أحمدُ)و المفعول (اللعبةَ)، ومن هنا فالإعراب هو الذي يفصل بين المعاني ، كما أنه أشار إلى نقطة "أن كل الأسماء معربة ، والأفعال والحروف مبنية"، و هذا ما اتفق عليه جل علماء النحو واللغة.

أولا : معاني علامات الإعراب عند القدامى :

فالنحاة القدامى اتفقوا على معاني العلامة الإعرابية ، إذ "يرى كل من الزمخشري، و ابن الحاجب أن الرفع علما للفاعلية، و النصب علما للمفعولية ، و الجر علما للإضافة"[2].

[1] الزجاجي : المرجع السابق ، ص : 188.

[2] موفق بن يعيش: شرح المفصل،ص:196.

و هذا يدل على أن القدماء حصروا معاني العلامة الإعرابية في ثلاثة معاني ألا و هي : الفاعلية و هي التي تقوم بالفعل ، أو بعبارة أخرى ما دل على الفاعل كقولك (ضرب أحمدُ محمدَ في الشارع) ف (أحمدُ) ما دل على الفاعلية ؛ لأنه جاء مرفوع و وقع بعد فعل و قيس على ذلك ،و عند العودة إلى المثال السابق فإن (محمدَ) تدل على المفعولية و هذا ؛ لأنه منصوب فوقع عليه فعل الفاعل ، أما الإضافة فهي ما كان مجرورا و هذا ينطبق و ما جاء في المثال السابق مع لفظة (الشارعِ) و من هنا نستنتج أن العلامة الإعرابية عندهم لا تخرج عن ثلاث علامات إما مرفوعة و دلالتها الفاعلية ، أو منصوبة و دلالتها المفعولية ، أو مجرورة و دلالتها الإضافة .بينما نجد الرضي الإسترابادي استدرك على ابن الحاجب فقال :"قوله : الرفع علم الفاعلية؛ أي علامتها، و الأولى – كما بينا – أن يقال الرفع علم كون الاسم "عمدة"[1] الكلام ، ولا يكون في غير العمدة ، و النصب علم "الفضلة"[2]في الأصل ، ثم يدخل في العمدة وأما الجر فعلم الإضافة"[3].فالأسترابادي لم يزيد شيئا على ابن الحاجب ، و لم يخرج عمّا قاله إلا أنه خالفه في المصطلح ، حيث فصل في هذه المعاني و حاول أن يصنفها كل حسب عناصر الجملة من عمدة و فضلة ، فجعل الرفع الذي هو دلالة على الفاعلية عمدة الكلام ، و هذا يحيلنا أن الفاعل من عمدة الكلام ، و هو كذلك ، كما أنه جعل النصب فضلة الكلام ، فبمجرد أن ننظر إلى المنصوب و هو الذي يتمثل في المفعول فنجده حقا من فضلة الكلام ، أما الجر فاعتبره علما للإضافة لا هو عمدة الكلام و لا فضلته. إذن الأسترابادي قد أضاف على ابن الحاجب و الزمخشري مصطلحين آلا و هما العمدة و الفضلة و كأنه و هما تصنيفان للرفع و للنصب .

كما أن ابن مالك لخص رأي النحاة القدامى في معاني الإعراب بقوله :" مدلول إعراب الاسم ما هو بعمدة أو فضلة أو بينهما ، فالرفع للعمدة ، وهي المبتدأ ، أو الفاعل ، أو نائبه ، أو تشبيه به لفظا، وأصلها المبتدأ و الفاعل

[1] عمدة: هي ركن من أركان الجملة؛ وهي المسند والمسند إليه ، أو المحكوم والمحكوم عليه، وهي المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، والفعل والفاعل في الجملة الفعلية.

[2] الفضلة: هي من الزوائد في الجملة، ودورها تحديد المعنى ، وإزالة الغموض واللبس على المعنى المراد منه.

[3]الأسترابادي: شرح الرضي علي الكافية ، ج:1، ص: 69

أو كلاهما أصل ، و النصب للفضلة ، وهي مفعول مطلق مقيد أو مستثنى، أو حال ، أو تمييز، أو مشبه بالمفعول[1] به و الجر لما بين العمدة و الفضلة ؛ وهو المضاف إليه ، وألحق من العمدة بالفضلات المنصوب في باب : كان و إنَّ، ولا"[2]. وهذا فيه تفصيل ، وقد ذكر العمدة و الفضلة في كل حالة من رفع و نصب ، و جر وما قد يعتريها في العمدة و الفضلة، ويدلنا فعلا على اتفاق النحاة القدامى على معاني علامات الإعراب إجماعهم على الرفع للعمدة و النصب للفضلة ، و في هذا الصدد يقول ابن الأنباري : " أجمعنا على أن المنصوب فضلة في الجملة بخلاف للمرفوع "[3] هو أن المرفوع خالف المنصوب – الذي هو فضلة- فاجمعوا على أنه عمدة. بالرغم من اختلاف عبارتهم و اختلاف الاصطلاحات فإن المعنى واحد ، و مثال ذلك : جاء زيدٌ ؛ الضمة في كلمة "زيدٌ" دلالة على الفاعلية ؛ ومنه فهو ركن عمدة (مسند إليه).

ثانيا : معاني علامات الإعراب عند المحدثين:

بعد عدة بحوث و دراسات كثيرة قام بها المحدثون المعاصرون، و التي من خلالها حاولوا تحديد معاني علامات الإعراب، إبراهيم مصطفى :" حيث توصل إلى أن الضمة علم الإسناد ، ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد بها أن يسند إليها ، و بتحدث عنها ، وأن الكسرة علم الإضافة ، و إشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها. سواء أكان هذا الارتباط بأداة أم بغير أداة ، وأن الفتحة ليس علامة إعراب ، ولا تدل على شيء ، و إنما هي الحركة الحقيقية المستحبة عند العرب التي يراد بها أن يتحدث عنها، و أن الكسرة علم الإضافة ، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها . تنهي بها الكلمة كما أمكن فهي بمثابة السكون في لغة العامة ، فالإعراب هو الضمة ، والكسرة فحسب ، وليستا بغية من مقطع ، وأثر لعامل من اللفظ ؛ بل هما من عمل المتكلم نفسه ؛ يدل بهما على معنى في تأليف

---

[1] المشبه أو الشبيه بالمفعول : هو مفعول الصفة المشبهة باسم الفاعل ، نحو : زيد طاهرُ القلبَ ، فالقلب هنا شبيه بالمفعول ؛ لأن فعل الصفة المشبعة (طهر) لازم ، و لا يحتاج إلى مفعول .

[2] أبو عبد الله جمال الدين الطائي الأندلسي ابن مالك: شرح التسهيل، تح: عبد الرحمان السيد، مكتبة هجر للطباعة، القاهرة، (ط:1)، 1990م، ج:1،ص: 264-265.

[3] أبو البركات بن الأنباري: الإنصاف عي مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحج:2 ، ص:263.

الجملة ، و نظم الكلام "[1].و هنا ربط معاني الإعراب بالإسناد صراحة ؛حيث جعل المرفوع مسند ، و المجرور يدل على الإضافة، أما فيما يخص المنصوب لا يدل على شيء من الإعراب كما ذكرنا سابقا النصب للبناء. و"يرى إبراهيم أنيس أن النحويون نسجوها وحكموا خيوطها ، إذ تفتحت قرائحهم عن بعض ظواهر الإعراب، فقاسوا أصوله بغية الوصول إلى أحكام مطردة منسجمة ، وكان لهم بهذا الفضل في نشأة ذلك النظام المحكم الذي تحدثون به في كتبهم وفرضوه على كل العصور من بعدهم"[2] . فإبراهيم أنيس هنا اتفق مع أحد أراء النحويون القدامى و هو رأي قطرب ، حيث أن إبراهيم أنيس خالف واقع اللغة، ويلغي قريحة مهمة يفزع إليها النحويون للتفريق بين المعاني، وهي العلامة الإعرابية و لو خلت هذه العلامة من الدلالة لما أدى اختلاف العلامات إلى اختلاف المعاني. فقوله " أن حالات النصب لا تكاد تختلف في معناها عن بعض حالات الجر ، في المثال (ما أحسن محمدًا) ، و(أحسنْ بمحمدٍ) "[3] و لكن في حقيقة الأمر قد حدث اختلاف لا يمكن تجاوزه ، أو تجاهله عندما كان محمد منصوب فقد أفاد المفعولية في جملة تعجبية ، أم عندما كان مجرورا فقد أفاد الإضافة و من هنا اختلاف في المبني يؤدي إلى اختلاف في المعنى .

فإبراهيم أنيس يقر أن لا معنى للعلامات الإعرابية حيث يقول : " لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة ، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض"[4] . فهو يرى أن النحاة هم الذين زعموا أن للعلامات الإعرابية معاني عند العرب القدماء و لا صحة لزعمهم ، بل يذهب إلى أن هذه الحركات وظيفتها هي ربط الكلمات في جمل سليمة.

[1] إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للثقافة والتعليم، مصر، (د:ط) ، 2012م ، ص:33

[2] إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، (ط:2) ، 1966م ، ص:24

[3] إبراهيم أنيس: المرجع نفسه، ص: 226.

[4] إبراهيم أنيس: المرجع نفسه، ص: 235.

كما أنه يرى: " أن شيوع الوقف أو ما يسمى السكون أو بعبارة أخرى سقوط الحركات من أواخر الكلمات في حالة الوقف ، لأكبر دليل على أن الأصل في الكلمات ألا تكون محركة الآخر ، و أن ما حرك منها في وصل الكلام كان لأسباب صوتية دع إليها الوصل"[1]. يُرجع إبراهيم أنيس الحركة الإعرابية إلى أسباب صوتية لا أكثر و لا أقل ، كما أن أصل حركة كل الكلمات هو الوقف ، و سبب تحريك أواخر الكلمات هو التناسق بين الأصوات .

كذا أنيس فريحة تبنى هذا الرأي ودافع عن هذه الفكرة،" فالإعراب حسبه لا يتلاءم والحضارة "[2]. وهنا اتهام أن الإعراب تخلف و لا يواكب التطور الحضاري.

و يقول أيضا : "إن فقدان الإعراب ليس انحطاط بل تطور مع الحياة " [3] . فأنيس فريحة يرى أن إسقاط الإعراب هو مواكبة للتقدم و الازدهار في الحياة ، و ليس تخلفا أو تراجع ، و كأنه اتهام واضح للإعراب بأنه سبب للانحطاط و فقدان التوازن .كما أنه يبين لنا أن هناك من القدماء من رأى أن الإعراب زيادة و زينة لا أكثر ، حيث يقول في هذا الصدد :" فإننا لسنا أول من قال بأن الإعراب زخرف لا قيمة له في الفهم و الإفهام "[4] . فهو هنا يعترف أن هناك من سبقه إلى حقيقة أن الإعراب ما إلا زخرفة بهية المبنى ، خالية المعنى ، و يضيف : "اقرأ في مقدمة ابن خلدون ص: 508- 511 ، و اقرأ مقدمة ابن قرمان الأندلسي تجد أن النقمة على الإعراب قديمة العهد "[5] . و هنا نلاحظ أنه يعرض لنا بعض الأسماء مع مصنفاتهم التي قد أشاروا فيها إلى التخلي عن الإعراب ؛ لأنه لا قيمة له في فهمنا و إفهامنا ، و نجده وصف الإعراب بأنه نقمة منذ القدم ، و ابن قزمان حمل في مقدمة

[1] إبراهيم أنيس : المرجع السابق ، ص : 233.
[2] أنيس فريحة: نحو عربية ميسرة، دار الثقافة ، مصر، (د:ط)،1955م ، ص:123-124
[3] أنيس فريحة : المرجع نفسه ، ص : 123- 124.
[4] أنيس فريحة : المرجع نفسه ، ص: 124.
[5] أنيس فريحة : المرجع نفسه ، ص : 124 .

ديوانه حملة الشعراء على الإعراب ؛ و لعل السبب في ذلك هو اعتقادهم أن الإعراب عائق لإبداعاتهم و انجازاتهم ، و كم هي كثيرة روايات زلات لسان الكثير من الشعراء.

ويذهب مهدي المخزومي إلى أن الفعل: "كله مبني مثل أسماء الإشارة، والأدوات، و أن تغيير آخر الفعل المضارع لم يكن بسبب من طروء معان إعرابية و لا بسبب من وجود عوامل ناصبة، أو جازمة، و إنما كان ذلك من أجل تمييز زمن المضارع و تخصيصه "[1]. وهو هنا يؤيد فكرة البناء للأفعال ، و يري أن لا علاقة للعلامة الإعرابية بالمعنى، فتغير العلامات حسبة تتغير بتغير زمن الفعل و فقط ، فالرفع لدلالة على زمن الحال و الاستقبال ، و النصب دلالة على زمن المستقبل ، والجزم للنفي المحض .

الفرق بين الإعراب والنحو:

اختلط مفهوم النحو مع مفهوم الإعراب، فهناك من يعتقد بأنهما مصطلحين مترادفين حيث جاء في لسان العرب: "(نحا) بمعنى النحو و هو إعراب الكلام العربي ، و النحو القصد و الطريق يكون ظرفا و اسما ، نحا ينحوه و ينحاه نحوا و انتحاه ، يقول السكيت نحا نحوه إذا قصده ، و نحا الشيء ينحاه ينحو إذا حرفه ، و منه سمي النحوي لأنه يحرف الكلام إلى وجوه الإعراب" [2] و هذه التعاريف تدل على أنهم فهموا النحو على أنه الإعراب . و مما يدل على ذلك أيضا ما جاء في شرح المفصل :" و يرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه و مسائلها مبنيا على علم الإعراب و التفاسير و مشحونة بالروايات عن سيبويه و الأخفش و الكسائي و غيرهم من النحويين البصريين و الكوفيين "[3] و هنا تصريح صريح على خلط البعض بين النحو و الإعراب ، ومنه نفهم أن كلمة علم الإعراب يقصد بها علم النحو لا الإعراب بقواعده النحوية.

---

[1] مهدي المخزومي: في النحو العربي ،ص:134

[2] ابن منظور : لسان العرب ، مادة (نحا).

[3] ابن يعيش : شرح المفصل ، ج: 1 ، ص:8.

و كذلك عند تصفحنا كتاب " سر صناعة الإعراب " لابن جني نتوقع أن يكون موضوع الكتاب دراسة عربية مفصلة نحو : جوهر الإعراب ، و سبب نشأة الإعراب ، و كل ما يتعلق باللغة العربية ، و لكن نجده يتحدث في مصنفه على الأصوات و المباني ، و حروف الهجاء مرتبة ترتيبا أبجديا ، و في مواضيع قليلة من كتابه يطلق بعض الأحكام و كذا عند فتحنا أشهر كتب ابن هشام " المغني اللبيب عن كتب الأعاريب " فنتوقع أنه يتحدث عن الأعاريب و نشأتها ، و السبب في تعددها تفصيل خالص ، و لكن نتفاجأ بأن الكتاب يتناول دراسة لبعض الكلمات ، و أسماء و حروف ، التي تسبب مشاكل في النحو و اللغة مرتبة حسب حروف المعجم .

و كذلك من الأدلة التي تدل على أنهم خلطوا بين النحو والإعراب كتاب " إعراب القرآن " للزجاجي فعنوانه يوحي بأن الكاتب تناول إعراب آيات قرآنية ، أو ربما آيات فيها تقديم أو تأخير ، أو حذف ، أو اختلاف النحاة و المفسرين في تحديد موقعها و إعرابها ، و لكن عند الاطلاع على الكتاب و قلب صفحاته نكتشف أن الكتاب يحتوي على تسعين بابا ، و يحاول الفصل في بعض مسائل القراءات ، و الفقه ، و نظام الجملة ، و هذا يعد جانب من الإعراب حسبه.

و جاء في " الوساطة أيضا ما يفيد كل هذا ، فالجرجاني حاول تبرير بعض أبيات المتنبي التي خالف فيها القواعد النحوية بأنها ضرورة شعرية ، و يرد عليه خصم من خصوم المتنبي : " فقد خلط هذا في احتجاجه ، و جمع بين أمور مختلفة ، و دلنا عن بعده عن تحصيل المعاني ، و ذهابه إلى مقاييس النحو ، و أجرى كلامه إلى غاية توجب قلب اللغة و نقض مباني العربية لأنه جعل الشعراء بزعمه أمراء الكلام و أباح لهم التصرف على غيره ضرورة ، و هذه القضية إن سبقت على اطراد ، قياسها زال نظام الإعراب و جاز للشاعر أن يقول ما يشاء ، و أن يتناول ما أراد عن قرب ، فيثقل كل مخفف و يخفف كل مثقل

، و يحذف و يزيد و يغير الجموع ، و يتحكم في التصريف ، و يتعدى ذلك إلى حركات الإعراب ، و يتجاوزه إلى ترتيب الحروف"[1]و هذه كلها أدلة تدل على الخلط بين مصطلحي النحو و الإعراب .

و هذا ما يدعونا للتساؤل ما السبب في الخلط بين النحو و الإعراب ؟

السبب يرجع إلى أن الإعراب ، هو سبب في نشأة علم النحو فسمي باسمه و حظي الإعراب باهتمامهم ، وأصبح المحور الذي يدور حوله النحو و غيره و الدليل على ذلك واضح من خلال الروايات المختلفة لنشأة اللحن ، إذ أن اللحن في الإعراب هو السبب الذي جعل أبا الأسود الدؤلي أن يصنع علم النحو:

"فقد روي عن أبي الأسود الدؤلي : سمع رجل يقول : { إن الله بريء من المشركين و رسولهُ} سورة التوبة [3] بكسر اللام فقال لا يسعني إلا أن أضع شيئا أصلح به نحو هذا .

و يروى أن أبا الأسود الدؤلي ، جاء إلى زياد بالبصرة ، فقال : إني أرى العرب خالطت الأعاجم

و تغيرت الألسنة أ فتأذن لي أن أضع للعرب كلاما يعرفون أو يقيمون به كلامهم ؟ قال : لا ، فجاء رجل إلى زياد فقال : أصلح الله الأمير ، توفي أبانا و ترك بنونا ، فقال زياد : توفي أبانا و ترك بنونا ادع لي أبا الأسود ، فقال : ضع للناس الذي نهيتك أن تضع لهم.

[1] القاضي علي بن عبد العزيز: الوساطة بين المتنبي و خصومهم ، تح : محمد الفضل إبراهيم و علي البجاوي ، دار إحياء الكتب العربية ، (ط:3) ، (د: ت) ، ص 452-453.

كما يروى أن ابنة أبي الأسود ، قالت لأبيها : يا أبت ، ما أشدُّ الحرِّ – في يوم شديد الحر- فقال لها: إذا كانت الصقعاء (أي الشمس) من فوقك ، و الرمضاء من تحتك ،قالت أردت أن الحر شديد ، قال: فقولي إذن : ما أشدَّ الحرَّ"[1].

و بعد سردنا لهذه الروايات نرى كل هذه اللحون تختص بضبط آخر حرف من الكلمة و هو الإعراب

و هذه الظاهرة هي التي دفعت أبا الأسود الدؤلي إلى وضع علم النحو ، و منه فالإعراب سبب نشأة النحو

و بعد أن فرغنا من بيان اهتمام النحاة بالإعراب نعرج إلى بيان المفهوم الصحيح لكل من النحو و الإعراب .

و لقد سبق أن بينا المفاهيم اللغوية و الاصطلاحية للإعراب و مع ذلك نعود إلى بعض تلك المعاني، أوردها بإيجاز لبيان علاقة النحو الإعراب بالنحو .للإعراب في اللغة عدة معان : الإفصاح و الإبانة ، أما في الاصطلاح " فهو أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن و الفعل المضارع"[2] .

هذا عن معنى الإعراب في اللغة و الاصطلاح ، أما النحو فقد عرفه ابن جني "هو انتحاء سمت كلام العرب ، في تصرفه من إعراب و غيره كالتثنية و الجمع ، و التحقير و التكسير و الإضافة و النسب ، و التركيب و غير ذلك ، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها ، و أن لم يكن منهم ، و إن شذ بعضهم عنها رد به إليها"[3] . نرى من خلال هذا التعريف أن النحو هو محاكاة

[1] رمضان عبد التواب : فقه اللغة ،مكتبة الخانجي، القاهرة ،(ط:"3) ص : 387- 388

[2] ابن هشام الأنصاري : شرح شذور الذهب ، ص : 33.

[3] ابن جني : الخصائص ، ج: 1 ، ص : 58.

العرب في طريقة كلامهم ، و هو الغاية المتوخاة من تدوين هـذا العلـم و دراسـته ، و الواضـح مـن هـذا العلم أنه ميز بين نوعين في دراسة الكلمة ، أولهـا (الإعـراب) الـذي يعـني تغـير آخـر الكلمـة بسـبب انضمامها إلى غيرها في تركيب معين و هو داخل في ما اختص بعد ذلـك باسـم النحـو ، و الثـاني هـو مـا يعنى بدراسة بنية الكلمة مفردة و هو اختص باسم الصرف .

و عرفه الجرجاني (ت 816 ه) في كتابه التعريفـات: " علـم بقـوانين يعـرف بهـا أحـوال التراكيـب العربية من الإعراب و البناء و غيرهما ، و قيل النحو : علم يعرف به أحـوال الكلـم مـن حيـث الإعـلال ، و قيل علم بأصول يعرف بها صحة الكلام و فساده "[1]. و من هـذا التعريـف يكـون الجرجـاني قـد قـدم تعريفا كاملا إذ تحول مفهوم النحو من تتبع كلام العـرب إلى العلـم بقـوانين هـذا الكـلام ، فالجرجـاني يم يستعمل كلام العرب ، و إنما قال التراكيب العربية ، إذ أن التمكن من التركيـب يـأتي بعـد معرفـة القواعـد و القوانين و خلاصة القول أن موضوع علم النحو أنه يعرف به ضبط أواخر الكلمات .

و في الأخير نستنتج أن الإعراب يدور "حول ما يلحق أواخر الكلام مـن حركـات ، و مـا يقتـرن بهـذه الحركات من معان كالفاعلية و الإضافة ....إلخ و بهذا فهـو عنصـر مـن عناصـر النحـو ، فـالنحو كـل والإعراب جزء من هذا الكل ، و هو أخص من علـم النحـو ، هـذا الأخـير الـذي يتطـرق إلى قضـايا و موضوعات عدة لا يتطرق إليها الإعراب ؛ إذ يستوعب أقسام الكلمـة و اسـم وفعـل و حـرف ، و يتناولهـا بتفصيل واسع و نقص شديد فيعدد أنواعها و يصف خصائصها و يبـين طـرق اسـتعمالها ، و يقـرن ذلـك بشواهد من كلام العرب الفصيح و في حين يضع لنا النحو الأصول الـتي تسـاعدنا علـى صـياغة الكـلام الصحيح ، و يسلط لنا القواعد التي تمكننا مـن الكتابـة السـليمة ، يقـف بنـا الإعـراب عنـد الملاحظـة السريعة للعلاقات القائمة بين أجزاء الكلام ، و الوظائف الـتي تضـطلع بهـا هـذه الأجـزاء ، و الحركـات

[1] الشريف علي بن محمد الجرجاني : التعريفات ، ص:23.

التي تلحق بأواخر الكلم نتيجة لما طرأ عليها من عوامل و مؤثرات "[1]. و أنه لمن الخطأ أن نبقى نتوهم أن الإعراب هو النحو و النحو هو الإعراب و أن دراسة النحو تغني عن دراسة الإعراب ، أو أنها وسيلة لدراسة الإعراب و الإلمام بأصوله و قواعده فعلى الرغم من أن الإعراب نشأ في أحضان النحو يبقى من الضروري وضع حواجز فاصلة بينهما و تبيين الحدود التي يبتدئ عندها أحدهما و ينتهي الآخر

المبحث الثاني: القائلون بأهمية الإعراب وأثره في المعنى

- القائلون بأهمية الإعراب وأثره في المعنى:

أ- عند القدماء:

يعترف الفريق الأول بأهمية الإعراب في اللغة العربية، و أن له أثرا في تأدية المعنى، و كشفه، وإزالة اللبس و الغموض في معظم حالاته، وعليه فحركات الإعراب دوال على المعاني، وهو قول أكثر النحويين قديما وحديثا.

1- رأي الزجاجي في الإعراب (ت 340ه):

يقول الزجاجي : "إِنَّ الأَسْمَاءَ لَمَّا كَانَتْ تَعْتَرُوهَا المَعَانِي، وَتَكُونُ فَاعِلَةً وَمَفْعُولَةً، وَمُضَافَةً وَ مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَ لَمْ تَكُنْ فِي صُوَرِهَا وَ أَبْنِيَتِهَا دَلَالَةٌ عَلَى هَذِهِ المَعَانِي بَلْ كَانَتْ مُشْتَرَكَةً جُعِلَتْ الحَرَكَاتُ الإِعْرَابِيَّةُ فِيهَا تُبْنَى عَلَى هَذِهِ المَعَانِي"[2]، فالزجاجي ربط بين الإعراب والمعنى، ويرى أن الأسماء تأتي فاعلة و مفعوله و غيرها بحسب موقعها من الجملة ، وليس فيها ما يدل على ذلك، أو يميزها إلا علامات

---

[1] جميل علوش : الإعراب و البناء ، المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع ، بيروت ، (ط:1) ، 1417ه/ 1997م، ص : 81 – 82.

*الزجاجيهو أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي كان من أفاضل أهل النحو و كنيته أبو القاسم النحوي ، من مؤلفاته كتاب الأمالي و الجمل في النحو و غيرها)

[2] الزجاجي (: الإيضاح في علل النحو، ص :69

الإعراب حيث من خلالها نتعرف على المعنى الوظيفي للفظ في التركيب، ونقصد المحل الإعرابي مثلما أشار إليه الزجاجي كما أن هذا الإعراب يتيح لنا فرصة التقديم و التأخير، عند الحاجة مما يعد اتساعا في اللغة، فالضمة مثلا دلالة على الفاعلية، و الفتحة على المفعولية ، و الكسرة على الإضافة... و هكذا، وعلى سبيل المثال في البنية التركيبية:(ضَرَبَ زَيْدٌ عَلِيًا)، الإعراب هو الذي يحدد لنا المعنى، و هذا أن (زيدٌ) هو الضارب بحكم أنه في وقع موقع الفاعل؛ فهو الذي يقوم بالفعل، و أن (عليًا) هو المضروب بحكم وقوعه موقع المفعول به، فيقع عليه معنى الفعل.

و يذكر الزجاجي جانبا آخرا من جوانب هذه القضية موضحا العلة من رفع الفاعل، و نصب المفعول به بقوله: "إِنَّمَا فُعِلَ ذَلِكَ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا ثُمَ سَأَلَ نَفْسَهُ فَقَالَ: فَإِنْ قِيلَ لِمَاذَا لِمَ يُعْكَسُ الأَمْرُ؟ أَجَابَ أَنَّ ذَلِكَ أَحْزَمُ لَهُمْ لِأَنَّ الفِعْلَ لَهُ فَاعِلٌ وَاحِدٌ، وَ عِدَةَ مَفَاعِيل، وَ هَذَا مَا دَعَاهُمْ إِلَى رَفْعِ الفَاعِلِ لِقِلَتِهِ حَتَى يَقِلَ فِي كَلَامِهِمْ مَا يَسْتَثْقِلُونَ، وَ نَصْبِ المَفْعُولِ لِيَكْثُرَ فِي كَلَامِهِمْ مَا يَسْتَخِفُونَ"[1].

و نلاحظ من خلال هذا العرض دلالة الإعراب على المعنى، و دوره الكبير في توضيح معنى الجملة، و لولاه لما عرفنا الفاعل من المفعول؛ و كأن الإعراب جاء كجدار فارق بين هذا و ذاك ، كما أنه يشير إلى نقطة مهمة ألا و هي : أن للفعل فاعل واحد في كثير من الأحيان ، و لكن لبعض الأفعال مفاعيل جمة ؛ و هذا يسمى الفعل المتعدي ، كما أنه أشار إلى أن الضمة فيها استثقال بينما الفتحة خفيفة على اللسان في الكلام، و سيرا في هذا الاتجاه تُروى قصة على أهمية الإعراب حيث: "رُوِيَ أَنَّ ابْنَةَ أَبِي الأَسْوَدِ الدُؤَلِي سَأَلَتْهُ : مَا أَحْسَنُ السَمَاءِ يَا أَبَتِ ؟ بِرَفْعِ (أحسنُ) و جر (السماءِ) فَقَالَ لَهَا نُجُومُهَا، فَقَالَتْ: لَا أُرِيدُ هَذَا إِنَّمَا أَتَعَجَبُ مِنْ حُسْنِهَا فَقَالَ: مَا هَكَذَا تَقُولِينَ قُولِي: مَا أَحْسَنَ السَمَاءَ

[1] ابن جني: الخصائص، ج1، ص :50.

بِالنَّصْبِ"[1]،و من هنا فالعلامة الإعرابية في الكلمة باختلاف أنواع الجمل هي التي تحدد وظيفتها النحوية و الدلالة النحوية و ليست المعجمية .

و يذكر أيضا أن أبا الأسود الدؤلي(ت69ه) سمع قارئا يقرأ: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِئٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَ رَسُولُهُ﴾ التوبة3 بالجَرِ، فَقَالَ: مَعَاذَ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ بَرِيئًا مِنِ رَسُولِهِ اقْرِأْ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِئٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَ رَسُولُهُ﴾ بالرَفْعِ"[2]. فالكلام واحد و لم يتغير فيه إلا الحركة الإعرابية للام، فإذا حركت بالكسر أدى إلى الكفر، و إذا حركت بالرفع أدى إلى المعنى المستقيم لا كفر فيه، وهذا يرجع إلى سبب وضع علم النحو والإعراب، وهو صون كلام الله من اللحن و الغلط.

2- رأي بن فارس في الإعراب :(329ه/ 940م)

يرى ابن فارس كذلك أن الإعراب تميز به المعاني و تأويلاتها، و يزيل الإبهام حيث يقول: "فَأَمَا الإعراب فِيهِ تُمَيَزُ المَعَانِي، و يُوقَفُ عَلَى أَغْرَاضِ المُتَكَلِمِينَ، وَ ذَلِكَ أَنَّ قَائِلًا لَو قَالَ : مَا أَحْسَنَ زَيْدُ غَيْرَ مُعْرب، لَمْ يَتَوَقَفْ عَلَى مُرَادِه، فَإِنْ قَالَ: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا، أَوْ مَا أَحْسَنَ زَيْدٌ، أَوْ مَا أَحْسَنَ زَيْدٍ، أَبَانَ الإِعْرَابُ عَنْ المَعْنَى الذي أَرَادَهُ، وَ لِلْعَرَبِ فِي ذَلِكَ مَا لَيْسَ لِغَيْرِهَا فَهُمْ يَعْرِفُونَ بِالحَرَكَاتِ وَ غَيْرِهَا بَيْنَ المَعَانِي"[3]، و في هذا إقرار أن الإعراب هو الذي يميز بين المعاني التي تتشابه عند المتكلم بخاصة الجمل

---

[1] عبد الغفار حامد الهلال: علم اللغة بين القديم و الحديث، (ط: 2) ، 1986م، ص: 266

[2] عبد الغفار : المرجع نفسه ، ص :262.

*بن فارس: (هو أبو الحسن بن أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي لغوي ، و يعد إمام لغة و أدب ، من مؤلفاته : غريب إعراب القرآن ، قصص النهار و سمر الليل ، حلية الفقهاء ، معجم مقاييس اللغة ، و غيرها) .

[3] بن فارس: الصاحبي في فقه اللغة العربية ، ص :35.

المتشابهة الألفاظ مثلما مثل لنا في قوله، فالإعراب يوضح المعنى، و يوجهه إلى مقصد المتحدث، وهذه نظرة صائبة لأننا عن طريق الإعراب نحصل على ثلاثة معاني؛ فالأولى جملة تعجبية، و الثانية منفية، و الثالثة استفهامية، و كل واحدة لها معناها الخاص، و غرضها التي تتميز به، و لولا الإعراب لوقعنا في اللبس، و اختلطت المعاني مع بعضها البعض، و لاستعصى علينا معرفة معاني الجمل ، جوهر التميز بينهما.

وفي هذا الصدد نذكر حكاية ابن عتبة و الأصمعي؛ حيث يقول هذا الأخير: "سَمِعْتُ مَوْلَى آلِ عُمَرَ بنُ الخَطَابِ يَقُولُ: أَخَذَ عَبْدُ المَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ رَجُلًا كَانَ يَرى رَأْيَ الخَوَارِجِ؛ رأيَ شَبِيبَ ، فَقَالَ لَهُ: أَلَسْتَ القَائِلَ :

وَ مِنَّا سُوَيْدُ البُطَيْنُ وَ قَعْنَبُ وَ مِنَّا أَمِيرُ المُؤمِنِينَ شُبَيِّبُ

قَالَ إِنَّمَا قُلْتُ: "وَ مِنَّا أَمِيرَ المُؤمِنِينَ شُبَيِّبُ"، بِالنَّصْبِ؛ أَيْ: يا أَمِيرَ المُؤمِنِينَ"[1]، و إذا كانت الكسرة في المثال السابق تؤدي إلى الكفر، فإن الرفع هنا قد يؤدي إلى قطع الرأس، فالشاعر لو قالها بالرفع هذا يعني أنه جعل شبيبا ولي أمره و أمير المؤمنين، وعليه أن يتبعه ولا ننسى أنه من الخوارج مثله، لكن في النصب إخبار لأمير المؤمنين عبد الملك بن مروان عن محاسن وفضائل شبيب ،كما أن الدلالة المعجمية لا تقل أهمية عن الدلالة النحوية، فهي على درجة لا يستهان بها، و لا يمكننا أن نعرب الجمل دون التطرق إلى جانبها المعجمي، فبعض الألفاظ قد لا يعرفها كل فرد، و البعض الآخر قد لا تصلح أن تكون فواعل، و بعضها لا تنفع أن تقع أخبارا للمبتدآت، و أحيانا لو اعتمدنا على الحركة الإعرابية فقط وأهملنا الدلالة المعجمية قد نقع في فخ الخطأ الإعرابي و هذا وارد جدا، و نذكر في هذا الشاهد التالي:

[1] ابن قتيبة : عيون الأخبار ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، (د: ط) ، 1925م ، ج: 5 ، ص :155

فِرْعَوْنَ مَالِي وَ هَامَانُ الأولَى زَعَمُوا أَنِي بَخَلْتُ بِمَا يُعْطِيهِ قارونا[1]

لو صببنا اهتمامنا على العلامات الإعرابية فقط لوقعنا في ثلاثة أخطاء نحوية في الكلمات: فرعون، وهامان، و قارونا؛ "فالإشكال لأول نصبه فرعون ، وكان حقه أن يكون مرفوعا بالابتداء، وجوابه: فرعون ليس هو فرعون موسى عليه السلام، بل كلمة مؤلفة من (فر) فعل أمر من الوفر، وفَرْ الشيء موفرة أي كثرة، و فاعله مستتر في فِرْ تقديره أنت ، و(عون) مفعول به لـ(فر) ، و العون ها هنا بمعنى الأعوان أي كثِّر أعوان مالي.

و (هامان) ليس وزير فرعون بل كلمة مؤلفة من (وها) أي ضعف، و(مان) فاعل لها، والمان أسفل البطن.

أما الإشكال لثالث فهو نصبه قارون، وظاهره يقتضي أن يكون مرفوعا، أي الفاعل لـ (يعطيه)، ففاعل يعطيه مستتر أي يعطيه الله قارون"[2].

وهذا البيت كأنه: دعاء لنفسه بأن يكثر ماله، و أن يضعف بطون الذين يزعمون أنه بخيل، وقد توصلنا إلى كل هذا بعد أن بحثنا في الدلالة المعجمية، وتطرقنا إلى التدقيق في المقصود من الكلمات، وما اعتقدناه كلمة واحدة للوهلة الأولى اتضح أنه جملة ، وبهذا التوضيح استقام الإعراب وتبين المعنى .

[1] جمال الدين بن هشام الأنصاري: ألغاز ابن هشام الأنصاري، تح: أسعد حضير، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د: ط)، (د: ت)، ص: 15.

[2] الأنصاري : المرجع نفسه ـــ ص : 35-36.

وقضية الاهتمام بالدلالة المعجمية تفطن إليها القدماء من النحويين، و أشاروا إليها في كتاباتهم، وأشاروا إلى الاهتمام الخاص بالدلالة المعجمية، كما أنهم أقروا أنهم لو أعربوا الألفاظ مهتمين بالعلامة الإعرابية أو رتبة الكلمة في الجملة فقط لغفلوا عن جوهر المعنى الخفي الذي تغطيه الدلالة المعجمية، وهذه النقطة تفطن إليها النحويون القدماء ، فلا يجوز لمن يريد صيد أكبر قدر من المعارف في الإعراب " أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة و لا يراعي المعنى ، و كثيرا ما تزل الأقدام بسبب ذلك ، و أول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفردا أو مركبا ، و لهذا لا يجوز إعراب فواتح السور"[1] و في هذا دعوة صريحة على ضرورة معرفة معنى الكلمة و التطرق إلى شرحها المعجمي ليتسنى على طالب النحو أن يعرب دون أن يقع في زلات الأقدام .

ويروي ابن هشام الأنصاري(ت761هـ) في هذا الصدد قصة هي" أن نحويا من كبار النحاة الأندلسيين وهو من طلبة الجزولي سئل عن إعراب (كلالة) من قوله تعالى: {وَ إِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ}فقال أخبروني ما الكلالة، فقالوا له: الورثة إذا لم يكن فيهم أب ولا ابن فما سفل، فقال : فهي إذا تميز"[2]الجزولي رغم علمه الغزير ، ومعرفته بعلم النحو ،و درايته بالإعراب إلا أنه وقف على المعنى المعجمي لكلمة (كلالة) من أجل إعرابها.

3- رأي ابن جني في الإعراب (ت 392 هـ):

يرى ابن جني أن الإعراب "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ألا ترى أنك إذا سمعت (أكرمَ سعيدٌ أباه) (و شكرَ سعيدًا أبوه) علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شرحا

[1] ابن هشام الأنصاري : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ج: 2 ، ص : 185

*(ابن جني :هو أبو الفتح عثمان بن جني ، و هو عالم نحوي كبير، ولد سنة 322ه ، و نشأ و تعلم النحو في الموصل ، وهو يتبع المذهب البصري ، إلا أنه نقل في كثير من الأحيان عن النحو البغدادي، و الكوفي ، من مؤلفاته : كتاب الخصائص، سر صناعة الإعراب، علل التثنية، اللمع في العربية...و غيرها)

[2] ابن هشام الأنصاري : المرجع السابق، ج:2 ، ص :185.

واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه"[1] ،يؤكد ابن جني على دلالة الإعراب على المعنى، ودوره الكبير في توضيح معنى الجملة؛ حيث يزيل الإبهام الذي يمكن أن يحدث للمتكلم بخاصة في الجملة المتشابهة ألفاظها ولولاه لما عرفنا الفاعل من المفعول نحو: أكرمَ سعيدٌ أباه فـ (سعيد)فاعل كونه جاء مرفوعا، أما (أباه) فمفعول به منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، فالرفع إذن يدل على الفاعلية ، أما النصب فيدل على المفعولية.

كما قدم ابن جني عدة أمثلة تدل على دور الحركات الإعرابية في المعنى حيث يقول :"فإن قلت : فقد تقول ضرب يحي بشرى ، فلا تجد هناك إعرابا فاصلا ، و كذلك نحوه ، قيل : إذا اتفق ما هذه سبيله ، مما يخفى في اللفظ حاله ، ألزم الكلام من تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول ، ما يقوم مقام بيان الإعراب . فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم و التأخير ، نحو أكل يحي كمثرى: لك أن تقدم و أن تؤخر كيف شئت ، و كذلك ضربت هذا هذه ، و كلم هذه هذا ، و كذلك إن وضح الغرض من بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرف ، ، نحو قولك أكرم اليحييان البشريين ، و ضرب البشريين اليحيون ، و كذلك لو أومأت إلى رجل و فرس ، فقلت : كلم هذا هذا فلم يجبه لجعلت الفاعل و المفعول أيهما شئت ، لأن في الحال بيانا لما تعني"[2]. فهذا دلالة واضحة على دور المعنى المعجمي في تحديد إعراب الكلمات ، ومعنى الجمل ، و دعم ابن جني هذه الفكرة بأمثلة ليست بقليلة ، و هذا يحدث في الجمل التي كلماتها تصلح أن تكون فاعل و مفعول ، و أعطى مثال (ضرب يحي بشرى) فهنا يتعسر علينا تحديد المعنى بشكل قطعي من خلال الإعراب و فقط ، و هذا لأن الكلمة الأولى منقوصة و الكلمة الثانية مقصورة ، فيجوز لنا فهم أن يحي هو الضارب و بشرى هي المضروب ، و كذا يمكن أن نقول أن بشرى هي الضارب و يحي هي المضروب ، فالتقديم والتأخير جائزان ، فالإعراب ليس أمرا فاصلا و لكن عند الغوص في معنى المفردات يتضح لنا يحي مذكر و بشرى مؤنث ومن هنا يتضح لنا المعنى بشكل صائب . كما

[1] ابن جني : الخصائص ، ص :35

[2] ابن جني : المرجع نفسه ، ص : 35

أنه أعطى مثال في التقديم و التأخير الجائز الواضح مع حفظ المعنى (أكل يحي كمثرى) فالكل يعلم أن يحي هو الآكل و كمثرى هي المأكولة باعتبارها من المأكولات ، فيحق لنا تقديم المفعول على الفاعل لبيانهما دون المساس بالمعنى ، أو الوقوع في اللبس و الغموض ، و كذلك قولك:(ضربت هذا هذه) فالفعل هنا اتصل بتاء التأنيث ومنه يتبين لنا أن الفاعل مؤنث وهو (هذه) و المفعول هو (هذا) ، و كذلك الحال في المثال (كلم هذه هذا) فالتأنيث و التذكير هنا هما اللذان يحددان الفاعل و المفعول ، و كذلك الحال في التثنية و الجمع فقولك : (أكرم اليحييان البشريين) فالمثنى يرفع بالألف و ينصب و يجر بالياء ، وهذا يبين لنا أن (اليحييان) فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى و (البشريين) مفعول به منصوب بالياء لأنه مثنى ، والأمر نفسه في المثال (ضرب البشريين اليحيون) فعلامة الرفع في الجمع المذكر السالم هي الواو والنون وهذا يبين لنا أن اليحيون هو الفاعل . وكما الحال في الآكل و المأكول كذلك هو الحال في الناطق و غير الناطق فقولك : (كلم هذا هذا فلم يجبه) ففي رواية تجع رجل بفرس فمن البديهي معرفة المتكلم و المستمع ، فالفرس حيوان و لا يمكنه أن يجيب الإنسان إذا حدثه ، و من هنا جاز التقديم و التأخير لوضوح المعنى عند المستقبل. ومنه نستنتج أن التقديم و التأخير من أهم الميزات التي أتاحها الإعراب للغة العربية ، و لولاه لما استطاع الدارس التمييز بين الفاعل و المفعول.

4- رأي العكبري في الإعراب (538ه/ 616ه):

يذهب العكبري إلى أن "الإعراب عند النحويين هو اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها لفظا وتقديرا"[1]، وعليه فالإعراب عنده يكمن في اختلاف الحرف الأخير من الكلمة بفعل وجود عامل سواء كان هذا

*(أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، عالم بالأدب و اللغة و الفرائض و الحساب من مؤلفاته ، إعراب الحديث النبوي ، التبيان في إعراب القرآن و غيرها) .

[1]العكبري : اللباب في علل البناء والإعراب ، تح : غازي مختار طليات ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ودار الفكر ، دمشق ، (ط:1)، 1995م ، ص : 52

العامل لفظيا أو مقدرا . و "تردد هذا القول عند من جاء بعده من لغويين ونحاة"[1]، و" الإعراب بمعنى أعرب الرجل إذا أبان عما في نفسه و الحركات الإعرابية في الكلام كذلك ، لأنها تبين الفاعل من المفعول ، وتفرق بين المعاني كما في قولهم (ما أحسنَ زيدًا) فإنه إذا عري عن الحركات احتمل النفي والاستفهام والتعجب وكذلك (ضربَ زيدٌ عمرًا) فلو عريته من الإعراب لما يفرق الفاعل من المفعول"[2]. فالإعراب له دور هام في إبراز المعنى وإبانته ويتضح ذلك من خلال الأمثلة التي قدمها العكبري فمثلا : (ما أحسن زيدًا) فلو كانت هذه البنية الإسنادية عارية من الحركات لكان صعبا علينا معرفة أنها تدل على التعجب، فاختلاف علامة الإعراب على آخر لفظ (زيد) يجعل الدلالة تختلف من تركيب إلى آخر، فلو كانت كلمة (زيدٌ) بالضم لدلت على أن الجملة منفية ، ولو كانت بالكسر لدلت على أن الجملة استفهامية، وكذلك في جملة (ضربَ زيدٌ عمرًا) لو كانت خالية من الحركات الإعرابية لما استطعنا معرفة أن (زيدُ) هو الفاعل؛ لأنه جاء مرفوعا و(عمرًا) هو المفعول؛ لأنه جاء منصوبا . و منه نستنتج أن للإعراب أهمية كبيرة في ضبط المعنى وتوضيحه

و إبانته والتميز بين الكلمات المتشابهة.

5- رأي السيوطي في الإعراب : (849ه /911ه):

السيوطي أقر بأهمية الإعراب في المعنى كغيره من العلماء الذين أقروا بأهمية الإعراب و دوره في إبراز المعنى حيث "يرى أن الإعراب يبين معنى الكلمة كما يبين الإنسان عما في نفسه "[3]،و يقول في موضع

---

[1] الأستراباذي : شرح الكافية في النحو ، ص: 17

[2] العكبري : المرجع السابق ، ص : 53

* إبراهيم مصطفى :هو عالم لغوي مصري. درس الأدب العربي في جامعة الإسكندرية ، تقلد منصب عميد كلية دار العلوم عام 1977م وعضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة، توفي 1962م. من أهم مؤلفاته إحياء النحو

* (السيوطي : جلال الدين ، إمام حافظ و مفسر و مؤرخ و أديب و فقيه شافعي لقب بـ " ابن الكتب" ألف عددا كبيرا من الكتب و الرسائل حيث بلغت ست مائة مصنف)

[3] السيوطي، : الأشباه والنظائر في النحو ، ص: 178

آخر " إن الإعراب أزال عن الكلام التباس معانيه ... لأن المتكلم بغير الإعراب غير متكلم بالعربية ، لأن اللغة الفاسدة ليست من العربية ... والمعنى على هذا : أن المتكلم بالإعراب موافق للغة العربية"[1] . فالسيوطي يرى أن الإعراب هو الذي يوضح ويحدد معنى الكلمة أو الجملة ويزيل الإبهام الذي يمكن أن يحدث للمتكلم . فالإعراب إذن يجعل اللغة العربية راقية ومميزة عن باقي اللغات. " و يرى بعض النحويين أن الإعراب كان أساسه الدخول على الكلمات لإحداث معنى فيها ، و لما كان كذلك وجب أن يؤتي بها ثم يدخلها الإعراب ؛ لأن المعاني الموجب للإعراب إنما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل ، فالتركيب شرط حصول موجب الإعراب"[2]. فالإعراب إذن يدخل على الكلمات للدلالة على معانيها كما أنه عنصر مهم في التركيب اللغوي ولا يستقيم المعنى بدونه ، و هنا يتبين أن الكلمات تتحدد وظائفها داخل التركيب اللغوي.

ب- عند المحدثين :

1- رأي إبراهيم مصطفي في الإعراب :

يرى إبراهيم مصطفى أن للحركات الإعرابية دلالة على المعنى فكما أن الحركات البنائية تؤدي إلى اختلاف المعنى كذلك الحركات الإعرابية ، ولكنه يحدد لكل حركة معنى معينا تدل عليه لأنه " يدعي لأن النحاة العرب جعلوا الإعراب حكما لفظيا خالصا يتبع لفظ العامل وأثره ، و لم يروا في علاماته إشارة إلى معنى ولا أثر في تصوير مفهوم ، أو إلقاء ظل على صورته"[3] . و هنا يتهم النحاة أنهم جعلوا من الإعراب حكما لفظيا ؛ أي لا بد منه ، و كأنه حاصل لأثر العامل في أواخر الكلمات في التركيب ، كما أنهم لم يربطوا علامات الإعراب بالمعنى و أثره في الفهم ، "وهذا المفهوم لا ينكر إبراهيم مصطفى

[1] السيوطي: المصدر السابق ، ص: 179

[2] الأستراباذي : شرح الكافية في النحو ، ص : 17.

[3] عبد الغفار حامد: علم اللغة بين القديم والحديث، مطبعة الجيلاوي، ص: 272 .

أن أواخر الكلمات المعربة تختلف في اللغة العربية باختلاف المعنى ، ولكنه ينكر أن يتحول العامل من معنى مفهوم إلى لفظ محدود يقيد ذلك المعنى بلوازمه اللفظية لأن هذا التقييد يراه أفسد على النحاة ترتيبهم وتأليفهم ، وهذا الرأي وجيه أمام إفراط النحاة في التقديرات التي يوجهها نقل السبب من معنى ملحوظ إلى لفظ محدود"[1] . و هنا إبراهيم مصطفى لا ينكر علاقة أواخر الكلمات بالمعنى و لكنه يرفض أن تكون علاقة بين العامل و المعنى ؛ فهو يصف هذه العلاقة بالمقيدة و هذا يؤدي إلى فساد المعنى . " ثم عين الإعراب بحركتين هما الضمة والكسرة فقط ، على أنهما ليستا أثرا لعامل من اللفظ بل من عمل المتكلم"[2] . و هنا ينفرد برأي لم نجده عند غيره من الباحثين و لا اللغويين هو جعله للضمة و الكسرة حركتين للإعراب من أثر المتكلم و ليس العامل ،ثم أشار إلى " الدلالة الوظيفية لحركات الإعراب في الأسماء فالضمة علم الإسناد ، والكسرة علم الإضافة ، والفتحة ليست علامة إعراب ولا دالة على شيء "[3] . فإبراهيم مصطفى يرى أن الضمة تدل على الإسناد ، و الكسرة تدل على الإضافة ، بينما الفتحة لا تدل على شيء و تخصيص إبراهيم مصطفى الضمة والكسرة بالدلالة واعتبار الفتحة أنها ليست علامة إعراب ولا تدل على شيء ، فيه نظر؛ لأن وجود العلامة الإعرابية في التركيب يؤدي دورا في تحديد الوظيفة النحوية ، أو المعنى النحوي والدعوة إلى إهمالها يعني إهمال وظيفتها ، أليست المفعولية وظيفة وقد لازمتها الفتحة ؟ .

و قد عقب إبراهيم السامرائي كلام إبراهيم مصطفى حيث أنه " اعتبر إبراهيم السامرائي كلام إبراهيم مصطفى في الفتحة غير سليم ، وغريب لأنه لا يستند إلى سند علمي خاصة وأن الفتحة دلت

[1] أنظر : العقاد محمود عباس : أشتات مجتمعات في اللغة والأدب ، دار المعارف ، مصر ، (ط: 1) ، ص: 30

[2] مصطفى إبراهيم : إحياء النحو ، ص : 50

[3] مصطفى إبراهيم : المرجع نفسه، ص : 50 – 70

على النصب في كثير من اللغات السامية ولا يوجد سبب لهذا الاستحباب الذي ذكره"[1] . و كأن إبراهيم السامرائي يتهم إبراهيم مصطفى بعدم العلمية ، كما أنه يقر أن النصب دل في كثير من اللغات السامية على الإعراب و معنى المفعولية .

" وهذا الرأي الذي قاله إبراهيم مصطفى وحاول فيه الإتيان بشيء جديد مردود لأن النحاة نصوا صراحة على أن الضمة علم الفاعلية والفتحة علم المفعولية ، والكسرة علم الإضافة "[2] . و كأن إبراهيم مصطفى حاول الإتيان برأي جديد مخالف للنحاة و كل من سبقه لكن الملاحظ أن في رأيه هذا لم يأت بجديد وإنما أخذ هذا القول من كتاب المفصل للزمخشري حيث يقول : " فالرفع علم الفاعلية و الفاعل واحد ليس إلا ، وأما المبتدأ و خبره و خبر إن و أخواتها ، و لا النافية للجنس ، و اسم ما و لا المشبهتين بـ ليس فملحقات الفاعل على سبيل التشبيه ، والتقريب وكذلك النصب على المفعولية والمفعول خمسة أضرب وبقية المنصوبات ملحقات به والجر علم الإضافة "[3].

و خلاصة الأمر في رأي إبراهيم مصطفى أنه لم يأتي بجديد و إنما كل ما فعله هو عرضه لرأي الزمخشري لكنه حاول مخالفته في رأيه عند الفتحة بأنها الحركة المستحبة . و حتى هذا القول رفضه العلماء ، واعتبروه يخالف الحقيقة لأنه لا يستند إلى سند علمي كما أن الفتحة كعلامة للنصب وردت في كثير من اللغات السامية لذلك لم يكن لمحاولته أثر كبير في تجديد النحو .

إذن هذا الرأي للفريق الأول من جمهور اللغويين و النحويين قديما ، حيث يعتبرون الإعراب فصلا من فصول الدرس النحوي، و الاستغناء عنه، أو التقليل من شأنه ضرب من المحال. لذا تراهم يدافعون

---

[1] السامرائي : فقه اللغة المقارن ، دار العلوم ، بيروت ، (ط: 2) ، ص : 123

[2] الأشموني علي بن محمد : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، مكتبة الإيمان ، القاهرة ، (د: ت) ، ص : 31

[3] ابن يعيش : شرح المفصل ، ج: 1 ، ص : 72

عنه، و لا ننكر وجود محدثين تبنوا هذا الرأي و دافعوا عنه و عن النحاة الأوائل، و يرفضون أي تهجم عليهم.

و هناك من عاب عليهم تقديسهم للإعراب، و إعطاء الحركات الإعرابية اهتماما مبالغا فيه، و تجاوزهم القدر المسموح في وضع قواعد الإعراب بناء عن السماع و الجمع، و استنباط الأصول، و الإسراف في القياس، و ابتكار أصول جديدة؛ رغبة منهم في إطراء الإعراب و انطباقه على كل أسلوب.

الاستدلال على دور الإعراب في الإبانة عن المعنى :

نعرض بعض النماذج من مصادر اللغة العربية نوضح من خلالها دور الإعراب في المعنى ، و الإبانة و التوضيح :

أولا : القرآن الكريم :

وردت آيات في القرآن الكريم نشير إلى مشتقات هذا المصطلح كما في قوله تعالى:

{ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ} ﷺ يوسف2ﷺ{ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَ هَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ} ﷺ سورة النحل 193ﷺ

{ وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا} ﷺ سورة الشورى 7ﷺ

و في هذه الآيات الكريمة تصريح عن منزلة القرآن الكريمة ، و أنه كلام الله المبين ، كما أنه عربيّ، و هذا يحمل معنى الفصاحة التي لا تشوبها شائبة، و فيه دعوة إلى التركيز عند. قراءته كي لا يقع في الشبهات أو الكفر أحيانا، و لا ينحرف على الطريق المستقيم، و لا يفقد أجر إعراب القرآن، و هذا يذكرنا بقصة الرجل الذي قرأ (رسولُه) بالجر.

كما هناك آيات يختلف المعنى فيها باختلاف الإعراب بسبب القراءات أو غيرها.

1- قال تعالئ { يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَ لَا نَكَذِب بِآيَاتِ رَبِنَا} (الأنعام /27).

فقارئ (و لا نكذبُ) بالرفع على معنى يا ليتنا لا نكذب، و قارئ (و لا نكذبَ) بالنصب على معنى ليتنا يكون لنا دعوة للحياة صادقة ، و مليئة بالإيمان.

2- يقول أيضا: { وَ وَصَى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَ يَعْقُوب} سورة البقرة 132

فالعطف هنا يوقع القارئ في حيرة لا ينفد منها إلا بالإعراب؛ فهو لا يدري أ يعقوب معطوف على إبراهيم؟ فيكون معناه ووصى يعقوب بنيه أسوة بإبراهيم عليهم السلام، أم معطوف على بنيه فيكون المعنى و وصى بها إبراهيم بنيه و وصى يعقوب في جملة بنيه أيضا.

و في هذه الأمثلة يتبين لنا دور و أهمية الإعراب في توجيه و توضيح المعنى.

ثانيا : الحديث النبوي الشريف :

" "أَعْرِبُوا القُرْآنَ وَ الْتَمِسُوا غَرَائِبَهُ"

"مَنْ قَرَأَ القُرْآنَ بِإِعْرَابٍ فَلَهُ أَجْرُ شَهِيدٍ"

"أَعْرِبُوا الكَلَامَ كَيْ تَقْرَبُوا القُرْآنَ"

و هذه الأقوال قالها الرسول صلى الله عليه و سلم يحث فيها على اللغة الفصيحة، و التي بدورها ستقود إلى فصاحة في تلاوة القرآن الكريم"[1].

[1] علي النجدي : من قضايا اللغة و النحو، مكتبة نهضة مصر ، القاهرة ، ص :18.

فالرسول صلى الله عليه وسلم كان شديد الحرص على إعراب القرآن الكريم، بالرغم من أن الإعراب بمعناه النحوي المحدود لم يكن معروفا في عصره، و إنما قصده الإفصاح و الإبانة .

ثالثا : أقوال العرب:

قال ملك بن أنس: "الإِعْرَابُ حُلَيٌّ الكَلَامِ فَلَا تَمْنَعُوا أَلْسِنَتُكُمْ حُلَيَهَا"[1]،فالإعراب زينة اللسان، والحلي بدوره يزيد من الجمال و الأناقة، ومن هنا فالإعراب يحمل معنى الإفصاح و الإبانة ؛ فمثلا قولك فلان متهم بسرقة سيده وابنه، لا يتضح المعنى من دون العلامة الإعرابية فهل ابنه معطوف على فلان، فيكون هو أيضا سارقا، أم معطوف على سيده فيكون المسروق، فإذا عطف (ابنه) على فلان فمحله الرفع وإذا عطف على سيده فمحله الجر، وهذا يدل على أهمية الإعراب في توضيح المعنى في الجملة الواحدة.

و يمكن أن يقال: "(كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِعَةً وَ المَطَرُ مُنْهَمِرٌ)، فلا يعلم القارئ هل الواو عاطفة؟ فيكون المراد؛ و كان المطر منهمرًا قاصدا الحديث عن طلوع الشمس و انهمار المطر، أو هي حالية فيكون المراد الحديث عن طلوع الشمس في حال انهمار المطر"[2]. و هذا يحيلنا إلى معاني الحروف ، و هناك مصنفات اهتمت بمعانيها لا تعد و لا تحصى و هذا لأن الحرف العربي يأثر و يتأثر في الجمل فما بالك بالكلمة ، فإعراب الحرف كما في المثال (حرف عطف) نفهم معنى العطف ، و إن كان إعرابه (واو الحال) نفهم معنى الحالية ، و من هنا فالحرف العربي كان له الاهتمام البالغ منذ القدم و امتد هذا الحرص إلى يومنا هذا ؛ حتى لو أننا نلاحظ هذا الاهتمام حاليا اقتصر على فئة معينة ، و يمكن إرجاع هذا السبب إلى نفور عامة الناس من العربية ، و ممارستهم اللهجة العامية.

[1] جميل علوش : الإعراب و البناء و دراسة في نظرية النحو العربي ، ص :20 .
[2] جميل علوش : المرجع نفسه ، ص :21.

المبحث الثالث: القائلون بعدم أهمية الإعراب وأثره في المعنى

– القائلون بعدم أهمية الإعراب وأثره في المعنى :

و هذا الفريق ينكر أي دور للإعراب في المعنى، و إنما وجد في اللغة لعلل أخرى لتوضيح زمان ومكان المتكلم والمستمع و يبين لك الأعداد و لحال ، و أهمية الحدث و الحديث، و يمثل هذا الرأي من القدماء محمد المستنير الملقب بقطرب (ت206هـ)، وعند المحدثين إبراهيم أنيس وغيره...، ومن المستشرقين كوهين و الذين حذوا حذوه....

أ- موقف القدماء:

1- رأي قطرب في الإعراب :

يرى قطرب أن: " العَرَبَ لَمْ تَعْرِبَ كَلَامَهَا لِلدَلَالَةِ عَلَى المَعَانِي وَ الفَرْقِ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ هُنَاكَ أَسْمَاءٌ تَأْتِي مُتَفَقَةٌ فِي الإِعْرَابِ، وَ مُخْتَلِفَة فِي المَعَانِي، كَمَا أَنَّ هُنَاكَ أَسْمَاءٌ مُخْتَلِفَةَ الإِعْرَابِ مُتَفِقَةَ المَعَانِي، وَ أَنَّ الحَرَكَاتَ جِيءَ بِهَا لِلسُرْعَةِ فِي الكَلَامِ، وَ التَخَلُصِ مِنْ الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ عِنْدَ اتِصَالِ الكَلَامِ، وَ لَيْسَ لَهَا دَوْرٌ آخَرٌ فِي الجُمْلَةِ"[1]، فقطرب لا يرى علاقة للإعراب بالمعاني، و أن الحركات الإعرابية لها دور في تسهيل الكلام، وجدار لتفادي التقاء الساكنين، و هذا هو دورها في الكلام، و تركيب الجمل لا أكثر و لا أقل، و ندعم هذه الفكرة بأمثلة: "فَمَا اتَفَقَ إِعْرَابُهُ، وَاخْتَلَفَ مَعْنَاهُ قَوْلُكَ: (إِنَّ زَيْدًا أَخُوكَ)، وَ (لعل زَيْدًا أَخُوكَ) ، وَ (كَانَ زَيْدًا أَخُوكَ)، وَ مِمَا اخْتَلَفَ إِعْرَابُهُ وَ اتَفَقَ مَعْنَاهُ قَوْلُكَ: (مَا زَيْدُ قَائِمًا)، وَ (مَا

---

[1] الزجاجي : الإيضاح في علل النحو، ص : 70.

زَيْدُ قَائِمُ)، اخْتَلَفَ إِعْرَابُهُ وَ اتَفَقَ مَعْنَاهُ، فَلَوْ كَانَ الإِعْرَابُ إِنَّمَا دَخَلَ الكَلَامَ لِلفَرْقِ بَيْنَ المَعَانِي لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ لُكِلِ مَعْنَى إِعْرَابُ يَدُلُ عَلَيْهِ وَ لَا يَزُولُ إِلَا بِزَوَالِهِ"[1]،ففي المثال الأول اتفق الإعراب فـ(زَيدًا) اسم منصوب، لكن اختلف المعنى في الجملة فالأولى تأكيد، و الثانية تشكيك، و الثالثة تشبيه.

أما المثال الثاني اختلف إعرابه (قائما) الأول منصوب و (قائمُ) الثانية مرفوع، لكن اتفق معناه فكِلا الموضعين يدل على فعل القيام لزيد، واتفقا في المعنى .

ولو كان هدف الإعراب تعاقب الحركات لأتى كل متحدث بالحركات التي تروق له، و هذا فيه فساد اللغة، وخروج عن أوضاع العرب؛ حيث تنعدم الضوابط بين المتحدثين ، و أن تعاقب هذه الحركات لا يحدث نتيجة اتفاق بين أبناء اللغة العربية ، و إنما كل متكلم يعاقب الحركات بحسب رغبته، فربما ينصب هذا الفاعل بينما يجره الآخر، و هذا يعمل على وأد اللغة العربية؛ لأن الأجيال الجديدة ومتعلمي العربية ليجدوا قاعدة معينة نستطيع من خلالها فهم اللغة ، وتوظيفها بيسر ودقة في حديثنا مع بعضنا البعض.

ب- موقف المحدثين:

1- رأي إبراهيم أنيس في الإعراب :

أنكر إبراهيم أنيس أن تكون لعلامات الإعراب أي معانٍ نحوية أو مدلولات ، و قد أورد رأيه في كتابه "من أسرار اللغة" في فصل بعنوان : "قصة الإعراب"، وفيه فصل صغير بعنوان : "ليس للحركة الإعرابية مدلول"، فهو يرى: "أَنَّ الحَرَكَات الإِعْرَابِيَّةِ لَمْ تَكُنْ لِتُحَدِدَ المَعَانِي فِي أَذْهَانِ العَرَبِ القُدَمَاءِ

[1]الزجاجي : المرجع السابق ، ص : 70.

كَمَا يَزْعُمُ النُّحَاةُ، بَلْ هِيَ مُجَرَّدُ حَرَكَاتٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا فِي كَثِيرٍ مِنْ الأَحْيَانِ لِوَصْلِ الكَلِمَاتِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، وَبَرْهَنَ عَلَى عَدَمِ وُجُودِ عَلَاقَةٍ بَيْنَ مَعَانِي الكَلَامِ، وَ حَرَكَاتِ الإِعْرَابِ ، بِأَنَّ نَقْرَأَ خَبَرًا صَغِيرًا فِي إِحْدَى الصُحُفِ عَلَى رَجُلٍ لَمْ يَتصِلْ بِالنَّحْوِ أَيْ نَدَعَ مِنْ الاتِصَالِ فَسَنَرَى أَنَّهُ يَفْهَمُ مَعْنَاهُ تَمَامَ الفَهْمِ، مَهْمَا تَعَمَدْنَا الخَلْطَ فِي إِعْرَابِ كَلِمَاتِهِ يَرْفَعُ المنصُوبَ، وَ يَنْصِبُ المَرْفُوعَ أو يَجُرُّهُ"[1]، فالحركات حسبه لا تمت بصلة المعنى، وأعطى مثالا، فالرجل من عامة الناس ليس له دراية بالنحو والإعراب، و يستطيع فهم موضوع الجريدة، مع أنه لا يراعي ضبط الحركة الإعرابية للألفاظ، ومع ذلك يفهم صلب الموضوع، وبتعبير أدق هذه"الحَرَكَاتُ الإِعْرَابِيَّةُ لَيْسَتْ دَلَالَةً عَلَى الفَاعِلِيَّةِ ، أو المَفْعُولِيَّةِ، أَو غَيْرِهَا ... إِنَّمَا هَذِهِ الحَرَكَةُ لَا تَعْدُوا أَنْ تَكُونَ حَرَكَاتٌ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا لِوَصْلِ الكَلِمَاتِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، فَهِيَ إِذًا تَأْتِي لِلتَخَلُصِ مِنْ الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ عِنْدَ وِصْلِ الكَلَامِ أَمَّا المَفْعُولِيَّةُ وَ الفَاعِلِيَةُ وَغَيْرُهَا فَإِنَّمَا يُسْتَفَادُ مِنْ مَوْقِعِ كُلٍ مِنْ الفَاعِلِ وَ المَفْعُولِ بِهِ أَيْ رُتْبَتُهَا فِي الجُمْلَةِ"[2]، وفي هذا إصرار على أن الإعراب لا علاقة له بالمعنى، فهو يقر بأن العلامات الإعرابية جيء بها للتفريق بين ساكنين، وهذا اتفاق مع رأي قطرب، كما أنه يرى الفاعلية أو المفعولية أو غيرها لا صلة لها بالحركات الإعرابية ، و إنما هذه الأخيرة لا تعدو أن تكون حركات يُحتاج إليها لوصل الكلمات ببعضها البعض، أما الفاعلية و المفعولية و غيرهما، فإنما يستفاد من موقع كل من الفاعل والمفعول ؛ أي رتبتهما في الجملة.

*(إبراهيم أنيس : ولد سنة 1906م بالقاهرة رائد الدراسات العربية ، درس علوم اللغة على شيوخ دار العلوم و أعلامها ، و كان من ذوي العلم و الإتقان ، من مؤلفاته أسرار اللغة العربية ، و موسيقى الشعر و الأصوات اللغوية ... و غيرها ، توفي سنة 1977م)

[1] إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة، ص :242.

[2] إبراهيم أنيس : المرجع نفسه ، ص: 242.

وذهب أيضا: "إلى أن ما أسماه النحاة إعرابا بالحروف لا يكاد يمت لحقيقة اللغة بصلة، بل أن تحديد المعاني النحوية يرجع إلى نظام الجملة و ملابستيها، و لم تكن تلك الحركات تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، فهي لا تحمل أي دلالة، و يكفي لإثبات ذلك أن سقوطها من أواخر الكلمات في حال الوقف لا يتغير من معنى العبارة، و لا يشوه من الصيغ"[1]،فهنا يرفض إبراهيم أنيس فكرة قولنا: "مرفوع و علامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم" في إعرابنا كلمة(المؤمنون) في جملة {قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ} ﴿المؤمنون 1﴾أو قولنا: "مرفوع و علامة رفعه الألف لأنه مثنى" في إعرابنا كلمة (رجلان)في جملة {قَالَ رَجُلَانِ} ﴿المائدة 23﴾و غيرها ... و هذا الرفض فيه طعن وتهجم على النحاة الذين تبنوا فكرة الإعراب بالحروف ، فيرى أن المعنى يحدده نظام الجملة لا إعرابها .

وقد بلغ به حد الإنكار أنه اعتبر: "الإعراب قصة رائعة استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية ، ثم حيكت، ثم نسجها حياكة محكمة في أواخر القرن الأول الهجري أوائل الثاني، على يد قوم من صناع الكلام نشؤا، و عاشوا معظم حياتهم في البيئة العراقية...حتى أصبح الإعراب حصنا منيعا، امتنع حتى على الكُتَابِ و الخطباء و الشعراء من فصحاء العربية، و شق اقتحامه إلا على قوم سُموا فيما بعد النحاة"[2]، وهذا إنكار وتهجم على النحاة القدماء الذين رأوا أن علاقة الإعراب بالمعنى حقيقة، فاعتبرهم صناع النسيج ، و المعروف أن أحسن ما نُسج بألوان زاهية وزخرفات بهية وفي بعض الأحيان مبالغا فيها، وكأنه يجعل الإعراب زخرفة مبالغا فيها، لكنه لم يعبر عن ذلك بصريح العبارة، كما أنه حملهم عبء نفور الناس عن النحو و عسره، وحدد الحقبة الزمانية و المكانية

[1] إبراهيم أنيس : المرجع السابق ، ص : 200 وما بعدها

[2] نائل محمد إسماعيل: حركات الإعراب بين الوظيفية و الجمال، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، فلسطين، (ط:1) ، 2012م ، ص : 280.

لبداية الإعراب، كذلك يقول :" لا نرمي بالبحث في نشأة الإعراب إلى استنباط خطة دراية لها ، تيسير من أمرها على المتعلمين أو الناشئين ، بل كل الذي يعنينا هنا هو البحث العلمي"[1] ، و هنا يحدد إبراهيم أنيس هدفه من بحثه و هو العلمية ، و هذا الأخير فيه البعد البعيد عن التجريبي ، و كما أنه لا يهدف إلى البحث عن أصول الإعراب أو حتى الاهتمام بطبيعة دراسته ، أو محاولة إيجاد طرق تسهل على المتعلم أو طالب النحو التيسير في باب الإعراب

2- رأي تمام حسان في الإعراب:

و تمام حسان من اللغويين الذين حاولوا نقد و دحض فكرة أن للإعراب أثر في المعنى ، أو أن تكون بينهما علاقة تجمعهما ، و لكي يثبت فكرته ألف بيتا ألف بيتا شعريا هرائيا –على حد تعبيره– استند فيه على بنية اللفظ، مهملا الدلالة المعجمية والسياقية، و نص بيته الذي لقبه بالبيت الهرائي الذي ألفه:

قَاضَ التِّجِينُ شحَالَة بِتَرِيسِهِ الفَاخِي فَلَمْ يَسْتَفِ بِطَاسِيَةِ البُرَنِ[2]

وهذا البيت مع أننا عند إعرابه نجد الفعل و الفاعل و المفعول ، و الحال و المجرور، و الجازم و المجزوم ، و لكن لا نستطيع فهمه أو رسم صورة ذهنية، ولا حتى الخروج بفكرة معينة، وإنما نلاحظ حروف باللغة العربية، ومفردات منها ما نجده في القاموس العربي و منها ما يتعذر علينا شرحها، و كأن هذه الكلمات عامية سوقية من مناطق معينة.

---

[1] إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة، ص : 198.

*(تمام حسان : عالم نحوي عربي ، وهو صاحب كتاب اللغة العربية معناها و مبناها ، الذي وضع فيه نظرية خالفت أفكار النحويّ الكبير "سيبويه". عميد كلية دار العلوم الأسبق ، و أستاذ علم اللغة الحائز على جائزة الملك فيصل العالمية في اللغة العربية و الآداب عام 2006م.توفي سنة2011م ، من مؤلفاته الأصول ، مناهج البحث في اللغة، الخلاصة النحوية) .

[2] تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص: 183.

و تمام حسان رغم أنه "لم يعرب إلا على أساس من الظن، فقد وقع المعرب في شيء من التناقض عندما أعرب ألفاظ لا معنى لها، لأنه بذلك يظن أن لها معان معجمية، و إلا كيف مثلا "قاص" فعل ماضٍ، و نحن نعلم أن الفعل يدل على حدث و زمن"[1]، وهذا اعترف ضمني بالدلالات المعجمية، وإلا لما أعرب "قاص" فعلا ماضيا، فهذه الحالة تذكرنا بحالة أبي عثمان بن جني -كما تطرقنا سابقا- عند رفضه العامل النحوي لما أقر أن المتكلم هو العامل الحقيقي، لكن في جانبه التطبيقي يعترف ضمنيا بوجود العوامل النحوية.

3- رأي محمد عبد الجواد أحمد، وعلي عبد الواحد الوافي في الإعراب:

يقترب محمد عبد الجواد أحمد ، وعلي عبد الواحد الوافي من رأي إبراهيم مصطفى، إذ يعترفان أن الإعراب "حركات يلتزم بها المتكلم للإبانة على أغراض كل كلمة يستخدمها ، فيتمكن السامع من فهم العلاقات بين الألفاظ في أساليب كلامه طبقا لما يقصده منها"[2]، و هنا يلزم كل منهم على المتكلم ، أو مستعمل اللغة العربية على الالتزام بالحركات ، وهذا لتحقيق الوضوح والإبانة والمقصد من الكلمة في التركيب، وهذا تسهيلا للسامع أو المتلقي الفهم والإصابة في معرفة ما يطلبه المتكلم ، أو ما يريده، فهما يركزان على الفهم و هذا ما تهدف إليه اللغة من تخاطب و تواصل بين الأفراد، وهذا ما أهمله تمام حسان، وأضاف علي عبد الواحد الوافي: "أن معظم قواعد الإعراب تتمثل في أصوات مدّ قصيرة تلحق

---

[1] وليد عاطف الأنصاري : نظرية العامل في النحو العربي، ص :151.

*(محمد عبد الجواد أحمد الشافعي السفطي و شهرته الشيخ أحمد الصائم ، وهو فقيه شافعي ، مصري ، توفي سنة 1236 ه)

*(علي عبد الواحد وافي : رائد من رواد علم الاجتماع العربي ، درس الفلسفة و علم الاجتماع بجامعة السوربون ، تحصل على البكالوريوس ثم الدكتوراه في علم الاجتماع من الجامعة نفسها ، من مؤلفاته: علم اللغة ، فقه اللغة ... و غيرها) .

[2] محمد عبد الجواد أحمد : قواعد النحو البدائية في اللغة العربية، مطبعة نحرم الصناعية، القاهرة ، (د: ط)، 1972م، ص :33.

أواخر الكلمات لتدل على وظيفة الكلمة في العبارة ، و علاقتها بما عداها من عناصر الجملة"[1]، وهذا فيه استبعاد للعامل وأثره في الإعراب؛ لأنهم رأوا أن وظيفة الحركة الإعرابية هي بيان المعاني النحوية، وفهم العلاقات بين الألفاظ ، وهذا يتنافى مع القول بالعامل، لذا فالعامل عندهم هو المتكلم، وهو الذي يقصد قصدا إلى رفع، ونصب وجر ما يريد، ولا تتحكم العلامة الإعرابية في شيء من ذلك ، وهذا يذكرنا بموقف ابن جني حين جعل المتكلم هو العامل نفسه

4- رأي فؤاد ترزي في الإعراب:

يتفق فؤاد ترزي مع رأي إبراهيم أنيس بصورة شبه كلية، إذ يرى أن "الحركات في أواخر الكلمات إنما وجدت في الأصل لغرض لفظي، وهو تيسير ارتباط الألفاظ بعضها ببعض، ولكنها استُغِلت من النحاة فيما بعد للأغراض المعنوية، في محاولة منهم لتقرير حركة واحدة للوضع الواحد ما أمكن ذلك لضبط قراءة القرآن الكريم وتحديدها بصورة رئيسية"[2]، حيث يرى فؤاد ترزي أن الحركات الإعرابية ليس لها أي دور في المعنى وإنما الغرض منها هو ربط الكلمات بعضها ببعض ، وقد استغلها النحاة بعد ذلك لغرض معنوي ألا وهو لضبط قراءة القرآن الكريم بشكل صحيح. ومنه نستنتج أن فؤاد ترزي ينفي أي دور للحركة الإعرابية في فهم المعنى.

و يمكن أن نقف موقفا وسطا فنقول: "إذا لم يكن الإعراب من وضع النحاة و اختراعهم فهو في نفس الوقت ليس سليقة تجري على ألسنة الأعراب كما ادعى البعض، فهو في حقيقة أمره صناعة اكتشفها النحاة الأوائل ، واستنبطوها من القرآن الكريم، ومن كلام الفصحاء من الأعراب الذين اعتادوا

---

[1] علي عبد الواحد الوافي: فقه اللغة، دار نهضة مصر، القاهرة ، (ط:3) ، 2004، ص: 161.

*(فؤاد ترزي : مترجم و باحث ولد في غزة سنة 1914م ، حصل في عام 1936 على شهادة المعلمين العليا ، ثم نال الباكالوريا في الآداب ، ثم الماجستير ، ثم الدكتوراه عام 1966 من الجامعة الأمريكية من أعماله: ذهب مع الريح ، ميلم بن الوليد ، صريع الغواني و غيرها)

[2] ترزي فؤاد حنا: في أصول اللغة والنحو، مكتبة لبنان، بيروت،(د:ط)، 1969م،ص:187.

النطق بالعربية الصحيحة النقية، والتي تواضعوا عليها، و ورثوها عمن قبلهم"[1]، فظاهرة الإعراب لم يضعها النحاة وكذلك لم تكن سليقة و إنما هي مستنبطة من القرآن الكريم ومن كلام العرب الفصحاء وهذا تفسير أو موقف وسط كما ذكرنا سلفا فيه إشارة إلى أهمية الإعراب و نشأته.

رأي بعض المستشرقين في الإعراب:

واجه الإعراب نقدا من المستشرقين؛ حيث زعم بعضهم أن ظاهرة الإعراب لم تكن عنصرا يراعى تطبيقه إلا في لغة الآداب ، أما لهجات الحديث فكانت منذ أقدم عصورها غير معربة ، خالية من مظاهر الإعراب فهم ينكرون أي دور للإعراب في المعنى ويستندون في ذلك على بعض الأدلة سنحاول إيرادها كما يلي :

- "دليل منطقي عقلي أتى به المستشرق اليهودي كوهين ؛ وهو أن هذه القواعد المتشعبة والدقيقة من الصعب جدا مراعاتها في الحديث ، وربما يتعذر تطبيقها ؛ لأنها تتطلب قدرا كبيرا من الانتباه، وملاحظة عناصر الجملة ، وعلاقتها بعضها ببعض ولا يمكن مراعاة ذلك في لهجات الحديث ؛ لأن لهجات الحديث تميل إلى السهولة ، وتتوخى اليسر وتؤثر الإيجاز "[2] ، فهذا الدليل يفتقر إلى الصحة ، والدقة ؛ لأن هذه القواعد المتشعبة تعد صعبة بالنسبة لنا و لغيرنا ، لكنها لا تعد صعبة بالنسبة للعرب الخلص الذين كانوا يتكلمون اللغة سليقة ، وشتان بين من يتكلم اللغة سليقة ، وبين من يتكلمها اكتسابا وتعلما ، كما أن اللغة العربية المعربة كانت لغة العرب في الجاهلية ، ولغة القرآن الكريم.

[1] نائل محمد إسماعيل: حركات الإعراب بين الوظيفية و الجمال، ص: 180.

[2] أنظر : وافي علي عبد الواحد : المرجع السابق ، ص : 211

- ويرد المستشرق الألماني يوهان فك على قول كوهين؛ "حيث ذكر أن حركات الإعراب صفة من صفات العربية ، وسمة من أقدم سماتها اللغوية"[1]، فيوهان فك دافع عن اللغة العربية ورأى أن الحركات الإعرابية سمة من سمات العربية وجدت منذ أقدم العصور، وهذه السمة تجعل اللغة العربية متميزة عن غيرها من اللغات، وأكثر انتشارا و ذيوعا في العالم.

أما علاقة القرآن بالإعراب فبالرغم من الحقيقة الجلية التي لا تقبل أي شك ، وهي أن القرآن نزل بلسان عربي مبين إلا أن بعض المستشرقين الذين امتلأت قلوبهم حقدا على اللغة والقرآن يقولون بخلاف هذه الحقيقة ، ويتجلى هذا في قول فولرز : "إن القرآن نزل أول الأمر بلهجة مكة المجردة من ظاهرة الإعراب، ثم نقحه العلماء على ما ارتضوا من قواعد ومقاييس ، حتى أضحى يقرأ بهذا البيان العذب الصافي و غدا في الفصاحة مضرب الأمثال"[2]، وهذا الخطأ الذي وقع فيه هذا المستشرق ؛ حيث قال عن لغة قريش أنها (لهجة مكة) ، ولعله كان يقصد لغة قريش أفصح قبائل العرب ، ولعله يقصد بأنها خالية من الإعراب ، وأن علم النحو لم يكن موجودا عند نزول القرآن ، وهذا صحيح أن علم النحو وضع بعد نزول القرآن ، وبسببه وللحفاظ عليه ، لكن هناك فرقٌ بين " الإعراب" و " النحو" ، وهذا ما لم يدركه هذا المستشرق حيث خلط بين المصطلحين ، بينما الإعراب هو ضبط الكلام بحركاته ضبطا يميز بين معاني الكلم حتى لو لم تكن هناك حركات إعرابية أو ناب عنها الحرف ، وهذا الخلط وقع فيه الكثير من المستشرقين ؛ لأنهم فهموا ألفاظها من ظاهر معناها الحرفي دون التعمق في مدلولها ، وهذا سر من أسرار العربية التي امتازت به دون سواها من اللغات .

والآن نورد بعض الأدلة تدحض كل قول رأى صاحبه عدم وجود دور للإعراب في المعنى :

---

[1] السامرائي : فقه اللغة المقارن ، ص : 124

[2] الصالح صبحي : دراسات في فقه اللغة ، المكتبة الأهلية ، بيروت ، (ط: 2) ، ص : 123

أولا –ورد عن النبي صلى الله عليه و سلم ذكر كلمة الإعراب لحث الناس على التزامه عند تلاوة القرآن و يبين لهم مزاياه و من ذلك :

- "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " أعربوا القرآن و التمسوا غرائبه". رواه الجماعة.
- " من قرأ القرآن بإعراب فله أجر شهيد" رواه ابن ماجة و الترمذي .
- " أعربوا الكلام كي تعربوا القرآن" رواه ابن ماجة و الترمذي
- " جودوا القرآنَ وَ زينوهُ بأَحسَن الأصواتِ ، و أعربوه فإِنهُ عَرَبِيُ و اللهُ يحبُ أنْ يُعْرَبَهُ" رواه ابن ماجة و الترمذي "[1]
- "وقد كتب كاتب لأبي موسى الأشعري إلى عمر بن الخطاب " مِنْ أَبُو موسى" فكتب إليه عمر رضي الله عنه " سلام عليك فاضرب كاتبك سوطا واحدا وأَخِرْ عطاءه سنة"[2] و هنا نلاحظ الخطأ الجسيم الذي وقع فيه كاتب أبي موسى الأشعري حين كتب (من أبو موسى) و الأصح (من أبي موسى الأشعري) ؛ لأن الأسماء الستة تُجر بالياء نيابة عن الكسرة ، و ترفع بالواو نيابة عن الضمة ، و تنصب بالألف نيابة عن الفتحة ، و هنا دخل عامل على لفظة (أبو) و هي من الأسماء الستة و هو حرف الجر ، و عليه الاسم بعده اسم مجرور ؛ و عليه تكون الجملة من أبي (موسى) و تعرب(أبي) : اسم مجرور بمن و علامة جره الياء لأنه من الأسماء الستة .

و معلوم أن الإعراب بمعناه الاصطلاحي لم يكن قد ظهر أيام الرسول صلى الله عليه وسلم أو في أيام عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وظاهر من هذه الأحاديث التي ربطت بين الإعراب واللغة العربية أن الإعراب شامل في اللغة ، وهذا يقودنا إلى الحقيقة التي ذكرناها سابقا هي أن الإعراب معناه أكبر من

[1] مختصر صحيح الإمام مسلم أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، (ط:1) ، (1422/ 2002) ، ص : 566.

[2] رمضان عبد التواب : فصول في فقه اللغة العربية ، ص : 387

مجرد الدلالة على النحو ، وإنما يعني فصاحة اللغة حيث فطن العلماء في ذلك الوقت إلى الحركات الإعرابية ، ودورها في أداء المعنى ونقدهم لمن يحيد عنها ، وذلك قبل أن يضع النحاة قواعدهم .

ثانيا- القرآن لا يفهم إلا إذا قرئ معربا :

الكتابة العادية يمكن أن تقرأ بدون ضبط أو إعراب، أما القرآن الكريم فأمره مختلف وقراءته بها حدود ثابتة تحتم قراءته قراءة مضبوطة معربة لا تضيع مثوبة القارئ أو يقترف ذنبا ، ومن الأدلة على أن القرآن لا يقرأ إلا مضبوطا منذ نزوله قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ فاطر 29،فهذه الآية جاءت فيها لفظ الجلالة (اللهَ) مفعولا به منصوبا مقدما، أما لفظة (العلماءُ) فجاءت فاعلا مرفوعا مؤخرا، ومن هنا نستنتج أن معنى الآية الصحيح هو أن العلماء يخشون ويخافون من الله، لشدة معرفتهم به ، وبقدرته على الرحمة أو العذاب، لكن إذا قرأت الآية عارية من الإعراب لوقع الكثيرون في خطأ تفسير معناها كما حدث في العصور الماضية؛ حيث يقرؤون لفظ الجلالة مرفوعا أي يعتبرونها فاعلا، و لفظة العلماء منصوبة ؛ أي مفعولا ومنه يظنون أن تفسيرها الصحيح هو أن الله هو الذي يخاف ويخشى العلماء.

وفي الآية الكريمة: ﴿ أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ التوبة 3، فالمعنى الصحيح لهذه الآية أن الله تعالى، ورسوله محمد –صلى الله عليه وسلم- بالضم يتبرئان من المشركين ، لكن إذا قرأتها عارية من الإعراب لوقع الكثير في الخطأ حيث هناك من يقرأها بكسر لام رسوله، فيتوهم أن الله يبرئ من المشركين، وبريء من رسوله أيضا.

ومنه نستنتج دور الإعراب وأهميته في قراءة القرآن بشكل صحيح وفهمه وتفسيره دون أن يقع القارئ في لحن، وهذا الفرق بين القرآن وغيره من النصوص الأخرى؛ لأنه وحي منزل من عند الله لا

يقرأ إلا بالطريقة التي أنزله بها، ولا يجوز لكائن من كان أن يغير فيه سواء أ كان في القراءة أم في الكلمات.

وهذا الرد جعل بعض المستشرقين أمثال جورج سارتون الذي استهوته اللغة العربية الفصحى أن يرد على زعم فولزر بقوله : (إن الوحي نزل على الرسول صلى الله عليه وسلم ، باللغة العربية وهكذا كانت العربية لغة الله ولغة الوحي وأهل الجنة)[1].

ثالثا- اختلاف اللهجات في إقراء القرآن:

بعد نزول القرآن "جاءت القبائل العربية من كل حدب وصوب تريد قراءة القرآن ودراسته عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكان يقرأ كل قبيلة على قراءتها بلسانها؛ لأنه يعلم مدى الصعوبة الشديدة في أنْ نزول القبيلة عن لسانها ، وتغيير من نطقها الذي درج عليه أبناؤها أطفالا وشبابا و كهولا حتى قال صلى الله عليه وسلم حديثه المشهور : " أنزل القرآن على سبعة أحرف فاقرأوا منها ما شئتم "[2] . و المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لغات العرب في المعنى الواحد و ذلك من أجل تيسير القراءة و الحفظ ، فالقرآن نزل على هذه الوجوه للتخفيف ؛ لأن العرب كانوا متفرقين وكانوا مختلفين و كل له لغته .

وفي الواقع أن كل القبائل العربية تنوعت لغاتها نتيجة بحثهم عن المرعى وتجوالهم في بقاع الجزيرة ، وعلى حسب الرأي الراجح عن الحديث الذي روي عن الرسول-صلى الله عليه وسلم- " أن المراد بالحرف اللغة قال أبو عبيد وأبو العباس نزل على سبع لغات من لغات العرب وروي الأزهري عن أبي العباس أنه سُئل عن قوله نزل القرآن ، على سبعة أحرف فقال ما هي إلا اللغات"[3]، وهذه الرخصة انتهت بعد عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، و لا يجوز القراءة بها بعد ذلك؛ لأن هذه الرخصة أتت

[1] فضل ربه : فقه اللغة ، مطابع الثقافة ، بيروت ، (د:ط) ، (د:ت) ، ص: 95

[2] فضل ربه : المرجع نفسه ، ص : 94.

[3] عبد الرحيم ، عبد الجيلي : لغة القرآن الكريم ، مكتبة الرسالة ، الأردن ، (ط: 1) ، ص: 93.

نتيجة لدخول القبائل المختلفة الإسلام مع اختلاف لغاتهم، وصعوبة ترك ما تعودوا عليه، لكن بعد نسخ سيدنا عثمان رضي الله عنه للمصاحف وتوزيعها تم نسخ ما لا يسمح به رسم المصحف، بل هذا الأمر تم قبل ذلك عندما " سمع عمر بن الخطاب رجلا يقرأ : عتى حين يريد حتى حين فقال : من أقرأك هذا؟ قال : عبد الله بن مسعود ، قال : فكتب إلى عبد الله : إن القرآن نزل بلغة قريش ولا تقرئهم بلغة هذيل...)[1].

[1] رمضان عبد التواب : فصول في فقه اللغة ، 379.

خاتمة

خاتمة:

و بعد أن قمنا بعرض دراستنا حول قضية الإعراب وعلاقته بالمعنى عند القدماء و المحدثين نود أن نعرض نتائج هذه الدراسة في النقاط التالية :

- المقصود من الإعراب لغة ، و اصطلاحا، عند القدماء و المحدثين: هو الإبانة والوضوح و الفصاحة .
- ينقسم الإعراب إلى ثلاثة أقسام : لفظي ، و تقدري ، و محلي ، أما اللفظي فنحو: يكرمُ الأستاذُ المجتهدَ و أما التقديري فنحو: لن ينسى القاضي قصتي ، و المحلي نحو: هذا أبي.
- ارتباط ظاهرة الإعراب بالنحو العربي باعتباره أنه نشأ حفاظا على هذه الظاهرة، و صيانتها بعد أن تسرب اللحن و الخطأ إلى ألسنة العرب ، و هذا دليل على أهمية ظاهرة الإعراب عند العرب و المسلمين . و للإعراب أهداف جمة منها الفردية، و الجماعية، تعدى إلى ضبط و فهم كلام الله، و سنة نبيه فهما صائبا.
- هناك علماء أنكروا دور الإعراب في المعنى وهم من العرب و المستشرقين حيث يرى البعض أن الحركات الإعرابية مجرد حركات لوصل الكلمات بعضها ببعض و لتفادي التقاء بين الساكنين و كذلك لتسهيل الكلام و تركيب الجمل لا أكثر و لا أقل .
- تلعب العلامة الإعرابية أهمية كبيرة لدرجة لا يمكن التكلم عن الإعراب دون الوقوف عند تعريفها، و ذكر رواية نشأتها.
- هناك علامة إعرابية حرفية (الواو، الألف، الياء، حذف حرف العلة و حذف النون في الجزم)، و علامة إعرابية حركية (الضمة، الفتحة، الكسرة).
- ولا يمكن تجاوز معاني العلامة الإعرابية من فاعلية ، و مفعولية و إضافية، و قد اتفق أغلب القدماء و المحدثين على هذه المعاني .

- و الإعراب بدوره يمارس عمله الذهني في إطار محدد يسمى الجملة؛ و قد تطرقنا إلى مفهومها قديما رغم أن بعظهم لم يصرح مصطلح "الجملة" صراحة، و لكن معظمهم اتفقوا أن الجملة ما يكون معناها تام ، و تحصل على فائدة.
- و هناك من قسم الجملة إلى ضربين باعتبار صدرها كسيبو يه(فعلية مصدرة بفعل و فاعل ، و اسمية مصدره بمبتدأ و خبر)، أما الزمخشري جعل تقسيمها رباعيا (فعلية ، اسمية ، شرطية، ظرفية)، و أما بن هشام جعل تقسيمه اثلاثي (فعلية، اسمية، ظرفية).
- و قسم ابن هشام الجملة باعتبار وقوعها في نطاق جملة أخرى إلى قسمين: جملة كبرى، و جملة صغرى. و آخرون قسموها باعتبار المحل الإعرابي إلي قسمين: الجملة المعربة، و الجملة غير المعربة.
- و يعد العامل هو المؤثر في أثر الحركة الإعرابية ، و الجملة بأنواعها، و الكلمة بصفة خاصة؛ فهو يحدد علامة آخرها في الجملة بشتى أنواعها.
- و العامل عند النحاة قسمان لفظي ، و معنوي، و اللفظي هو الآخر ينقسم إلى قسمين سماعي وهو ما سمعت عن العرب و لا يقاس عليها غيرها كحروف الجر و غيرها ، و قياسي و هو ما سمعت عن العرب و يقاس عليها غيرها . أما العوامل المعنوية فيقصد بها أنها لا ترى بل تدرك بدهن.
- تلعب العلة في رفع ذا و نصب ذاك دور هام لا يخفى عن طالب النحو، و يجب أن يلم به ، و يتطلع عليها، و محاولة كشف خفاياه، و العلة تنقسم إلى ثلاثة أضرب علل تعلمية، و علل قياسية، و علل جدلية نظرية.
- و اختلفت أراء النحويين حول العامل بين رافض و ناقد عند القدماء، و المعاصرين، و هناك من جعل العامل في الجملة هو المتكلم ، و هناك من يرى أن العرب تتكلم بالسليقة اللغة العربية ؛ و هي تعرف متى تحرك بالرفع أو النصب أو الجر ، و متى تقف على الوقف ؛ أي السكون.

- و تسمى العلاقة التي تربط بين الكلمات في الجمل الإسناد ، و قد اختلفت التسميات لكن اتفقت مقاصده، و أركانه (مسند و مسند إليه).
- و في ما يخص موضوع بحثنا، و جوهر كلامنا فمعظم العلماء اعترفوا بالإعراب و دوره في المعنى و قد دعمنا رأيهم بالأدلة من القرآن الكريم و كلام العرب ، و اتضح من خلالها صحة ما ذهبوا إليه و هذا يدل على أن اللغة العربية قوامها الفصاحة .
- أن القرآن الكريم أتى معربا و هناك آيات فيه لا يتضح معناها إلا من خلال الإعراب و هذا يدل على قدم المصطلح و ذلك قبل أن يضع علماء النحو قواعد النحو.
- و في الأخير يبقى آفاق هذا البحث مفتوح لكل من أراد الإضافة و التقويم فالإعراب موضوع واسع و متشعب و يصلح لدراسات أوسع تتناول جوانبه المختلفة .

قائمة المصادر

والمراجع

- **قائمة المصادر و المراجع :**

1. إبراهيم السامرائي : فقه اللغة المقارن ، دار العلوم ، بيروت ، (ط: 2)، (د: ت).
2. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة ، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، (ط:3) ، 1966.
3. إبراهيم بيومي مذكور: منطق أرسطو والنحو العربي، دار المعارف، القاهرة، (د:ط)، 1971.
4. إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ،مؤسسة هنداوي للثقافة و التعليم، مصر، (د: ط)،2012.
5. أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، مسألة:2.
6. أبو العباس أحمد بن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، مكتبة السليقة، القاهرة،(ط:3)، 1884م.
7. أبو الفتح ابن جني: الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العليمة، (د: ط)، 1952.
8. أبو القاسم عبد الرحمان الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، (ط:3)، 1979 .
9. ابو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري: المفصل في علم العربية، تح: فخر صالح قدارة، دار عمار ، عمان، (ط:1)، (د: ت).
10. أبو بكر بن محمدبن السراج المتوفي سنة 316هـ : الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، الناشر مؤسسة الرسالة ، بيروت، لبنان، (ط:3)، 1985.
11. أبو حيان : التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، (ط:1) ، 2013م، ج:1.
12. أبو عبد الله جمال الدين الطائي الأندلسي ابن مالك: شرح التسهيل، تح: عبد الرحمان السيد، مكتبة هجر للطباعة، القاهرة، (ط:1)، 1990م، ج:1.

13. أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري :الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق وتقديم: علي فوده نيل، الناشر عمادة شؤون المكتبات، الرياض، (ط:1)، 1401ه/1981م.

14. أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق عبد الغني الدفتر، الشركة المعتمدة للتوزيع ، (د:ط) ، (د:ت) .

15. أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة الأزهري الهروي: تهذيب اللغة، تحقيق محمد عوض رعب، دار إحياء التراث العربي، (ط:1) ،2001،ج:7.

16. أحمد ابن فارس : الصاحبي، تح: مصطفى التومي، بيروت، 1992م.

17. أحمد حاطوم : كتاب الإعراب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1992م.

18. أحمد سليمان ياقوت : ظاهرة الإعراب في النحو وتطبيقها في القرآن الكريم ، ديوان المطبوعات، الجزائر، 1983.

19. الأشموني علي بن محمد : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، مكتبة الإيمان ، القاهرة ، (د: ت).

20. أنيس فريحة: نحو عربيه ميسرة، دار الثقافة، مصر، (د: ط)، 1955.

21. بكري عبد الكريم: ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر ، 1982م.

22. ترزي فؤاد حنا : في أصول اللغة والنحو، مكتبة لبنان، بيروت،(د:ط) ، 1969م.

23. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، (د: ط)، 1994م.

24. تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية ، عالم الكتب، القاهرة،(ط:4)، 2000.

25. تمام حسان:مناهج البحث في اللغة، مكتبة انجلو مصرية، القاهرة ، (د:ط)، 1990.

26. الجرجاني عبد القاهر: الجمل، تح: علي حيدر، (د :ط)، مكتبة مجمع اللغة ، دمشق، سوريا.

27. جلال الدين السيوطي :همع الهوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الرسالة ، بيروت، (د:ط)، (د:ت)، ج:1.

28. جمال الدين عبد الرحمان أبو بكر السيوطي: الأشباه و النظائر في النحو، دار الكتاب العربي، بيروت، (ط:3)، 1996، ج:1.

29. جميل علوش : الإعراب و البناء و دراسة في نظرية النحو العربي ، المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع ،لبنان ، (ط:1) ، 1997م .

30. حاشية الخضري: الشيخ محمد الخضري، شرح المحقق الجليل ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة،(د:ط)،(د:ت).

31. الحديث النبوي الشريف

32. رمضان عبد التواب : فصول في فقه اللغة العربية ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، (ط: 3)، (د:ت) .

33. سميح عاطف الزين: الإعراب في القرآن الكريم، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، (ط:2) ، 1990.

34. سيبويه: الكتاب، تح: فتح عبد السلام محمد هارون ، دار الجبل، بيروت، (ط:1)، 1988م.

35. عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، مصر، (ط:3)،(د:ت)،ج:1.

36. عبد القاهر الجرجاني: العوامل المائة، عني به أنور أبي بكر الداغستاني، دار المنهاج، بيروت،(ط:1)، 2009.

37. عبد الله بن مسلم بن قتيبة: تأويل مشكل غريب القرآن ،تبع: السيد أحمد صقر، القاهرة،(ط:1973).

38. علي النجدي ناصف: من قضايا اللغة والنحو، نهضة مصر للطباعة والنشر ،مصر، (ط:1)، 2016 .

39. علي بن محمد الشريف الجرجاني: معجم التعريفات، تح: محمد الصديق الشاوي، دار الفضيلة ،القاهرة، (ط:1)، (د:ت).

40. علي بن مؤمن ابن عصفور: المقرب، تحقيق مازن مبارك و محمد علي حمد الله،مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر ، دمشق، (ط:1)، 1964م.

41. علي عبد الواحد الوافي : فقه اللغة ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، (ط:3) ، 2000.

42. فضل ربه : فقه اللغة ، مطابع الثقافة ، بيروت ، (د:ط) ، (د:ت) .

43. القرآن الكريم رواية ورش عن نافع.

44. محمد بن الصبان: حاشية الصبان علي شرح الأشموني، تح: طه عبد الرؤوف، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د:ط)،(د:ت)،ج:1.

45. محمد بن مرتضى الحسني الزبيدي: طبقات النحويين و اللغويين ، تحقيق أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر، (د:ط) ، 1973م .

46. محمد بن يزيد المبرد أبو العباس: المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، (د:ط)، القاهرة، مصر، ج:1.

47. محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربية، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، (د:ط)، 2003م.

48. محمد عبد الجواد أحمد : قواعد النحو البدائية في اللغة العربية ، مطبعة نحرم الصناعية ، القاهرة ، (د: ط) ، 1972م .

49. محمد عدنان سلمان: السيوطي النحوي، دار الرسالة، بغداد،(ط:1)، 1986.

50. مصطفى الغيلاني : جامع الدروس العربية، المكتبة المصرية، صيدا بيروت،(ط:2)، 1993.

51. مهدي المخزومي:في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، (ط:2)، 1986م.

52. موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش: شرح المفصل، تصحيح وتعليق مشيخة الأزهر، الطبقة الميسرية، مصر، (د:ط)، (د:ت).

53. نائل محمد إسماعيل : حركات الإعراب بين الوظيفية و الجمال، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية ، فلسطين ، (ط:1) ، 2012م .

54. وليد عاطف الأنصاري: نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا ، دار الكتاب الثقافي، الأردن ،(ط:1)،(د:ت).

المعاجم:

1-ابن منظور أبو الفضل محمد جمال المصري : لسان العرب ، تحقيق : عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم الله محمد الشاذلي ، دار المعارف، القاهرة ، (د:ط) ، (د:ت) ، 390 .

2-أبو عبد الرحمان الخليل بن أحمد الفراهيدي : كتاب العين ، تحقيق مهدي المخزومي إبراهيم السامرائي ، دار مكتبة الهلال ، (ط:2) ، (د:ت).

3-إسماعيل بن عماد الجوهري : الصحاح تاج اللغة و صحاح العربية ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، (ط:4) ، 1990م.

4-الفيروز آبادي مجد الدين محمد بن يعقوب : القاموس المحيط ، ضبط محمد البقاعي ، دار الفكر ، بيروت .

5-مكتب التنسيق التعريب: المعجم الموحد لمصطلحات اللسانية ، انجليزي ، فرنسي ، عربي، (ط:3) ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، 2000.

6-التها نوي : كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم ، تح : علي دحروج ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، (ط: 1) ، 1996م.

7-تاج العروس من جواهر القاموس ، تحقيق عبد العليم الطحاوي ، مراجعة حسن محمد شرف و خالد جمعة ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت ، (ط:1) ، 2000م.

الفهرس

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	
الاهداء	
المقدمة	أ-هـ
الفصل النظري: الإعراب والجملة والإسناد	6
المبحث الأول: تعريف الإعراب	7
لغة	9-7
اصطلاحا	10-9
عند المحدثين	10
أقسام الإعراب	10
الإعراب اللفظي	11
الإعراب التقديري	12-11
الإعراب المحلي	12
أهداف الإعراب	15-12
العلامة الإعرابية لغة	16-15
اصطلاحا	16
نشأة العلامة الإعرابية	17-16
أنواع العلامة الإعرابية	19-18
جدول توضيحي لأنواع الإعراب والعلامة الإعرابية	22-20
المبحث الثاني: الجملة حدها وأقسامها	23
الجملة لغة	24-23
اصطلاحا	25-24

أقسام الجملة	25
باعتبار صدرها	26–25
باعتبار وقوعها في نطاق جملة أخرى	27
باعتبار المحل الإعرابي	31–27
المبحث الثالث: العامل والعلة	32
مفهوم العامل	33–32
أقسام العامل	34–33
نشأة العوامل النحوية	36–34
تعريف العلة	36
أقسام العلة	37–36
أراء النحويين في العامل	38
عند القدماء	38
رأي قطرب في العامل	38
رأي ابن جني في العامل	39
رأي ابن مضاء في العامل	40–39
عند المحدثين	41
رأي إبراهيم مصطفى في العامل	42–41
رأي تمام حسان في العامل	44–42
الإسناد لغة	45–44
اصطلاحا	49–45
الفصل التطبيقي: الإعراب وأثره في المعنى	50
المبحث الأول: العلامة الإعرابية ودلالتها والفرق بين الإعراب والنحو	51
العلامة الإعرابية ودلالتها في التركيب الإسنادي	51

عند الخليل	53-51
عند ثعلب	54-53
عند الزجاجي	56-54
معاني علامات الإعراب عند القدامى	58-56
معاني علامات الإعراب عند المحدثين	61-58
الفرق بين الإعراب والنحو	66-61
المبحث الثاني: القائلون بأهمية الإعراب وأثره في المعنى	66
عند القدماء	66
رأي الزجاجي في الإعراب	68-66
رأي ابن فارس في الإعراب	71-68
رأي ابن جني في الإعراب	73-71
رأي العكبري في الإعراب	74-73
رأي السيوطي في الإعراب	75-74
عند المحدثين	75
رأي إبراهيم مصطفى في الإعراب	78-75
الاستدلال على دور الإعراب في الابانة عن المعنى	78
القرآن الكريم	79-78
الحديث النبوي الشريف	80-79
أقوال العرب	81-80
المبحث الثالث: القائلون بعدم أهمية الإعراب وأثره في المعنى	81
موقف القدماء	81
رأي قطرب في الإعراب	82-81
موقف المحدثين	85-82

رأي إبراهيم أنيس في الإعراب	85-83
رأي تمام حسان في الإعراب	86-85
رأي محمد عبد الجواد أحمد، وعلي عبد الواحد الوافي في الإعراب	87-86
رأي فؤاد تزري في الإعراب	88-87
رأي المستشرقين في الإعراب	93-88
خاتمة	و
قائمة المصادر والمراجع	104-98
فهرس الموضوعات	109-105
ملخص الدراسة	112-110

ملخص البحث :

يعد الإعراب من القضايا التي شغلت النحاة و علماء اللغة منذ القديم و حتى يومنا هذاو قد اتفق جل العلماء على أنه يحمل معنى الإبانة و الوضوح كما أنه يشمل العامل و ذلك ؛ لأن العامل هو الذي يحدد حركة آخر الكلمة، كما أنه يدرس أواخر الكلم في إطار جملة بأنواعها ، فقضية الإعراب كانت و لا زالت نقطة اختلاف بين منشد بعلاقة الإعراب و دوره في إيضاح المعنى و إبرازه ، و بين منكر لهذه العلاقة فنجد مثلا قطرب و إبراهيم أنيس و تمام حسان و غيرهم رافضين فكرة أن للإعراب دور في إبراز المعنى كما أنهم دعموا رأيهم هذا بجملة من الحجج و البراهين لإثبات وجهة نظرهم ، و آخرين مرحبين بأثر الإعراب و دوره في إبراز المعنى من بينهم ابن فارس ، و ابن جني ، و الزجاجي .. و غيرهم ، مدافعين عن هذا الرأي بجملة من الأدلة. و معتمدين خطة بحث تتكون من مقدمة و فصلين ، و خاتمة ، أما الفصل الأول فقدمنا فيه تعريف الإعراب و هدفه و أقسامه ، و مفهوم الجملة و أقسامها ، كما تطرقنا إلى معنى الإسناد ، و أما الفصل الثاني عرضنا دلالة العلامات الإعرابية و الفرق بين علم النحو و علم الإعراب ، ثم انتقلنا إلى بيان علاقة الإعراب بالمعنى بين مؤيد و منكر لهذه العلاقة عند القدماء و المحدثين، ثم خاتمة فيها حوصلة لكل ما قدمناه ، تليها قائمة المصادر و المراجع.

الكلمات المفتاحية : الإعراب ، العامل ، الجملة ، المعنى ، الحركات الإعرابية .

Search summary:

Syntax is one of the issues that have preoccupied grammarians and linguists from ancient times to the present day, and most scholars have agreed that it bears the meaning of clarity and clarity, as it includes the factor, and that; Because the worker is the one who determines the movement of the end of the word, and he also studies the end of the word within the framework of a sentence of all kinds. Among the deniers of this relationship, we find, for example, Qatreb, Ibrahim Anis, Tammam Hassan and others rejecting the idea that syntax has a role in highlighting the meaning, just as they supported their opinion with a number of arguments and proofs to prove their point of view, and others welcomed the impact of syntax and its role in highlighting the meaning, among them Ibn Fares, Ibn Jinni, Al-Jurjani ... and others, defending this opinion with a number of arguments and proofs. and adopting a research plan consisting of an introduction , two chapters , and a conclusion . as for the first chapter ,we presented the definition syntax, its purpose , and its division, and the concept of the sentence and its division. We also touched on the meaning of attribution. as for the second chapter , we presented the significance of syntactic signs and

the difference between grammar and grammar . the science of syntax then we moved on to explaining the relationship of syntax in the sense between a supporter and a denier of this relation chip among the ancient and modernists , then a conclusion in which the outcome of what we have presented, followed by a list of sources and references

Keywords: syntax, operator, sentence, meaning, syntactic, movements.